المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
البرلمان - مجلس المستشارين
ⵓⵔⵔⴰⵙ - ⵓⵙⵙⵏⵜⵉⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

تقرير

مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة

حول

السياسة اللغوية بالمغرب

ⵜⴰⵙⵓⵙⵜⵉⵜ ⵜⴰⵙⵏⵉⵙⵏⵓⵜ ⵖ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

السيدة فتيحة خورتال
رئيسة المجموعة الموضوعاتية

السيدة فاطمة زكاغ
مقررة المجموعة الموضوعاتية

يوليوز 2024

مجلس المستشارين

تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة ب "السياسة اللغوية بالمغرب"

اسم المستشار(ة)	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الصفة
فتيحة خورتال	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	الرئيسة
فاطمة زكاغ	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	المقررة
فاطمة الحساني	فريق التجمع الوطني للأحرار	عضو المجموعة
الشيخ احمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	عضو المجموعة
عبد اللطيف الأنصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	عضو المجموعة
امبارك السباعي	الفريق الحركي	عضو المجموعة
إسماعيل العالوي	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	عضو المجموعة
محمد عزيز بوسليخن	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	عضو المجموعة
مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	عضو المجموعة
عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	عضو المجموعة
محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية	عضو المجموعة
لبنى علوي	مستشارة برلمانية	عضو المجموعة

المحتويات

المقدمة 7
الجزء الأول: الأسس المرجعية المؤطرة للسياسة اللغوية بالمغرب 14
أولا: دستور 29 يوليوز 2011 14
ثانيا: الخطب الملكية 15
ثالثا: القوانين المرجعية 20
الجزء الثاني: الإطار المفاهيمي 25
أولا: مفهوم السياسة اللغوية 25
ثانيا: في أنماط وأسس السياسة اللغوية 31
ثالثا: من السياسة اللغوية إلى التهيئة اللغوية 38
رابعا: المفاهيم الأخرى ذات الصلة 41
خامسا: التقاطع المفاهيمي في السياسات اللغوية 47
الجزء الثالث: النسيج اللغوي بالمغرب 49
أولا: التطور التاريخي 49
ثانيا: السياسة اللغوية في علاقتها بالمنظومة التربوية 55
ثالثا: السياسة اللغوية في الإدارة المغربية 78
رابعا: السياسة اللغوية في المجال الإعلامي 80
خامسا: السياسة اللغوية في المجال القضائي 92
سادسا: دور الاجتهاد القضائي في تعزيز التعددية اللغوية 98
الجزء الرابع: الآليات المؤسساتية للسياسة اللغوية بالمغرب 105
أولا: الآليات ذات البعد الاستراتيجي 105
ثانيا: الآليات ذات البعد التدبيري 114
الجزء الخامس: السياسة اللغوية في بعض التجارب المقارنة 118
أولا: نماذج مختلفة من سياسات التعددية اللغوية 118
ثانيا: ثنائية اللغة على أساس الحقوق الشخصية 125
ثالثا: ثنائية اللغة على أساس الحقوق الشخصية الترابية 130

رابعا: ثنائية اللغة على أساس الحقوق الترابية..... 134
الجزء السادس: الآفاق المستقبلية للمسألة اللغوية..... 139
أولا: التحديات والرهانات..... 139
ثانيا: السيناريوهات المستقبلية للمسألة اللغوية..... 143
ثالثا: التوصيات..... 150
المراجع..... 157
المراجع الأجنبية..... 158

المقدمة

تشكل السياسات اللغوية إحدى المرتكزات الاستراتيجية التي تعتمدها الدول في رسم وتحديد الهندسات اللغوية الخاصة بالأفراد والمجتمعات انطلاقا من العديد من المحددات والاعتبارات قد تتداخل فيها عناصر مركبة من قبيل الهوية، والدين، والثقافة، والعرق، والوحدة الوطنية، والاندماج ...الخ. وإذا كانت السياسات اللغوية تختلف حسب الخصوصيات التاريخية للأمم والشعوب والمجتمعات، فإنها تعكس بالمقابل سيرورات تشكل الهويات الوطنية بما تعنيه من تحديات متجددة تسائل شروط التنمية، والتقدم، والتعايش.

بالمغرب، شكلت المسألة اللغوية، وما زالت تشكل أهم التحديات التاريخية في سياق تطور الدولة والمجتمع، لاعتبارات عديدة لا تتعلق فقط بحماية وصيانة الهوية الوطنية الجامعة بل أيضا لاعتبارات تتعلق بمستلزمات التقدم والتطور والتنمية بأبعادها الشاملة. وإذا كانت المسألة اللغوية قد شكلت لحظات توتر في سياقات تاريخية مختلفة، فإنها تعكس بالمقابل التطور الإيجابي في التعاطي مع هذا الموضوع مما يسمح اليوم باستقراء العناصر المشكلة للسياسة اللغوية ببلادنا على امتداد مراحل معينة.

ولعل إحداث مجلس المستشارين مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بإعداد تقرير في موضوع " السياسة اللغوية بالمغرب" بقدر ما أنه يندرج في إطار تعزيز الأدوار الدستورية للمؤسسة التشريعية على مستوى تتبع ومواكبة حصيلة البرامج والسياسات العمومية، فإنه بالقدر نفسه، يعكس الدينامية المؤسساتية التي ما فتئ مجلس المستشارين يضطلع بها من خلال تشكيل المجموعات الموضوعاتية المؤقتة لمقاربة العديد من القضايا الوطنية التي تكتسي راهنية في مسارات بلادنا بغية تقييم المنجز الوطني في علاقته بالمقتضيات الدستورية، برهاناتها وغاياتها المجتمعية بأبعادها المختلفة. وفي علاقته كذلك، بالانتظارات الكبرى لبلادنا.

وإذا كانت السياسات اللغوية ترتبط، عموما بالاختيارات السياسية الواعية في تحديد تطبيقات و مجالات التهيئة اللغوية التي تترجم الممارسة الفعلية التي تقررها كل دولة على مستوى التخطيط والتشريع والتنفيذ، وباعتبارها كذلك مجموع الأهداف، والتوجهات التي تعتمدها كل دولة في موضوع اللغة لتحديد الهندسة اللغوية الوطنية وتراتبية اللغات، فإننا نسجل بأن الوضعية المركبة للنسيج اللغوي المغربي الذي

تطـور وفـق سـيرورات تاريخيـة معينـة (الأمازيغيـة، العربيـة بمختلـف مكوناتهـا، الفرنسـية، الإسـبانية..)، فـرض على الدولـة التـدخل مبكـرا لتنظـيم وتحديـد هرميـة لغويـة معينـة أفـردت للغـة العربيـة ، في مرحلـة أولى مكانـة اعتباريـة خاصـة لـيس فقـط مـن أجـل التصـدي للسياسـة اللغويـة الاسـتعمارية، بـل مـن أجـل ترسـيخ مقومـات الوطنيـة المغربيـة الموحـدة. كمـا أن الوضـع الاعتبـاري الـذي سـتحتله الأمازيغيـة، في مرحلـة لاحقـة، سـيترجم التجـاوب الفعلي للدولـة المغربيـة مـع أسـس ومتطلبـات حمايـة النسـيج اللغـوي المغربي بمختلـف تعبيراتـه، صـيانة للهوية المغربية المتأصلة، وللكيان الوطني الجامع.

ولعـل اسـتقراء المسـارات التاريخيـة التي عرفتهـا المسـألة اللغويـة ببلادنـا في علاقتهـا بالأهـداف التي رسـمتها الدولـة المغربيـة منـذ مطلـع الاسـتقلال إلى اليـوم تترجم الـوعي الـوطني المبكـر الـذي دفـع الدولـة المغربيـة لإقـرار العديـد مـن البرامج الراميـة إلى تعزيـز مكانـة اللغـة العربيـة مـن خـلال سلسـلة مـن مخططـات التعريـب. غير أن نفـس هـذه المسـارات تسـمح بالكشـف عـن التجاذبـات، والتـرددات، والتـوترات التي عرفتهـا المسـألة اللغويـة في كـل سـياقات الإصـلاح، لـيس فقـط بالنسـبة للغـة العربيـة بـل أيضـا بالنسـبة للأمازيغيـة كـذلك. ناهيـك عمـا تطرحـه الهندسـة اللغويـة مـن إشـكالات أخـرى تـرتبط بوضـعية اللغـات الأجنبيـة حيـث مـا زالـت اللغـة الفرنسـية تهـيمن على العديـد من القطاعات والمجالات.

والملاحـظ أنـه بـالرغم مـن خصوصـية المشـهد اللغـوي المغربـي المتميـز بالتعـدد اللغـوي وبالتعـايش بـين اللغـات المحليـة (العربيـة والأمازيغيـة إضـافة إلـى الثقافـة الحسـانية) واللغـات الأجنبيـة (الفرنسـية والإسـبانية والإنجليزيـة)، حيـث تتمتـع كـل لغـة مـن هـذه اللغـات بمكانـة معينـة في المجتمـع وتسـتخدم في مجـالات محـددة إلى حـد مـا، فإنـه مـع ذلـك، تظـل السـوق اللغويـة مجـالا مركبـا بـالنظر لتعـدد اللغـات، وتطـور اسـتعمالاتها وتـداولاتها عبر التـاريخ وهي تـداولات حـددت، ومازالـت تحـدد تراتبيـة في سـلم الاسـتعمال اللغـوي، وفي هـذا السـلم تحتـل كـل لغة مكانة معينة.

ومـن المعلـوم أن المغـرب شـكل منـذ فجـر التـاريخ، منطقـة عبـور وتواصـل حضـاري تمازجـت وتلاقحـت فيـه مكونـات مختلفـة للتعدديـة الثقافيـة واللسـانية، وإذا كانـت المكونـات الأمازيغيـة، والعاميـات، والعربيـة الفصـحى أهـم مكونـات النسـيج اللغـوي منـذ القـديم، فـإن الوضـع ذاتـه سيسـتمر في العصـر الحـديث/ مـا قبـل الحمايـة ومـا بعد الاحتلال الأجنبي ليضيف إلى المجال اللغوي لغات أجنبية، خصوصا منها اللغتين الفرنسية والإسبانية.

وبعد سلسلة من الدساتير (1962-1970-1972-1980-1992-1996)، سيعمل دستور2011 على رسم معالم تعدده اللغوي من خلال نمذجة دستورية، هي الأولى من نوعها، شكلت باكورة نقاش مجتمعي واسع حول المسألة اللغوية وقضية التعدد اللغوي، إذ انتقلت المسألة اللغوية من حالة الأحادية إلى حالة التعددية. فبالإضافة إلى التنصيص على أن العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وتعمل الدولة على " حمايتها، وتطويرها، وتنمية استعمالها"، سينص الدستور كذلك على أن الأمازيغية تعد أيضا لغة رسمية للدولة " باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء" ويحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية". ويضيف الدستور أن الدولة تعمل على" صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب"، وتسهر(الدولة) على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم، باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر.

والجدير بالذكر أن بلادنا حققت تراكمات وطنية ملحوظة انطلقت مبكرا غداة الاستقلال من خلال وضع مخططات عديدة تهم السياسة اللغوية عموما، وسياسة التعريب ، على وجه الخصوص منذ إحداث اللجنة العليا لإصلاح التعليم (1957)، وإقرار المبادئ الأربعة المتعلقة بالمغربة، والتعريب، والتوحيد، والتعميم، وإحداث معهد الدراسات والأبحاث للتعريب(1960) ، مرورا بمناظرة المعمورة (1964)، والمخطط الثلاثي(1965-1967)، ومناظرة إفران الأولى (1970)، والثانية (1980) ، وصولا إلى إحداث اللجنة الملكية للتربية والتكوين (1999)، واللجنة الخاصة بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، والمخطط الاستعجالي(2009-2012)،ثم قانون -إطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي (2019) و الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2015-2030).

وإذا كان دستور2011 قد استطاع أن يضع أسسا جديدة للهندسة اللغوية ببلادنا في سياق التطور التاريخي للوثيقة الدستورية على مستوى المنظومة الحقوقية ككل، وعلى مستوى الهندسة اللغوية، فإنه يعكس بالمقابل الديناميات الاجتماعية والثقافية ذات الصلة بالمسألة اللغوية بأبعادها الوطنية المختلفة.

وتأسيسا على ما سبق، وارتباطا بالأهمية البالغة التي يكتسيها موضوع السياسة اللغوية ببلادنا، ارتأينا في المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، مقاربة هذا الموضوع باعتماد منهجية متعددة الأبعاد قصد الإحاطة بمختلف الجوانب والأسئلة المرتبطة بالموضوع، سواء في أبعادها النظرية، أو المقارنة، والبرامجية أيضا، على اعتبار أن تقييم السياسة اللغوية بالمغرب لا يمكن أن يتحقق دون إطار مرجعي يحدد العناصر الإجرائية الكفيلة بتقييم البرامج الوطنية التي تترجم مستوى فاعلية ونجاعة السياسة اللغوية، لذلك، كان من الطبيعي اعتماد منهجية استقرائية، تنطلق من الوقوف عند أهم الاجتهادات النظرية والمعرفية ذات الصلة بموضوع السياسة اللغوية، مع استحضار بعض التجارب المقارنة، وأساسا التجارب الفضلى منها. وقد أفردنا لها فصلا خاصا لنستنير بها كتجارب مقارنة لاستشراف سيناريوهات المستقبل واقتراح التوصيات المرتبطة بذلك. ومن جهة أخرى تم رصد المنجز الوطني في علاقته بالتهيئة اللغوية التي اعتمدها المغرب باستعراض أهم البرامج والخطط والقرارات المرتبطة بمجال السياسة اللغوية، خصوصا على مستوى المنظومة التعليمية والتربوية، وعلى مستوى الإدارة، والإعلام، والقضاء، علاوة على ذلك، وبالنظر لما للاجتهاد القضائي من أدوار في ضمان استعمال اللغتين الرسميتين وتحقيق الأمن اللغوي، ارتأينا أنه من المفيد استعراض أهم الاجتهادات القضائية في هذا المجال، كما كان ضروريا إبراز أهم الآليات المؤسساتية التي أوكل إليها المشرع مهام النهوض بالمسألة اللغوية بالمغرب.

واستشرافا للمستقبل، أفردنا في هذا التقرير بابا خاصا بالتوصيات تم تبويبها على الشكل التالي:

- توصيات عامة
- توصيات تتعلق بالهندسة اللغوية في الدستور
- توصيات قطاعية

آملين أن تشكل مختلف هذه التوصيات مداخل عملية من أجل رفع كل التحديات الوطنية التي تستدعيها الهندسة اللغوية كما هي واردة في الدستور المغربي، وكما تعبر عنها الإرادة الملكية بوضوح خلال محطات ومناسبات مختلفة.

ولعل اختيار مجلس المستشارين موضوع السياسة اللغوية لا يروم فقط ترصيد ما تم إنجازه، ومساءلة ما لم يتم إنجازه على مستوى البرامج والسياسة اللغوية ببلادنا، بل يتطلع أيضا إلى رسم معالم المستقبل اللغوي في ضوء التحديات الوطنية الكبرى التي بات يفرضها مجتمع المعرفة ومتطلبات بناء وتنمية الرأسمال البشري.

ومن منظور المقاربة التشاركية التي يرتكز عليها مجلس المستشارين في علاقته مع مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، لاسيما بمناسبة إنجاز تقاريره الموضوعاتية ، كان لزاما على المجموعة الموضوعاتية المؤقتة اعتماد منهجية عملية تزاوج من خلالها بين مرحلة التوثيق وتجميع المعطيات والتقارير الرسمية، ثم في مرحلة ثانية الشروع في التشاور مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ذات الصلة بالموضوع، وربط الاتصال بمختلف الفاعلين الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام بالمجال اللغوي، بالإضافة إلى إعداد جدولة زمنية لتنظيم اللقاءات الدراسية وعقد جلسات الاستماع مع السيدات والسادة أعضاء الحكومة ومسؤولي المؤسسات والهيئات ذات الصلة بالمسألة اللغوية بالمغرب. وبهذه المناسبة، فإن المجموعة الموضوعاتية بقدر ما تسجل بإيجابية التفاعل السريع والمثمر لبعض القطاعات الحكومية، فإنها بالمقابل تسجل عدم تفاعل قطاعات أخرى مع المراسلات الموجهة لها في هذا الصدد.

وفيما يلي أهم الأشواط التي قطعتها المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، والتي أفضت إلى إعداد تقريرها:

- بتاريخ 30 يناير 2024، تم عقد اجتماع برئاسة السيد رئيس مجلس المستشارين، خصص لإحداث وهيكلة المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب، حيث أسندت رئاسة المجموعة للسيدة المستشارة فتيحة خورتال، وأسندت مهمة مقرر المجموعة للمستشارة فاطمة زكاغ.
- بتاريخ 05 فبراير 2024، تم عقد اجتماع برئاسة السيدة فتيحة خورتال رئيسة المجموعة الموضوعاتية، خصص للتداول في مشروع برنامج عمل المجموعة والمصادقة عليه.
- بتاريخ 06 مارس 2024، تم تنظيم ورشة عمل داخلية حول موضوع السياسة اللغوية بالمغرب، ترأستها السيدة رئيسة المجموعة الموضوعاتية وبحضور السادة أعضاء المجموعة، وقد كان الهدف الأساسي من تنظيم هذه الورشة التي أطرها الدكتور سعيد بنيس تحديد المفاهيم، والأولويات وتوضيح الرؤى والإشكالات المرتبطة بموضوع السياسة اللغوية بصفة عامة.

- بتاريخ 26 مارس 2024، تنظيم جلسة عمل بمقر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالرباط، ترأسه عميد المعهد السيد أحمد بوكوس مرفقا بثلة من المسؤولين وخبراء المعهد، وبمشاركة وفد عن المجموعة الموضوعاتية تترأسه السيدة المستشارة فتيحة خورتال وحضور السيدة فاطمة زكاغ مقررة المجموعة الموضوعاتية.
- بتاريخ 27 مارس 2024، تنظيم جلسة عمل بمقر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بالرباط، ترأسه السيد لحبيب المالكي رئيس المجلس مرفقا ببعض أعضاء المجلس، وبمشاركة وفد عن المجموعة الموضوعاتية تترأسه السيدة فتيحة خورتال رئيسة المجموعة.
- بتاريخ 24 أبريل 2024، تنظيم جلسة استماع مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بمقر مجلس المستشارين، ترأستها السيدة فتيحة خورتال رئيسة المجموعة وبحضور السيد أحمد بوكوس عميد المعهد مرفقا بثلة من المسؤولين وخبراء المعهد. وقد اندرجت جلسة الاستماع هاته في إطار تنفيذ برنامج المجموعة الموضوعاتية الذي يرتكز على مقاربة الاستماع والتواصل مع مختلف الفاعلين والمتدخلين في مجال السياسة اللغوية بالمغرب.
- بتاريخ 13 ماي 2024، تنظيم جلسة عمل بمقر أكاديمية المملكة المغربية بالرباط، أشرف عليها كل من السيد البشير تامر بصفته المدير التنفيذي لأكاديمية المملكة، والسيد مصطفى الزباخ بصفته مقرر أكاديمية المملكة المغربية الذي قدم أمام أعضاء اللجنة عرضا في موضوع تطوير وتثمين اللغات الوطنية باعتبارها مقوم من مقومات الهوية المغربية. حضر عن المجموعة الموضوعاتية وفد ترأسته السيدة فتيحة خورتال رئيسة المجموعة ومعها السيدة فاطمة زكاغ مقررة المجموعة.
- بتاريخ 05 يونيو 2024، تنظيم لقاء دراسي في موضوع " السياسة اللغوية بالمغرب: الأسس-البرامج-التحديات" بمشاركة خبراء وفعاليات أكاديمية ومؤسساتية، وذلك في إطار توسيع دائرة النقاش وضمان تمثيلية متنوعة لمختلف الرؤى والتوجهات في مجال السياسة اللغوية بغرض التعرف على التراكم الحاصل في هذا المجال، والإحاطة بمختلف الإشكالات والتحديات التي تحول دون سياسة لغوية فعالة، منتجة ومنصفة.

- بتاريخ 12 يونيو 2024، تنظيم جلسة استماع إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار قدم خلالها السيد الوزير حصيلة عمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في المجال اللغوي. شكل اللقاء كذلك مناسبة مكنت السيدات والسادة أعضاء المجموعة من التعرف على الخطوط العريضة للبرامج المعتمدة، وتلك المبرمجة والمزمع القيام بها على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

الجزء الأول: الأسس المرجعية المؤطرة للسياسة اللغوية بالمغرب

تستند السياسة اللغوية بالمغرب إلى جملة من الأسس المرجعية المؤطرة لموضوع تدبير التنوع اللغوي والثقافة المغربية والتي تناولتها بالإضافة إلى الوثيقة الدستورية، مجموعة من الخطب الملكية وعملت على أجرأتها في محطات مختلفة مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية.

أولا: دستور29 يوليوز2011

لقد تم تتويج مسار الاهتمام الملكي بالتعدد اللغوي والتنوع الثقافي، بتضمين الوثيقة الدستورية لسنة 2011 مبادئ تكريس الاعتراف بتنوع مقومات الهوية الوطنية وانصهارها وتلاحمها، حيث أكدت ديباجة الدستور على أن: "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية".

وهكذا حافظت الوثيقة الدستورية على مكانة اللغة العربية وارتقت مكانة اللغة الأمازيغية إلى مرتبة لغة وطنية رسمية، حيث نص الفصل الخامس من الدستور على ما يلي:

" تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء. يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية."

كما أكد الدستور على ضرورة الاعتناء بالتعدد اللغوي بالمغرب من خلال الاهتمام باللهجات والتعبيرات الثقافية المختلفة مركزا بالخصوص على الحسانية وضرورة صيانتها، حيث نص الفصل الخامس من الدستور على ما يلي:

" تعمل الدولة على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب".

ونظرا لما تؤديه اللغات الأجنبية من وظائف مرتبطة أساسا بالانفتاح على الآخر والتواصل معه في إطار دينامية الأخذ والعطاء المبنية على تفاعل الثقافات والحضارات فإن الدستور أولاها أهمية خاصة عندما نص في فصله الخامس على أن تعمل الدولة على:

"تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم؛ باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر".

كما أكد الدستور على ضرورة أن تسهر الدولة على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية،وفي هذا الإطار نص في فصله الخامس على إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية تكون "مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبَته وكيفيات سيره".

ثانيا: الخطب الملكية

الخطاب الملكي السامي بتاريخ 20 غشت 1994

بمناسبة خطاب ذكرى ثورة الملك والشعب ل 20 غشت 1994، دشن جلالة الملك الراحل الحسن الثاني طيب الله ثراه لمرحلة جديدة على مستوى التدبير اللغوي بالمغرب، حيث أكد على ضرورة العناية بالأمازيغية وتدريسها بالتعليم الابتدائي على الأقل، منددا بالغزو اللغوي الأجنبي الذي تعرفه بعض البيوت المغربية، حيث قال رحمه الله: "إن اللهجات شعبي العزيز أصبحت اليوم ضرورية لأن الغرب مع الأسف غزانا حتى في بيوتنا. فلا يوجد بيت من أصل ثلاثة بيوت، إن لم يكن أكثر مع الأسف إلا وتسمع فيه خلطا بين العربية والفرنسية أو خلطا بين العربية والإسبانية حتى أصبحت لغات بيتنا نوعا من "الاسبرانتو" لا يفهمه إلا من يسكنه. فإذا كان الخلط واجبا، فالخلط واجب ومستحب وضروري بين العربية ولهجاتنا. فأن أسمع طفلا مغربيا يخلط بين العربية الدارجة، أو الفصحى، وبين تاريفيت أو تامزيغت أو تاشلحيت أفضل وأشرف بالنسبة لي، وأكثر مناعة بالنسبة للمستقبل من أن أسمع طفلا يتخاطب مع والديه خالطا بين العربية والفرنسية، أو بين العربية والإسبانية. وإذا بقيت الأمور على هذا المنوال، سنزيد حتى الإنجليزية".

وأضاف رحمه الله: "لذا، يجب علينا – شعبي العزيز – أن ننتفض وأن نمنع هذا الخلط الذي ليس مغربيا في شيء. وإذا كان من الضروري والواجب محاربة هذا الخلط الذي أعتبره مسخا فلابد أن يكون في التعليم الابتدائي على الأقل حصص دراسة لهجاتنا حتى ننبذ كشيء غريب عن ذاتنا وتفكيرنا وأصالتنا اللغات الأجنبية في بيتنا، وفي تعليم أبنائنا وبناتنا. لذلك يجب ونحن نفكر في التعليم وبرامج التعليم أن ندخل تعليم اللهجات، علما منا أن تلك اللهجات قد شاركت اللغة الأم، ألا وهي لغة الضاد ولغة كتاب الله سبحانه وتعالى، ولغة القرآن الكريم في فعل تاريخنا وأمجادنا".

خطاب العرش 30 يوليو2001

استنادا إلى خطاب 20 غشت 1994 السالف ذكره أكد جلالة الملك محمد السادس في خطاب 30 يوليوز 2001 على أهمية الميثاق الوطني للتربية والتكوين في الاعتناء باللغة الأمازيغية في التعليم حيث قال جلالته: "ولقد رسم هذا الميثاق الإطار العام لسياسة لغوية واضحة تقوم على جعل اللغة العربية، باعتبارها اللغة الرسمية لبلادنا ولغة القرآن الكريم، اللغة الأساس للتدريس في جميع الأسلاك التعليمية، وعلى الرفع من القدرة على التحكم الجيد في استعمال اللغات الأجنبية، وعلى إدراج الأمازيغية لأول مرة بالنسبة لتاريخ بلادنا في المنظومة التربوية الوطنية".

وقد شكل خطاب 30 يوليوز 2001، قفزة نوعية، ومحطة تمهيدية للارتقاء بالأمازيغية كلغة رسمية ، عندما أعلن جلالة الملك محمد السادس نصره الله في هذا الخطاب عن تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، حيث قال جلالته: "وفي الوقت الذي نقوم فيه بإصلاحات حاسمة في عدة ميادين حيوية كبرى، مسلحين في ذلك بإرادة صلبة، واثقين في حكمة وشجاعة شعبنا، مشمولين بالعناية الربانية التي تبارك كل المقاصد النبيلة المستلهمة من الفضيلة؛ وحرصا منا على تقوية دعائم هويتنا العريقة؛ واعتبارا منا لضرورة إعطاء دفعة جديدة لثقافتنا الأمازيغية التي تشكل ثروة وطنية، لتمكينها من وسائل المحافظة عليها والنهوض بها وتنميتها، فقد قررنا أن نحدث، بجانب جلالتنا الشريفة، وفي ظل رعايتنا السامية، معهدا ملكيا للثقافة الأمازيغية، نضع على عاتقه، علاوة على النهوض بالثقافة الأمازيغية، الاضطلاع بجانب القطاعات الوزارية المعنية بمهام صياغة وإعداد ومتابعة عملية إدماج الأمازيغية في نظام التعليم. كما أننا سنعهد لهذه المؤسسة التي سنسهر على إعداد الظهير الشريف المحدث لها وتنصيبها قريبا، بالقيام بمهام اقتراح السياسات الملائمة

التي من شأنها تعزيز مكانة الأمازيغية في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني، وفي الشأن المحلي والجهوي؛ مجسدين بذلك البعد الثقافي للمفهوم الجديد للسلطة الذي نحرص على إرسائه وتفعيله باستمرار، حتى تتمكن كل جهات المملكة من تدبير شؤونها في إطار الديمقراطية المحلية التي نحن على ترسيخها عاملون؛ وفي نطاق وحدة الأمة التي نحن عليها مؤتمنون".

الخطاب الملكي السامي في أجدير بتاريخ 17 أكتوبر 2001

أكد جلالته في هذا الخطاب على المبادئ الرئيسية التي أعادت الاعتبار للهوية المغربية الأصيلة والمكون الثقافي الأمازيغي باعتباره من مكونات الثقافة المغربية. وفي هذا الإطار قال جلالته: " إن الأمازيغية التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي ملك لجميع المغاربة بدون استثناء على أنه لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية، كيفما كانت طبيعتها"، كما أكد بنفس الخطاب على: " أن النهوض بالأمازيغية مسؤولية وطنية، لأنه لا يمكن لأية ثقافة وطنية التنكر لجذورها التاريخية كما أن عليها انطلاقا من تلك الجذور أن تنفتح وتفرض الانطلاق من أجل تحقيق التطور الذي هو شرط بقاء وازدهار أي حضارة. "

خطاب جلالة الملك بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب 2013

شكلت قضية التربية والتكوين ومن ضمنها المسألة اللغوية أحد المحاور الأساسية للخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى 60 لثورة الملك والشعب، وفيما يلي مقتطف من الخطاب السامي:

"إن قطاع التعليم يواجه عدة صعوبات ومشاكل، خاصة بسبب اعتماد بعض البرامج والمناهج التعليمية، التي لا تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل، فضلا عن الاختلالات الناجمة عن تغيير **لغة التدريس** في المواد العلمية، من العربية في المستوى الابتدائي والثانوي، إلى بعض اللغات الأجنبية، في التخصصات التقنية والتعليم العالي. وهو ما يقتضي تأهيل التلميذ أو الطالب، على المستوى اللغوي، لتسهيل متابعته للتكوين الذي يتلقاه.

غير أن ما يبعث على الارتياح، ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية في ميادين التكوين المهني والتقني والصناعة التقليدية...

كما ينبغي تعزيز هذا التكوين بحسن استثمار الميزة التي يتحلى بها المواطن المغربي، وهي ميوله الطبيعي للانفتاح، وحبه للتعرف على الثقافات واللغات الأجنبية. وذلك من خلال تشجيعه على تعلمها وإتقانها، إلى **جانب اللغات الرسمية** التي ينص عليها الدستور لاستكمال تأهيله وصقل معارفه، وتمكينه من العمل في المهن الجديدة للمغرب، التي تعرف خصاصا كبيرا في اليد العاملة المؤهلة، كصناعة السيارات، ومراكز الاستقبال وتلك المرتبطة بصناعة الطائرات وغيرها".

خطاب جلالة الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة 2014

حظيت إشكالية لغات التدريس بمكانة بارزة في خطاب جلالة الملك محمد السادس، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة 2014، وفيما يلي مقتطف من الخطاب الملكي السامي:

"...وفي هذا الإطار، ندعو المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، لإعادة النظر في منظور ومضمون الإصلاح، وفي المقاربات المعتمدة، وخاصة من خلال الانكباب على القضايا الجوهرية، التي سبق أن حددناها، في خطاب 20 غشت للسنة الماضية.

ونخص بالذكر هنا، إيجاد حل **لإشكالية لغات التدريس**، وتجاوز الخلافات الإيديولوجية التي تعيق الإصلاح، واعتماد البرامج والمناهج الملائمة لمتطلبات التنمية وسوق الشغل. كما ينبغي إعطاء كامل العناية للتكوين المهني، ولإتقان اللغات الأجنبية، لتأهيل الخريجين لمواكبة التقدم التقني، والانخراط في المهن الجديدة للمغرب..."

خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش 2015

توقف خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش 2015، عند موضوع الانفتاح على اللغات، وقد أكد جلالته في هذا الصدد على ما يلي:

"...وخلافا لما يدعيه البعض، **فالانفتاح على اللغات** والثقافات الأخرى لن يمس بالهوية الوطنية، بل العكس، سيساهم في إغنائها، لأن الهوية المغربية، ولله الحمد، عريقة وراسخة، وتتميز بتنوع مكوناتها الممتدة من أوروبا إلى أعماق إفريقيا.

ورغم أنني درست في مدرسة مغربية، وفق برامج ومناهج التعليم العمومي، فإنه ليس لدي أي مشكل مع اللغات الأجنبية.

والدستور الذي صادق عليه المغاربة يدعو لتعلم وإتقان اللغات الأجنبية لأنها وسائل للتواصل، والانخراط في مجتمع المعرفة، والانفتاح على حضارة العصر.

كما أن الأجانب يعترفون بقدرة المغاربة وبراعتهم في إتقان مختلف اللغات.

لذا، فإن إصلاح التعليم يجب أن يظل بعيدا عن الأنانية، وعن أي حسابات سياسية ترهن مستقبل الأجيال الصاعدة، بدعوى الحفاظ على الهوية.

فمستقبل المغرب كله يبقى رهينا بمستوى التعليم الذي نقدمه لأبنائنا.

ومن هنا، فإن إصلاح التعليم يجب أن يهدف أولا إلى تمكين المتعلم من اكتساب المعارف والمهارات، **و إتقان اللغات الوطنية والأجنبية**، لاسيما في التخصصات العلمية والتقنية التي تفتح له أبواب الاندماج في المجتمع..."

نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة ثورة الملك والشعب 20 غشت 2018

توقف الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة ثورة الملك والشعب 20 غشت 2018 عند موضوع إدماج تعليم اللغات الأجنبية في كل مستويات التعليم، حيث أكد جلالته على ما يلي.

"...وأمام هذا الوضع، ندعو للانكباب بكل جدية ومسؤولية، على هذه المسألة، من أجل توفير الجاذبية والظروف المناسبة لتحفيز هذه الكفاءات على الاستقرار والعمل بالمغرب. ومن أجل التصدي للإشكالية

المزمنة، للملاءمة بين التكوين والتشغيل، والتخفيف من البطالة، ندعو الحكومة والفاعلين لاتخاذ مجموعة من التدابير، في أقرب الآجال، تهدف على الخصوص إلى:

+ .... وضع برنامج إجباري على مستوى كل مؤسسة، لتأهيل الطلبة والمتدربين في **اللغات الأجنبية** لمدة من ثلاثة إلى ستة أشهر، وتعزيز إدماج تعليم هذه اللغات في كل مستويات التعليم، وخاصة في تدريس المواد التقنية والعلمية. إن قضايا الشباب لا تقتصر فقط على التكوين والتشغيل، وإنما تشمل أيضا الانفتاح الفكري والارتقاء الذهني والصحي."""

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه تم إعطاء هذا الورش التنموي دفعة قوية وانطلاقة جديدة، في **إطار النموذج التنموي الجديد**، الذي تبنته بلادنا، والذي يرمي في شقه التعليمي إلى إحداث نهضة تربوية، غايتها تعزيز وضمان **الرأسمال البشري** الذي سيساهم في التنمية، مع فتح آفاق واعدة للمستقبل.

ثالثا: القوانين والأطر المرجعية

القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية

القانون التنظيمي رقم 16-04 الصادر بتاريخ 30 مارس 2020 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية هو إطار قانوني مهم يهدف إلى حماية وتطوير اللغات والثقافة المغربية. ينص القانون على إنشاء مجلس مستقل يُعنى بحماية وتطوير اللغات والثقافة المغربية، ويشكل مرجعًا في مجال السياسة اللغوية والثقافية بحيث يقترح التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال السياسة اللغوية والثقافية. يهدف المجلس إلى تعزيز التنوع اللغوي والثقافي في المغرب، والحفاظ على التراث الثقافي الوطني، وتعزيز اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية وكذلك اللغات الأجنبية المستخدمة في المغرب. يقوم المجلس بتحديد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة باللغة والثقافة، وتقديم التوصيات للحكومة حول القضايا المتعلقة باللغات والثقافة. يعزز القانون مكانة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، ويشجع على استخدامها في مختلف المجالات الرسمية والتعليمية والإعلامية .يهتم المجلس بالحفاظ على التراث الثقافي المغربي وتوثيقه، ويشمل ذلك التراث المادي وغير المادي. يعمل المجلس بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات التعليمية والبحثية لتعزيز الأهداف اللغوية والثقافية. يشجع المجلس على تطوير

مناهج تعليمية تراعي التنوع اللغوي والثقافي، ويدعم الأبحاث والدراسات في مجالات اللغة والثقافة. يساهم المجلس في تطوير سياسات لغوية وطنية تعزز الاستخدام المتوازن للغات المختلفة في المغرب، سواء في التعليم أو الإعلام أو الإدارة. يعمل المجلس على حماية الحقوق اللغوية والثقافية للأفراد والجماعات في المغرب، ويعزز التفاهم والتسامح الثقافي بين مختلف المكونات المجتمعية.

تهدف مقتضيات هذا القانون التنظيمي إلى ضمان حماية وتطوير اللغات والثقافة في المغرب بطريقة متوازنة وشاملة، مع الاعتراف بالتنوع اللغوي والثقافي الذي يميز المجتمع المغربي.

ورغم نشر القانون في مارس 2020، لم يتم تفعيل المجلس حتى الآن، لكن ينتظر أن يكون للمجلس دورًا مهمًا في تطوير السياسات اللغوية والثقافية في المغرب.

القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

القانون التنظيمي رقم 16-26 الصادر في 12 سبتمبر 2019 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية يهدف إلى تعزيز استخدام اللغة الأمازيغية كلغة رسمية في المغرب. يُقر القانون بأن الأمازيغية هي لغة رسمية للدولة إلى جانب العربية، ويحدد مراحل تفعيل هذا الطابع الرسمي. ينص القانون على إدماج الأمازيغية في جميع مستويات التعليم، من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي. ويشمل ذلك إعداد مناهج دراسية ومواد تعليمية باللغة الأمازيغية، وتكوين المدرسين في اللغة الأمازيغية. يلزم القانون الإدارات والمؤسسات العمومية بتوفير خدماتها باللغة الأمازيغية، بما في ذلك الوثائق الرسمية، والمراسلات، والإعلانات. كما يشمل ذلك استخدام الأمازيغية في العلامات الإرشادية والوثائق الإدارية. ينص القانون على تعزيز استخدام الأمازيغية في وسائل الإعلام العامة والخاصة، بما في ذلك البث التلفزيوني والإذاعي والصحافة المكتوبة والإلكترونية. يلتزم القانون بدعم الأنشطة الثقافية والفنية التي تروج للغة الأمازيغية، وتشجيع الإنتاج الثقافي والفني بالأمازيغية. يشمل القانون استخدام الأمازيغية في النظام القضائي، بما في ذلك توفير الترجمة الفورية في المحاكم وإعداد الوثائق القانونية بالأمازيغية. ينص القانون على توفير الخدمات الصحية باللغة الأمازيغية، بما في ذلك إعداد المنشورات الطبية وتكوين العاملين في القطاع الصحي على التواصل بالأمازيغية. ينص القانون على إحداث هيئة وطنية تتولى مهمة تتبع وتقييم تنفيذ مقتضيات القانون المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي

للأمازيغية، وتقديم التوصيات اللازمة. يلزم القانون القطاعات الحكومية المختلفة بالتنسيق فيما بينها لضمان تنفيذ مقتضياته بشكل فعال، وضمان إدماج الأمازيغية في جميع المجالات ذات الأولوية. يحدد القانون مراحل زمنية لتنفيذ مقتضياته بشكل تدريجي، بما يضمن التفعيل الكامل للطابع الرسمي للأمازيغية على مدى فترة محددة.

تهدف هذه المقتضيات إلى تعزيز مكانة اللغة الأمازيغية في الحياة العامة وتحقيق المساواة اللغوية في المغرب، مع الحفاظ على التراث الثقافي الأمازيغي وتعزيزه.

القانون -الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

القانون -الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في المغرب يشمل عدة مقتضيات مهمة تتعلق باللغات في التعليم. ينص القانون على تعزيز التعدد اللغوي في منظومة التربية والتكوين، بما يشمل اللغتين الرسميتين، العربية والأمازيغية، إلى جانب اللغات الأجنبية. يُلزم القانون بإدماج اللغة الأمازيغية في مختلف مستويات التعليم باعتبارها لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وتطوير برامج دراسية ومناهج تعليمية لتدريسها. يؤكد القانون على تعزيز تعليم اللغة العربية باعتبارها اللغة الأساس للتدريس في جميع المستويات الدراسية، مع تحسين مناهجها وأساليب تدريسها. ينص القانون في إطار تطبيق مفهوم التناوب اللغوي على تعزيز تعليم اللغات الأجنبية في مختلف مستويات التعليم، بهدف تمكين المتعلمين من اكتساب مهارات متعددة اللغات، مما يعزز تواصلهم وانفتاحهم على العالم. يشمل القانون تدريس بعض المواد العلمية والتقنية أو بعض المضامين باللغات الأجنبية، وذلك بهدف تحسين مستوى التعليم ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية العالمية. يلزم القانون بتطوير المناهج الدراسية لتشمل التعليم متعدد اللغات، مع التركيز على تعزيز الكفايات اللغوية لدى المتعلمين. يؤكد القانون على ضرورة تكوين المدرسين في اللغات المختلفة، بما في ذلك اللغة الأمازيغية واللغات الأجنبية، لضمان جودة التعليم المتعدد اللغات. يشمل القانون تعزيز البحث العلمي في مجال اللغة والتعليم، ودعم الدراسات والأبحاث التي تهدف إلى تطوير أساليب تعليم اللغات وتحسينها. يشجع القانون على إدماج الأنشطة الثقافية والفنية في البرامج التعليمية لتعزيز التعدد الثقافي واللغوي، وتوفير بيئة تعليمية غنية ومتنوعة.

تهدف هذه المقتضيات إلى تعزيز التعدد اللغوي في النظام التعليمي المغربي، وتحسين جودة التعليم من خلال إدماج اللغات الرسمية والأجنبية في المناهج الدراسية، مما يساهم في إعداد جيل متعدد اللغات قادر على التواصل والتفاعل بفعالية في المجتمع المحلي والعالمي.

النموذج التنموي الجديد (2021)

يشكل النموذج التنموي الجديد إطارا مرجعيا يكتسي راهنية خاصة بالنظر للسياق الذي جاء فيه، وبالأفق الزمني الذي يندرج فيه. وكذا بالنسبة للتوجهات والتوصيات التي يقترحها في علاقة المسألة اللغوية بالمشروع التربوي الجديد، الذي يتطلع إلى إرساء معالمه وأسسه **من خلال الدعوة الصريحة لتحسين إتقان اللغات بالاعتماد على العلوم الإدراكية لتحديث طرق التدريس مع مراجعة مراحل إدخال اللغات والانتقال اللغوي.**

إن المدرسة المغربية من منظور النموذج التنموي يجب أن تمكن كل متعلم من اكتساب **المهارات الأساسية** لضمان اندماجه الاجتماعي، ودعم نجاحه الأكاديمي والمهني. كما يجب أن تصبح هذه المدرسة بوتقة لتكوين شباب متفتح يطور ذاته ويصنع مستقبل المغرب وفكرا منفتحا وقدرة على التأقلم مع التحولات السريعة التي يعرفها العالم.

ويتطلب تجسيد هذا الطموح تجاوز الأزمة الثلاثية الأبعاد التي يعيشها النظام التربوي المغربي، وهي:

- أزمة جودة التعلمات، التي تتمثل في عدم إتقان أغلبية التلاميذ للمهارات الأساسية في القراءة والحساب **واللغات**، في نهاية مسارهم الدراسي ;
- أزمة ثقة المغاربة إزاء المؤسسة التربوية وهيئتها التعليمية ;
- أزمة في مكانة المدرسة التي لم تلعب دورها في الارتقاء الاجتماعي وتشجيع تكافؤ الفرص.

فبدون تحول عميق للنظام التربوي، لا يمكن بلوغ أي هدف من الأهداف التنموية للمغرب على مستوى ازدهار المواطنين والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي والإدماج الترابي..

كما يقتضي تحقيق هذا الطموح تغييرا نسقيا يشمل المحددات الأساسية لجودة التعليم. ولأجل الشروع في إرساء النهضة التربوية للمغرب، يدعو النموذج التنموي الجديد إلى إصلاحات طموحة من شأنها تعزيز

واستكمال **رؤية 2030** والقانون -الإطار المنبثق عنها، هذا بالإضافة إلى الرفع من قدرات النظام التعليمي بإيجاد حلول ملائمة للإكراهات المتعلقة بتعميم وتطوير ربط المؤسسات التعليمية بالأنترنيت وتعزيز كفاءات المدرسين في مجال الرقميات.

وفي هذا الإطار، يقترح النموذج الجديد أربع رافعات قصد الارتقاء بجودة نظامنا التربوي والتكويني بشكل جوهري:

1. **الاستثمار في تكوين وتحفيز المدرسين** قصد جعلهم الضامنين لنجاح التعلمات: فجودة أي نظام تعليمي يحددها مستوى المدرسين العاملين به. ولإنجاح نهضته التربوية، يتعين على المغرب إيلاء الأهمية الكبرى لتثمين هيئة التدريس والارتقاء بمستوى كفاءاتها وتأطيرها وفق معايير مهنية صارمة وجعل مهنة ووضعية المدرس أكثر جاذبية قصد استقطاب الطلبة المتفوقين. لهذا الغرض، تعتبر اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي بأنه من الضروري الشروع في إجراء تغيير عميق في مهن التدريس.

2. **إعادة تنظيم المسار الدراسي ونظام التقييم لضمان نجاح كل متعلم**: في إطار النموذج التنموي الجديد الذي يدعو إلى إدماج جميع المواطنين يجب على المدرسة الوطنية أن تحدد طموحات عالية لكل طفل ولا تتخلى عن أي تلميذ رغم الصعوبات التي قد تعترضه، **فجزء مهم من التلاميذ معرض حاليا لتراكم النواقص** التي يصبح من الصعب تجاوزها في **ظل تعلمات ضعيفة قد تفاقم معضلة الهدر المدرسي.**

3. **تجديد المحتويات والمناهج البيداغوجية لتعليم فعال ومحفز:** يتعين على المدرسة المغربية إجراء تحديث عميق لبرامجها ومقارباتها البيداغوجية للانخراط كليا في القرن الواحد والعشرين. لذلك تعتبر اللجنة أنه من المهم تطوير البحث والتجريب في ميدان التعليم لتجديد طرق التدريس على أسس علمية، ومراجعة البرامج قصد تنمية القدرات الأفقية، لا سيما التفكير المستقل والفضول المعرفي والتواصل وروح التعاون.

4. **تحسين إتقان اللغات بالاعتماد على العلوم الإدراكية لتحديث طرق التدريس مع مراجعة مراحل إدخال اللغات والانتقال اللغوي**: وذلك بهدف إخضاع خيارات التدريس **لمعايير الفعالية التي لا تحترم كيفية اشتغال دماغ الطفل الذي قد يكون حاليا معرضا لوضعية التشبع بسبب الحمولة المرتفعة من التدريس اللغوي.**

الجزء الثاني: الإطار المفاهيمي

أولا: مفهوم السياسة اللغوية

يعتبر مفهوم السياسة اللغوية مفهوما واسعا ومركبا. فهو يحيل على أشكال وأنواع القرارات التي يتخذها الفاعل السياسي والاجتماعي والمؤسساتي لتوجيه وتأطير استعمال لغة محددة أو عدة لغات منافسة.

وبصفة عامة، تشير التعاريف المتداولة إلى أن السياسة اللغوية ترتبط بكل أنواع القرارات المتخذة من طرف الدولة، أو الحكومة، أو أية سلطة قرار عمومي من أجل توجيه وتأطير استعمال لغة معينة، أو عدة لغات في رقعة جغرافية معينة.

بهذا المعنى، إنها تحيل على الأهداف العامة المقصودة لتغطية كل الأنشطة ومجالات التواصل في مجتمع معين. وغالبا ما تكون معلنة في نصوص قانونية بموجب تدخل رسمي لتوجيه أو تغيير توجهات القوى الاجتماعية، لفائدة هذه اللغة أو تلك، أو لفائدة لغات معينة ضمن النسيج اللغوي الموجود. وقد توجد سياسات لغوية دون تدخل تشريعي عندما يكون الاستعمال اللغوي نابعا من الممارسات اللغوية الاعتيادية.

وعلى العموم، فإن السياسة اللغوية تتضمن عناصر خاصة بالواقع القانوني للغات المستهدفة بوصفها لغات وطنية ورسمية، ولاستعمالاتها في مختلف المجالات (الإدارة، التجارة، الأعمال، الشغل، التعليم...) أو في مجالات أكثر شساعة مرتبطة بالحقوق اللغوية الأساسية للمواطنين (الحقوق الجماعية لأقلية من المتكلمين مثلا). كما أن السياسة اللغوية تتضمن مجموع العناصر التي تخص البنية اللغوية المرتبطة بتطورها الداخلي (المعايير، المفردات، الكلمات..).

إن السياسة اللغوية مجال مركب متعدد الأبعاد والاختصاصات، تتداخل فيه السوسيو- لسانيات، واللسانيات التطبيقية، وتعليم اللغات، والدين، والثقافة، والإيديولوجيا، وما إلى ذلك، وكلها مجالات متداخلة تضفي على موضوع " السياسة اللغوية" أبعادا مركبة ترتبط بقضايا الهوية، والوحدة الوطنية، والاندماج الاجتماعي، والخصوصيات الثقافية، والتربية والتكوين.. الخ.

وإذا كانت التعبيرات اللغوية مختلفة ومتمايزة، والممارسات المرتبطة بها قديمة في الزمن، فإن "السياسة اللغوية " مفهوم حديث، يمكن إرجاع جذوره إلى أوائل القرن العشرين، مع ظهور الاهتمام باللغويات التطبيقية ودور اللغة في المجتمع، وهو يرتبط بـ" التدخل" الذي تنجزه الدول باعتماد " التخطيط" الذي يهم شكل اللغة (الكتابة- توليد الكلمات- المعيرة..) وتحديد الوظائف المرتبطة بها، أو في تحديد علاقتها بباقي التعبيرات اللغوية ضمن هندسة لغوية محددة.

وتختلف تعريفات السياسة اللغوية في التركيز على الجوانب المختلفة للظاهرة، ولكنها جميعًا تشترك في فكرة أن السياسة اللغوية هي عملية اجتماعية وسياسية معقدة تهدف إلى تنظيم استخدام اللغات في مجتمع معين. وهكذا نجد تعريفات متعددة لمفهوم السياسة اللغوية عند الكثير من الباحثين ما تلتقي فيه أكثر مما تختلف عليه، نذكر من بينها:

- **تعريف هاينزكلوس: (Heinz Kloss)** الذي يعتبر من أوائل الباحثين الذين تناولوا مفهوم السياسة اللغوية بشكل منهجي: "السياسة اللغوية هي مجموع التدابير التي تتخذها دولة أو أمة أو أي كيان إقليمي آخر للحفاظ على وضع لغوي موجود أو تغييره أو نشره" (Kloss, Types of Multilingual Communities: A Discussion of Ten Variables, 1966).

- **تعريف برنارد سبولسكي:(Bernard Spolsky)** الذي يركز على الجانب الاجتماعي للسياسة اللغوية، وكيفية تأثيرها على سلوك الأفراد والمجتمعات: " السياسة اللغوية هي كل ما تفعله الحكومة - أو لا تفعله - فيما يتعلق باللغة " (Spolsky, Language policy, 2004).

- **تعريف روبرت كوبر:(Robert L. Cooper)** الذي يعتبر التخطيط اللغوي جزءًا من السياسة اللغوية، ويركز على الجوانب العملية للتدخل في اللغة: " السياسة اللغوية هي محاولات التأثير على سلوك الآخرين فيما يتعلق باختيار اللغة أو تنوعها أو اكتسابها من خلال تشكيل أو تشجيع أنواع مختلفة من المعتقدات والأنشطة اللغوية" (Cooper, 1989).

- **تعريف جيمس تولفسون(James Tollefson)** الذي يركز على الجانب الشامل للسياسة اللغوية، وكيفية تأثيرها على جميع جوانب استخدام اللغة في المجتمع: "السياسة اللغوية هي مجموعة

المعتقدات والأهداف والمبادئ التوجيهية والممارسات التي تنظم استخدام اللغة في مجتمع معين" (Tollefson, 1991).

مما سبق يمكن صياغة تعريف تركيبي للسياسة اللغوية يجمع بين مختلف التعريفات التي ذكرناها سابقًا: "السياسة اللغوية هي مجموع المعتقدات والأهداف والمبادئ التوجيهية والممارسات التي تنظم استخدام اللغة في مجتمع معين، سواء كانت هذه الممارسات رسمية أو غير رسمية، والتي تهدف إلى التأثير على سلوك الأفراد والجماعات فيما يتعلق باختيار اللغة أو ضمان تنوعها أو اكتسابها، من خلال تشكيل أو تشجيع أنواع مختلفة من الممارسات والأنشطة اللغوية".

ويشمل هذا التعريف مجموعة من الأبعاد تنتظم وفق العناصر التالية:

- المعتقدات والأهداف: الأفكار والقيم والمعتقدات التي توجه السياسة اللغوية.
- المبادئ التوجيهية والممارسات: القوانين واللوائح والممارسات التي تنظم استخدام اللغة.
- الرسمية وغير الرسمية: تشمل السياسات التي تضعها الحكومات والمؤسسات الرسمية، وكذلك الممارسات المجتمعية التي تؤثر على استخدام اللغة.
- التأثير على السلوك: تهدف السياسة اللغوية إلى التأثير على كيفية استخدام الأفراد والجماعات للغة.
- اختيار اللغة وتنوعها واكتسابها: تشمل السياسة اللغوية قرارات حول اللغات التي يجب استخدامها في مجالات مختلفة، وكيفية الحفاظ على التنوع اللغوي، وكيفية تعليم اللغات.
- تشكيل وتشجيع الممارسات والأنشطة اللغوية: يمكن أن تشمل السياسة اللغوية حملات توعية أو برامج تعليمية لتغيير مواقف الناس تجاه اللغة.

وإذا كانت أهداف السياسات اللغوية ترتبط غالبا بحماية اللغة وبدعم انتشارها، أو بتحقيق رهانات التنمية، أو بإرادة التوحيد الوطني..، فإن معايير وضع السياسة اللغوية حسب بعض الدراسات ترتبط بعدة مستويات من بينها:

1. **المستوى القانوني :**يشمل هذا المستوى القوانين والتشريعات التي تنظم استخدام اللغة في المجتمع . وتشمل هذه القوانين تحديد اللغة الرسمية للدولة، وحقوق الأقليات اللغوية، واستخدام اللغة في التعليم والإعلام والمؤسسات الحكومية (Fishman J. , 2003).

2. **بنية اللغة :**يشمل هذا المستوى وضع المعايير اللغوية، مثل القواعد النحوية والإملائية والمفردات، وتطوير أدوات مثل القواميس والمعاجم .ويهدف هذا المستوى إلى توحيد اللغة وتسهيل استخدامها في مختلف المجالات (Fierman, 1991).

3. **التعليم :يشمل** هذا المستوى سياسات تعليم اللغة، مثل تحديد لغة التدريس في المدارس، وتطوير المناهج والمواد التعليمية، وتكوين المدرسين .ويهدف كذلك إلى ضمان تعلم اللغة بشكل فعال وتعزيز التعددية اللغوية (Baker, 2011).

بالإضافة إلى هذه المستويات الثلاثة، يمكن أن تشمل معايير وضع السياسة اللغوية مستويات أخرى مثل:

- **المستوى الثقافي :**يشمل هذا المستوى تعزيز التنوع الثقافي المرتبط باللغة، وحماية التراث اللغوي، وتشجيع الإبداع الأدبي والفني باللغة (Fishman & García, 2010).

- **المستوى الاقتصادي :**يشمل هذا المستوى استخدام اللغة في التجارة والأعمال، وتطوير موارد لغوية لدعم التنمية الاقتصادية (Grin, Sfreddo, & Vail, 2011).

- **المستوى التكنولوجي :**يشمل هذا المستوى استخدام التكنولوجيا في تطوير اللغة وتعليمها، مثل استخدام برامج الترجمة الآلية والتعلم الإلكتروني (Kern, 2015).

من الجدير الإشارة إلى أن هذه المستويات ليست منفصلة تمامًا، بل تتداخل وتتكامل مع بعضها البعض . فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر القوانين اللغوية على بنية اللغة وتعليمها، ويمكن أن يؤثر تعليم اللغة على الثقافة والاقتصاد. لذلك، عند وضع السياسة اللغوية، يجب أن تؤخذ في الاعتبار جميع هذه المستويات من المعايير، وأن تهدف إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات المختلفة للمجتمع، مع مراعاة التنوع اللغوي والثقافي.

ويقتضي تحليل السياسة اللغوية الوقوف عند مستويين اثنين. فكل سياسة عمومية مرتبطة بالمسألة اللغوية، شأنها في ذلك شأن كل السياسات الأخرى (السياسة التربوية- السياسة الصحية- السياسة

البيئية...) لا تتوقف عند مرحلة " إعلان النوايا" بل لابد أن تمر إلى الفعل بإقرار ترسانة من الآليات والأدوات المرتبطة بالفعل المباشر والملموس، وهنا يمكن الحديث عن التخطيط اللغوي أو التهيئة اللغوية أو المعيرة اللغوية (Boyer, 2010).

ويعتبر إينار هاوجن (Einar Haugen) من رواد علم اللسانيات الاجتماعية والتخطيط اللغوي. وقد قدم العديد من الأفكار والمفاهيم الهامة التي ساهمت في تطوير هذا المجال. من أهم أفكاره (Haugen, Language conflict and language planning: The case of modern Norwegian, 1966):

- **التخطيط اللغوي كعملية اختياروتنفيذ:** يرى هاوجن أن التخطيط اللغوي ليس مجرد مسألة تغيير اللغة، بل هو عملية اختيار واعية للغة أو مجموعة من اللغات لخدمة أغراض معينة، ثم تنفيذ هذا الاختيار من خلال مجموعة من الإجراءات.
- **مستويات التخطيط اللغوي:** حدد هاوجن أربعة مستويات للتخطيط اللغوي:
  - **اختيار الوضع (Status Planning):** يتعلق بتحديد مكانة اللغة الرسمية أو الوطنية.
  - **اختيار الهيئة (Corpus Planning):** يتعلق بتطوير اللغة من خلال توحيد قواعدها وتوسيع مفرداتها.
  - **اكتساب اللغة (Language Acquisition Planning):** يتعلق بتعليم اللغة وتشجيع استخدامها.
  - **مكانة اللغة (Prestige Planning):** يتعلق بتعزيز مكانة اللغة وقيمتها الاجتماعية.
- **العوامل الاجتماعية والسياسية في التخطيط اللغوي:** أكد هاوجن على أهمية العوامل الاجتماعية والسياسية في التخطيط اللغوي، مشيرًا إلى أن اللغة ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي أيضًا رمز للهوية والانتماء.

- **التخطيط اللغوي كأداة للتغيير الاجتماعي:** يرى هاوجن أن التخطيط اللغوي يمكن أن يكون أداة فعالة لتحقيق التغيير الاجتماعي، سواء كان ذلك من خلال تعزيز الوحدة الوطنية أو تمكين الأقليات اللغوية.

وفي هذا الصدد، تعتبر بعض الدراسات (Boyer, 2010) أن السياسة اللغوية قد تتعلق بتدخل يهم:

- شكل اللغة (وهو تدخل معياري يهم تقنين اللغة على مستوى التركيب، والمعجم، والصواتة)، وقد يشمل حتى القواعد الإملائية....
- التداول السوسيو ثقافي للغة أمام لغات أخرى منافسة أو مهيمنة.

إن التدخل اللغوي يمكن أن يتطلع إلى تحقيق العديد من الأهداف.

فعلى مستوى الإطار القانوني للغات، يمكن أن يتعلق الأمر بإحياء لغة معينة، أو تحقيق الازدواجية اللغوية والتعدد اللغوي، أو تثمين دور بعض اللغات دون أخرى ضمن نفس النسيج اللغوي. كما قد يتعلق الأمر بضمان الحياة لبعض اللغات التي هي في طور الانقراض، أو ضمان حقوق الأقليات اللغوية...

أما التدخل على مستوى البنية اللغوية، فقد يهدف إلى إصلاح وتطوير اللغة من خلال إصلاح المفردات وتطوير المعجم والمصطلحات أو بالسعي إلى ضمان الاتساق اللغوي على مستوى الاستعمال المعجمي أو بالاشتغال على مستوى تبسيط الأسلوب..).

إن مجالات تدخل وتدبير السياسة اللغوية متنوعة بتنوع مجالات الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. ويرى لويس جان كالفي (Louis-Jean Calvet) وهو باحث بارز في مجال اللسانيات الاجتماعية قدم مساهمات هامة في فهم السياسة اللغوية، بأن السياسة اللغوية تتدخل في مجموعة متنوعة من المجالات، ويشمل تدبيرها الجوانب التالية:

1. **التخطيط اللغوي** :يشمل هذا المجال تحديد الأهداف اللغوية للمجتمع، وتطوير الاستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف. قد يشمل ذلك اختيار لغة رسمية، أو توحيد قواعد اللغة، أو تطوير معاجم ومواد تعليمية.

2. **التشريع اللغوي** :يتعلق هذا المجال بسن القوانين واللوائح التي تحكم استخدام اللغات في مختلف السياقات، مثل التعليم، والإدارة، والإعلام. قد تهدف هذه القوانين إلى حماية اللغات المهددة بالانقراض، أو تعزيز استخدام لغة معينة، أو تنظيم التعددية اللغوية.

3. **إدارة اللغة** :يشمل هذا المجال تنفيذ السياسات اللغوية على أرض الواقع. قد يشمل ذلك إنشاء هيئات حكومية مسؤولة عن اللغة، أو تطوير برامج لتعليم اللغات، أو توفير خدمات الترجمة الفورية.

4. **تقييم السياسات اللغوية** :يتعلق هذا المجال بتقييم مدى فعالية السياسات اللغوية في تحقيق أهدافها. قد يشمل ذلك إجراء دراسات استقصائية، أو تحليل البيانات الإحصائية، أو إجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة.

5. **التثقيف اللغوي** :يهدف هذا المجال إلى رفع مستوى الوعي بأهمية اللغة والتنوع اللغوي. قد يشمل ذلك تنظيم حملات توعية، أو تطوير مواد تعليمية، أو تنظيم فعاليات ثقافية.

وتؤكد رؤية كالفي على أن السياسة اللغوية ليست مجرد مسألة تقنية، بل هي أيضًا مسألة سياسية واجتماعية وثقافية. إنها تتعلق بالسلطة والهوية والانتماء، وتلعب دورًا حاسمًا في تشكيل المجتمعات.

ثانيا: في أنماط وأسس السياسة اللغوية

يمكن التمييز بين أصناف متعددة من السياسات اللغوية حسب نوع المقاربات وزوايا النظر. وفي هذ الصدد، يميز جون لويس روسو بين فئتين من السياسات اللغوية (Rousseau, 2005):

- السياسات اللغوية ذات الطابع التحفيزي.
- السياسات اللغوية ذات الطابع الإلزامي.

"في الحالة الأولى، يرفق التنظيم الذاتي الطبيعي لممارسات المتحدثين أو سلوكياتهم، على سبيل المثال، بتدابير الدعم والحملات الترويجية، أو التدابير التشريعية دون جزاءات. في الحالة الثانية، يتم أيضا استخدام التدابير التشريعية والتنظيمية، لكنها تكون مصحوبة بعقوبات. وعادة ما يتم تحديد نوع السياسة المتبعة

بناء على الخصائص المحددة للموقف السياسي من كيفية التعامل مع الوضع اللغوي في بلد ما والتي تدخل فيها اعتبارات اجتماعية واقتصادية وثقافية ولكن أيضا سياسية مرتبطة أساسا بميزان القوى الداعمة لهذه اللغة أو تلك" (Rousseau, 2005).

داخل هاتين الفئتين من السياسات اللغوية تتنوع الأنماط المعتمدة في مختلف دول العالم، بحيث تعكس السياقات التاريخية والاجتماعية والسياسية لكل بلد .وفيما يلي بعض الأنماط الرئيسية:

1. **سياسة التعددية اللغوية** :تعتمد هذه السياسة على الاعتراف بجميع اللغات الموجودة في البلاد ومنحها مكانة رسمية متساوية .تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على التنوع اللغوي والثقافي، وتعزيز التعايش السلمي بين مختلف المجموعات اللغوية؛

2. **سياسة الاندماج اللغوي** :تهدف هذه السياسة إلى تعزيز لغة واحدة باعتبارها اللغة المشتركة للبلاد، مع السماح باستخدام اللغات الأخرى في بعض السياقات المحدودة .تسعى هذه السياسة إلى تحقيق الوحدة الوطنية وتسهيل التواصل بين مختلف المجموعات اللغوية؛

3. **سياسة الاستيعاب اللغوي** :تهدف هذه السياسة إلى استبدال اللغات المحلية بلغة واحدة تعتبر اللغة الرسمية للبلاد .غالبًا ما ترتبط هذه السياسة بالاستعمار أو الأنظمة السياسية القمعية؛

4. **سياسة التعايش اللغوي** :تهدف هذه السياسة إلى تحقيق توازن بين اللغات المختلفة في البلاد، ومنح كل لغة مكانة معينة في المجتمع .قد يتم تحديد لغة واحدة كلغة رسمية للتعليم والإدارة، بينما يتم السماح باستخدام اللغات الأخرى في وسائل الإعلام والثقافة؛

5. **سياسة الترويج اللغوي** :تهدف هذه السياسة إلى تعزيز مكانة لغة معينة، غالبًا ما تكون لغة الأقلية أو لغة مهددة بالانقراض .تتضمن هذه السياسة تدابير مثل تدريس اللغة في المدارس، ودعم إنتاج المواد الثقافية والإعلامية باللغة، وتشجيع استخدامها في الحياة العامة.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأنماط ليست متعارضة بالضرورة، وقد تتبنى بعض الدول مزيجًا من هذه السياسات .كما أن السياسات اللغوية قد تتغير بمرور الوقت، تبعًا للتطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية في البلاد.

وتقوم السياسات اللغوية على العديد من الأسس، من بينها:

أ. الأسس السياسية

تنطلق أساسا من التدخل في المسألة اللغوية من أجل حماية القيمة الاعتبارية للغة ما (الموروث التاريخي)، أو من أجل النهوض بلغة مسيطر عليها. ويسجل لويس جون روسو أن العديد من اللغات أصبحت تحتل المرتبة الثانية بفعل الاحتلال الاستعماري، أو بفعل اعتبارات تفضيلية مرتبطة بالترقي الاجتماعي ومناخ الأعمال (Rousseau, 2005).

ويمكن للسياسة اللغوية أن تقدم حلولا وظيفية في حالات التنافس اللغوي بترسيم لغة ما باعتبار قيمتها التداولية الناجمة عن الاستعمال اللغوي الذاتي بسن قواعد من خلال نصوص رسمية. كما يمكن للسياسة اللغوية أن تحسم في بعض التوترات والصراعات القائمة بين مجموعات من المتكلمين عندما يكون الإطار القانوني للاستعمال اللغوي للغات غير واضح وغير مؤطر.

وتتدخل بعض الدول في الشأن اللغوي لضمان وتأمين الموقع الحقيقي للغة الوطنية، أو للغات الوطنية المهددة بالتهميش أو الزوال.

ب. الأسس القانونية والدستورية

يتضمن التشريع اللغوي كل النصوص القانونية (نصوص تشريعية، نصوص تنظيمية، توجيهات..) التي تحدد الحقوق والواجبات والالتزامات اللغوية المنظمة للاستعمال اللغوي في كل مناحي الحياة الاجتماعية داخل مجال ترابي معين.

وبشكل عام، فإن القانون يحدد ويؤطر موقع اللغة في التداول العام وفي كل المجالات والأحوال. وقد اختارت مجموعة من الدول سياسات لغوية محددة بواسطة الأنظمة القانونية والتشريعية. وتجدر الإشارة إلى أن

القانون اللغوي لا يستهدف، عموما، تقعيد أو تغيير الأنظمة اللغوية وإن كانت بعض الدول قد اختارت أن توكل إلى بعض المؤسسات سلطات التدخل في تنظيم البنية اللغوية.

في هذا الصدد، يشير لويس جون روسو إلى أن هذه الممارسة محفوفة بالمخاطر طالما أن القانون لا يحدد كل الآليات الضرورية للتهيئة اللغوية، كما أن التشريع القانوني لا يوكل عادة هذا الأمر إلى علماء اللسانيات (Rousseau, 2005).

إن القانون اللغوي عادة ما ينصب اهتمامه على تحديد الأهداف والقواعد المتعلقة باختيار اللغات في بعض مجالات الحياة الاجتماعية، وتحديد السياقات والظروف التي تؤمن استعمال اللغة، وخصوصا منها تلك المتعلقة بالأقليات اللغوية.

وتتضمن بعض الدساتير بعض الأحكام اللغوية التي تنظم الحقوق اللغوية الأساسية للمواطن. ويتعلق الأمر، عادة، باعتبارات عامة تخص الوضع القانوني للغة، أو للغات معينة، أو تتعلق بالحقوق اللغوية الأساسية للمواطنين (Rousseau, 2005). وتختص القوانين بتحديد هذه القواعد العامة في مختلف المجالات. وفي حالات أخرى، تختص هذه القوانين بتحديد الإجراءات اللغوية القطاعية الخاصة بالسياسة اللغوية. (قانون الشغل، قانون التربية الوطنية وتدريس اللغات، قانون الإدارة العمومية، قانون حماية المستهلك...الخ).

ت. التقاطع بين السياسات اللغوية والسياسات العمومية

إن مقاربة السياسة اللغوية بكل أبعادها وأسسها يفترض استحضار عناصر التقاطع الموجود بين السياسة اللغوية، من جهة، والسياسة العمومية من جهة أخرى (مرينا ميلو دو سوزا ، تيلما كريستينا بريرا، 2019). كما يفترض الأمر استحضار تطور الدراسات المرتبطة بهذا المجال، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالسياسات التربوية في علاقتها بالمسألة اللغوية. وإذا كانت السياسة العمومية ترتبط بشكل مباشر بصياغة البرامج والمقترحات في المجال العمومي، والتي تؤثر في المجتمع، فإن السياسة اللغوية ترتبط بالاختيارات المتعلقة باستعمال اللغة-اللغات في المجتمع. وهذه الاختيارات تخضع لتخطيط معين بأشكال مختلفة.

والسياسة اللغوية لا تتعلق فقط بالمنظومة القانونية والتشريعية الوطنية والمحلية، ولكن قد تتعلق أيضا بديناميات غير حكومية. وفي الحالتين معا، تتمخض الاختيارات السياسية واللغوية من المجتمع نفسه. فإذا

كانت السياسة اللغوية قد تنجم عن حركيات اجتماعية (غير حكومية)، فإن السياسة العمومية لا تخضع إلا لفاعل أساسي وهو الدولة، عندما تتدخل باتخاذ مقررات وإجراءات بشأن اللغة.

وقد برز مفهوم السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في مجال الأبحاث السوسيو لسانية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي مباشرة بعد بروز وتبلور مفهوم السياسة العمومية. في هذا الصدد، يشير " كوبر (1997) إلى أن مصطلح " التخطيط اللغوي" ليس هو أول مصطلح يستعمل في هذا المجال، حيث كان مصطلح " الهندسة اللغوية" سابقا عنه زمنيا. غير أن مفهوم " التخطيط اللغوي" سيعرف توسعا وانتشارا كبيرا في مجال الدراسات اللسانية. أما مصطلح " السياسة اللغوية" فسيعرف استعمالا مكثفا من قبل العديد من اللسانيين في نهاية الستينيات وفي منتصف السبعينيات (فيشمان،فيرغسون، نينيول... وآخرون) خصوصا بعد انتشار تداول مصطلح التخطيط اللغوي.

وفي كندا، سيعرف مصطلح " التهيئة اللغوية" سنة 1970 استعمالا موسعا بفعل التأثير الكبير للدراسات والأبحاث اللسانية ل" جون كلود كورباي" بتزامن مع إقرار اللغة الفرنسية كلغة وحيدة رسمية للكيبيك.

وسيجمع كوبير" (1997) اثنا عشر تعريفا خلال الفترة الممتدة من 1969 إلى غاية 1983ليلاحظ أن استعمال مفهوم التخطيط اللغوي يرتبط بشكل وثيق ب" **التدخل**" في ممارسة لغة معينة. وسيهتم منظرو التخطيط اللغوي بشكل خاص بالمسائل المتعلقة بالمعيرة اللغوية والقضايا المرتبطة بشكل اللغة.

إن مفهوم السياسة العمومية ليس متماثلا في استعمالاته المتعددة، سواء منها الأمريكية أو الأوروبية. فالنموذج الأكاديمي الأمريكي ينطلق من إقامة الاعتبار للفعل الحكومي، أما النموذج الأوربي فينطلق من تحليل أدوار الدولة والحكومة على حد سواء. وانطلاقا من هذا الأمر، تقيم سوزا 2012) تمييزا واضحا بين السياسة العمومية والسياسة الاجتماعية على الرغم من أنهما معا يرتبطان بمجالات متعددة الاختصاصات. والتمييز يقوم بينهما انطلاقا من موضوع وأهداف وغايات كل سياسة عمومية أو اجتماعية.

فالبحث في السياسة العمومية يروم تفسير طبيعة السياسة المعتمدة وسيرورات إنتاجها انطلاقا من سؤالي " لماذا" و" كيف ". أما السياسة الاجتماعية فتجد جذورها في الأبحاث التي ارتبطت بموضوع الدولة- الراعية، في أصول تشكلها ونتائجها.

وتبرز السياسة العمومية في مجال التربية، ارتباطا بالسياسة اللغوية أساسا. ويحيل اصطلاح «السياسات اللغوية التربوية " المعتمد في نهاية الألفية الماضية وبداية هذه الألفية، على سياسات التعليم واستعمال اللغات في المنظومات التربوية، وخصوصا في القطاع العمومي. كما يرتبط هذا الاصطلاح بالقضايا المتعلقة بالتعدد اللغوي.

وتقترح الدراسة التي أنجزتها «مارينا ميلو" و" وتيلما كرستينا " (2019) جدولا تركيبيا للتعاريف المتقاطعة المرتبطة بالسياسات العمومية (س.ع) و" التعاريف المرتبطة بالسياسة اللغوية (س.ل).

التقاطع	
تعاريف السياسة العمومية	**تعاريف السياسة اللغوية**
هي..." القرارات والتحاليل التي تبحث عن أجوبة للأسئلة الآتية «من يربح، وماذا يربح، ولماذا يربح؟ (لاسويل،1936).	يقترح كوبير (1997) تحليل عمليات التخطيط انطلاقا من الأسئلة (من يخطط، ماذا يخطط، لمن يخطط، وكيف يخطط؟
هي..." القرارات التي تتأسس على علاقات من السلط، وعلى مجمل مراحل وسيرورات اتخاذ القرار. (ليندبلوم، 1959).	
" هي ..." قاعدة صادرة عن سلطة حكومية بغاية التأثير، أو التقويم، أو تنظيم السلوك الجماعي، أو الفردي بواسطة جزاءات إيجابية أو سلبية (لووي، 1964)	يخضع التخطيط اللغوي لسلطة سياسية، ولعلاقات متعدية حسب السياقات. ولا يقتصر الأمر على التدخل في شكل اللغة ونظامها القانوني، بل يتطلب الأمر الوسائل لتنفيذ ذلك أيضا.. (كالفي، 2013).
هي..." مجموعة من الأفعال الحكومية التي ستحقق آثارا معينة.. (لين، 1980).	تحيل السياسات اللغوية على المجهودات المبذولة للتأثير على سلوك الآخرين، فيما يتعلق ببنية

التقاطع	
تعاريف السياسة العمومية	تعاريف السياسة اللغوية
	اللغة، وباستعمالها والتمكن منها، أو بتوزيع وظائف سننها اللغوية..(كوبير، 1989).
هي..." كل ما تنجزه (أو لاتنجزه) حكومة ما، مع كل الآثار المترتبة عن ذلك (ازيفيدو، 2003).	نمذجة شودنسون (1996) سياسة التخطيط حيث يتخذ القرار من قبل المؤسسة المعنية، بكل الوسائل الممكنة لتنفيذ السياسة اللغوية. ولذلك، ينبغي وضع بنية تنسيقية بين المجتمع وبين أصحاب القرار. لا تخطيط، ولا سياسة حيث تتبع اللغات مساراتها الطبيعية بدون أي تدخل حكومي.
هي..." ما تختار الحكومة أن تفعله، أو ألا تفعله (دياي، 1984).	تحديد الاختيارات الكبرى لتنظيم العلاقة بين المجتمع وبين اللغة، لتحديد تطبيقاتها العملية من خلال التخطيط اللغوي. (كالفي، 1996).
هي..." مجموع الأفعال الحكومية، التي تنفذ مباشرة أو بالتفويض، والتي تؤثر على حياة المواطنين (بيتير، 1986)	اتخاذ قرارات تهم التعليم، وإعمال اللغة وتقعيدها بأدق التفاصيل من قبل السلطات المختصة (ماركي، 1986).
هي...." مجال في العلوم السياسية يحلل عمل الحكومة في ضوء الرهانات العمومية.. (ميد،1995).	السياسة اللغوية فعل مفكر فيه، ينجز من قبل الحكومة لمعالجة مشاكل التواصل (وينشتاين، 1980).

من خلال التعاريف الواردة في الجدول، نلاحظ أن السياسات العمومية ترتبط بالفعل الحكومي. ويحصر السياسات العمومية في دائرة الفعل الحكومي والمبادرات المرتبطة به، تقترح الدراسة مقاربة هذا التصور من زاويتين اثنتين. زاوية عامة تضم بنيات السلطة والهيمنة، والصراعات والتوترات الدائرة في النسيج الاجتماعي حيث تكون الدولة هي الموضع- الجهاز الذي يحتضن كل هذه العناصر. وزاوية واقعية تحيل على وسائل ممارسة هذه السلطة حيث تكون" المؤسسات العمومية هي المرجع الأساسي لها. (أزيفيدو،1997).

ومن منظور التعاريف الخاصة بالسياسة اللغوية، والتخطيط اللغوي يظهر بجلاء شساعة المفهوم والمواضيع المرتبطة به. فإلى حدود سنة 1980 عند ظهور ثنائية السياسة- التخطيط اللغوي، ظل التعريف مرتبطا بالمعيرة الرسمية للغة. وبعد ذلك، أصبح المفهوم يشمل كل علاقة بين اللغة وبين المجتمع برمته، سواء كانت اللغة معترفا بها أم لا.

لذلك، عندما نعتبر بأن السياسة اللغوية شكل من أشكال السياسة العمومية، فإنه ينبغي استحضار كل هذه التطورات المفاهيمية.

ثالثا: من السياسة اللغوية إلى التهيئة اللغوية

في عام 1959 أطلق الباحث النرويجي إينار هاوجن لأول مرة مصطلح التخطيط اللغوي على تدخل الدولة في مجال اللغة (Haugen, Planning for a standard language in modern Norway, 1959). وترجم المصطلح إلى الفرنسية بالدلالة نفسها لكن الكنديين فضلوا تبني مصطلح التهيئة اللغوية بدل التخطيط اللغوي (Calvet, Politique linguistique, 2021).

غير أن مصطلح التخطيط اللغوي، بدلالاته الاقتصادية، سيقود هايجن، متأثرا بالتمييز الذي اقترحه الباحث هاينز كلوس (Kloss, Research Possibilities on Group Bilingualism: A Report, 1969) بين تخطيط البنية الذي يركز على شكل اللغة من حيث الكتابة والمعيرة، وتخطيط الوضع اللغوي الذي يركز على وظائف اللغة والعلاقات مع اللغات الأخرى، إلى تقديم نموذج يجمع بين زوج الشكل / الوظيفة وزوج الوضع / البنية (Haugen, The implementation of corpus planning: Theory and practice, 1983).

يتم التمييز الآن بين مرحلة القرارات السياسية المنتمية إلى حقل السياسة اللغوية، ومرحلة تطبيقها العملي المنتمية إلى حقل التخطيط اللغوي أو التهيئة اللغوية حسب المدرسة الكندية الفرنكوفونية.

إن مصطلح **" التهيئة اللغوية"** استعمله لأول مرة اللساني جون كلود كوربيي اعتبارا منه أن التخطيط اللغوي في نوع من التوجيه الفوقي والنأي عن المقاربة التشاركية (Corbeil, 2013). كما أن مفهوم التهيئة اللغوية يندرج في سياق أوسع يشمل الطابع الثقافي واللغوي للتنمية باعتبار الدور الذي تلعبه اللغة في تشكيل ونقل المعارف الحاضنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات اللغوية. ويمكن تعريف التهيئة اللغوية بوصفها كل تدخل من قبل هيئة وطنية أو دولية، أو من قبل فاعل اجتماعي من أجل تحديد الوضع القانوني والوظيفي للغة ما أو لمجموعة من اللغات المتنافسة في رقعة جغرافية معينة، أو من أجل تقعيد ومعيرة لغة ما أو مجموعة من اللغات لتلعب الأدوار المرسومة لها في إطار سياسة لغوية محددة سلفا (Rousseau, 2005).

وعليه، يمكن مقاربة التهيئة اللغوية بوصفها سيرورة على مستوى الاستراتيجيات والوسائل المعتمدة لبلوغ الأهداف العامة للسياسة اللغوية. وهي لا تعني فقط تدخل الدول والحكومات لهذا الغرض بل قد تعني أيضا التدخل في المجموعات اللغوية نفسها، أو في المنظمات المعنية بمختلف أنواعها.

إنها التطبيق الفعلي للسياسة اللغوية المعتمدة من قبل دولة أو منظمة معينة من خلال التدخل الصريح في تدبير الشأن اللغوي. وتفترض بذلك اتخاذ قرارات على مستوى "الغلوتوبوليتيكا" والاختيارات المرتبطة كذلك بنوع وطريقة التدخل نفسها. وهذه الاختيارات تفترض معرفة عميقة بالوضع اللغوي داخل المجال الجغرافي المعني بالتدخل باعتبار العناصر الآتية:

- المعرفة الدقيقة والمفصلة للوضعية السوسيو-لغوية.
- معرفة النسيج اللغوي الوطني، والدولي، والجهوي، والقطري...
- المعرفة الدقيقة بتوصيف اللغات.
- تقييم الطلب الاجتماعي.
- تقييم الطلب السياسي.

- تحديد الحاجيات.
- تحديد الموارد اللغوية الموجودة.
- تحديد الوضعية المنشودة.
- تدقيق برنامج العمل.
- تقويم الاستراتيجيات في ضوء النتائج المحصلة.

ويستوجب الذكر أنه لا يوجد نموذج كوني للتهيئة اللغوية، بل هناك فقط أمثلة خاصة بذلك. فلكل مجتمع وضعيته اللغوية الخاصة، ولهذا الاعتبار تنطلق التهيئة اللغوية من المحيط اللغوي الخاص بكل مجموعة لغوية.

وكما تقود التهيئة اللغوية إلى تحديد اللغات موضوع التدخل، فإنها بالمثل تحدد اللغة أو اللغات التي لن يشملها أي تدخل أو التي سيشملها تدخل نسبي. وكما أن التهيئة اللغوية قد تفضي إلى تحقيق المساواة بين لغات معينة داخل رقعة محددة، يمكنها أيضا أن تعمل على تصنيف اللغات وفق معايير مختلفة (الحقوق اللغوية، لغة الشغل، لغة التدريس..).

ولا يكفي الإقرار بأن هذه اللغة رسمية أو وطنية لكي يتحقق الأمر. بل إن المسألة مرتبطة بالمعنى الذي تسنده هذه الصفات للوضع القانوني والاعتباري للغة، كما أن الأمر موكول للوسائل والإمكانات ولأدوات التدخل. ويمكن للسياسة اللغوية أن تظل رمزية فقط كما هو الشأن بالنسبة لتجارب العديد من البلدان التي اكتفت بإعلان نوايا عامة بدون نتائج تذكر.

ويمكن للتهيئة اللغوية أن تشتغل على بنية اللغة من خلال العديد من المستويات. يمكن الاكتفاء في مرحلة معينة بتوصيف النظام اللغوي (المعجم، التركيب، الصواتة...) والعمل على معيرته، أو يمكن أن يقتصر الأمر بتمكين لغة شفهية من نظام خاص بالكتابة. كما يمكن أن تشتغل التهيئة على إغناء المعجم الخاص بلغة ما قصد تأهيلها للتواصل بنجاعة أكبر، ويمكن أن تتدخل كذلك في تعديل نظام الإملاء الخاص بالكلمات.

من جهة أخرى، يروج كثيرا استعمال مفهوم إيكولوجية اللغة (Linguistic ecology) أو البيئة اللغوية، وهو مجال يهتم بالعلاقة بين اللغة والبيئة الاجتماعية والثقافية التي تنشأ فيها وتتطور. يركز هذا المجال على فهم كيفية تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية على استخدام اللغة وتنوعها وتغيرها.

تشمل إيكولوجية اللغة دراسة مجموعة واسعة من الظواهر اللغوية، مثل (Mühlhäusler, 2000):

- **التنوع اللغوي:** يهتم هذا المجال بدراسة التنوع اللغوي في العالم، وأسباب هذا التنوع، والعوامل التي تؤثر على بقاء اللغات أو اندثارها.
- **تغير اللغة:** يدرس هذا المجال كيفية تغير اللغات بمرور الوقت، والعوامل التي تؤدي إلى هذا التغير، مثل الاتصال بين اللغات والتحولات الاجتماعية والثقافية.
- **السياسة اللغوية:** يدرس هذا المجال تأثير السياسات اللغوية على استخدام اللغات وتنوعها، وكيفية صياغة سياسات لغوية فعالة تحافظ على التنوع اللغوي وتعزز العدالة اللغوية.
- **حقوق اللغات:** يهتم هذا المجال بحماية حقوق اللغات والأقليات اللغوية، وضمان حق الجميع في استخدام لغتهم الأم في جميع مجالات الحياة.
- **العولمة واللغة:** يدرس هذا المجال تأثير العولمة على اللغات، وكيفية تأثير التكنولوجيا والهجرة والتجارة على استخدام اللغات وتنوعها.

وعموما، تهدف إيكولوجية اللغة إلى فهم العلاقة المعقدة بين اللغة والمجتمع، وتوفير رؤى تساعد على صياغة سياسات لغوية فعالة تحافظ على التنوع اللغوي وتعزز العدالة اللغوية.

رابعا: المفاهيم الأخرى ذات الصلة

الازدواجية اللغوية

الازدواجية اللغوية (Diglossia) هي ظاهرة لغوية اجتماعية تحدث عندما يتواجد في مجتمع ما لغتان أو لهجتان من نفس اللغة، ولكل منهما وظائف واستخدامات مختلفة. تتميز اللغة الأولى، والتي تسمى عادةً

باللغة العليا أو الفصحى، بأنها اللغة الرسمية المستخدمة في التعليم والإعلام والمناسبات الرسمية، بينما اللغة الثانية، والتي تسمى باللغة الدنيا أو العامية، تستخدم في الحياة اليومية والتواصل غير الرسمي. وتتميز الازدواجية اللغوية بالخصائص التالية:

- **وظائف مختلفة:** لكل لغة وظائفها الخاصة، حيث تستخدم اللغة العليا في السياقات الرسمية والمهنية، بينما تستخدم اللغة الدنيا في السياقات غير الرسمية والشخصية.
- **هيبة مختلفة:** تحظى اللغة العليا بمكانة أعلى وهي أكثر رسمية وقيمة من اللغة الدنيا.
- **توزيع مختلف:** تستخدم اللغة العليا في الكتابة والإعلام والتعليم، بينما تستخدم اللغة الدنيا في المحادثات اليومية.
- **اكتساب مختلف:** يتم تعلم اللغة العليا بشكل رسمي في المدارس والمؤسسات التعليمية، بينما يتم اكتساب اللغة الدنيا بشكل طبيعي في المنزل والمجتمع.
- **تطورمختلف:** تتطور اللغة العليا ببطء وتخضع لرقابة أكثر من اللغة الدنيا، التي تتطور بشكل أسرع وأكثر حرية.

تنشأ هذه الظاهرة نتيجة لعوامل تاريخية وجغرافية واجتماعية وثقافية. وتؤكد العديد من المراجع العلمية وجود هذه الظاهرة في مختلف اللغات. وقد قدم تشارلز فيرغسون في كتابه (Ferguson, 1959)، أمثلة متنوعة للازدواجية اللغوية من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك:

- **العربية :**اللغة العربية الفصحى بمثابة اللغة العليا واللهجات العربية المختلفة بمثابة اللغات الدنيا.
- **اليونانية**: اللغة اليونانية الحديثة القياسية (Dimotiki) بمثابة اللغة العليا واللهجة اليونانية التقليدية (Katharevousa) بمثابة اللغة الدنيا.
- **السويسرية الألمانية**: اللغة الألمانية الفصحى (Hochdeutsch) بمثابة اللغة العليا واللهجات السويسرية الألمانية) (Swiss German) بمثابة اللغات الدنيا.
- **الهايتية**: اللغة الفرنسية بمثابة اللغة العليا واللغة الكريولية الهايتية بمثابة اللغة الدنيا.

- **التاميلية:** اللغة التاميلية الكلاسيكية (Sen-Tamil) بمثابة اللغة العليا واللغة التاميلية الحديثة (Kodun-Tamil) بمثابة اللغة الدنيا.

بالإضافة إلى هذه الأمثلة، ناقش فيرغسون أيضًا حالات أخرى للازدواجية اللغوية في لغات أخرى، مثل اللغة العبرية واللغة الأرمنية. ويعتبر كتابه مرجعًا أساسيًا في دراسة الازدواجية اللغوية، وقد أثر بشكل كبير في الأبحاث اللاحقة في هذا المجال.

يمكن أن يكون للازدواجية اللغوية تأثيرات إيجابية وسلبية على المجتمع. من الناحية الإيجابية، يمكن أن تساهم في الحفاظ على التراث اللغوي والثقافي، وتوفير وسيلة للتعبير عن الهوية المحلية. من الناحية السلبية، يمكن أن تؤدي إلى صعوبات في التواصل والتعليم، وتفاقم التفاوتات الاجتماعية.

في التعليم، يعتبر التعامل مع الازدواجية اللغوية تحديًا، وهناك عدة طرق للتعامل معها، منها: الاعتراف بالازدواجية اللغوية، وتدريس اللغة الفصحى، والاستفادة من الدارجة كأداة تعليمية لتعلم اللغة الفصحى، وتوفير بيئة لغوية غنية، وتكوين المدرسين، وإشراك المجتمع.

هناك دول طبقت استراتيجيات مختلفة للتعامل مع هذه الظاهرة وحققت نجاحًا في تحقيق التوازن بين اللغتين، مثل النرويج وسويسرا وجنوب إفريقيا وسنغافورة. لكن لا توجد دول تستخدم العامية بشكل كامل بدل الفصحى في التعليم الرسمي، ولكن بعض الدول تستخدمها بشكل جزئي في مراحل التعليم المبكرة، مثل مصر ولبنان وتونس.

الهيمنة اللغوية أو الاستبداد اللغوي

هذا المصطلح يشير إلى الوضع الذي تكون فيه لغة واحدة مهيمنة على لغات أخرى في مجتمع متعدد اللغات. تتجلى هذه الهيمنة في عدة جوانب (Phillipson, 1992)، منها:

- **الجانب الرسمي:** تكون اللغة المهيمنة هي اللغة الرسمية للدولة، وتستخدم في المؤسسات الحكومية والتعليم والإعلام والقضاء.

- **الجانب الاجتماعي:** تكون اللغة المهيمنة هي اللغة الأكثر استخدامًا في الحياة العامة، وتعتبر رمزًا للهوية الوطنية والانتماء الاجتماعي.
- **الجانب الاقتصادي:** تكون اللغة المهيمنة هي اللغة المستخدمة في سوق العمل والتجارة، وتعتبر شرطًا للنجاح المهني والاجتماعي.

هناك عدة عوامل تؤثر بشكل جلي في توفير أسباب الهيمنة اللغوية (Bourdieu, 2001)، نذكر منها:

- **العوامل التاريخية:** قد تكون الهيمنة اللغوية نتيجة للغزو أو الاستعمار، حيث تفرض اللغة الغازية أو المستعمرة على السكان الأصليين.
- **العوامل السياسية:** قد تتبنى الدولة سياسة لغوية تهدف إلى تعزيز لغة معينة على حساب لغات أخرى، وذلك لأسباب سياسية أو أيديولوجية.
- **العوامل الاجتماعية:** قد ترتبط الهيمنة اللغوية بالهيبة الاجتماعية، حيث تعتبر بعض اللغات أكثر قيمة ورقيًا من غيرها.
- **العوامل الاقتصادية:** قد تكون اللغة المهيمنة هي لغة التجارة والتكنولوجيا، مما يجعلها أكثر جاذبية للتعلم والاستخدام.

وغالبا ما تكون للهيمنة اللغوية والاستبداد اللغوي آثار وخيمة على اللغات المهيمن عليها قد تصل إلى الاندثار (Crystal, 2002)، ومن بين هذه الآثار نذكر:

- **تراجع اللغات الأخرى:** يمكن أن يؤدي الاستبداد اللغوي إلى تراجع استخدام اللغات الأخرى، وحتى انقراضها في بعض الحالات.
- **فقدان التنوع الثقافي:** يعتبر التنوع اللغوي جزءًا من التنوع الثقافي، وفقدانه يؤدي إلى إفقار الثقافة.
- **تهميش بعض الفئات الاجتماعية:** يمكن أن يؤدي الاستبداد اللغوي إلى تهميش الفئات الاجتماعية التي لا تتحدث اللغة المهيمنة، مما يحد من فرصهم في التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة.

- **صعوبات في التواصل:** يمكن أن يؤدي الاستبداد اللغوي إلى صعوبات في التواصل بين مختلف الفئات الاجتماعية، مما يعيق التفاعل والتعاون.

لتفادي هذه الانعكاسات السلبية يستعرض الباحثون المتخصصون مجموعة من التدابير التي يعتبرونها ضرورية في التعامل الفعال مع الهيمنة اللغوية:

- **الاعتراف بالتنوع اللغوي:** يجب الاعتراف بالتنوع اللغوي كقيمة إيجابية، وتعزيز استخدام جميع اللغات في المجتمع.
- **حماية اللغات المهددة بالانقراض:** يجب اتخاذ تدابير لحماية اللغات المهددة بالانقراض، مثل تدريسها في المدارس وإنشاء وسائل إعلام بلغات مختلفة.
- **تعزيز التعددية اللغوية:** يجب تشجيع تعلم لغات متعددة، وتعزيز استخدامها في مختلف المجالات.
- **مكافحة التمييز اللغوي:** يجب مكافحة التمييز اللغوي بجميع أشكاله، وضمان المساواة في الفرص لجميع الأفراد بغض النظر عن اللغة التي يتحدثونها.

وهي تدابير لا غنى عنها لضمان التنوع اللغوي وتفادي اندثار اللغات المعبرة عن الثقافة والوجدان.

الافتراس اللغوي

الافتراس اللغوي هو مصطلح استعاري يستخدم لوصف عملية تراجع أو تدهور لغة ما بسبب هيمنة لغة أخرى. يشبه هذا المصطلح اللغة المهيمنة بـ "المفترس" الذي يهدد وجود اللغة الأضعف أو "الفريسة". يحدث ذلك عندما تتضافر مجموعة من العوامل المساعدة (Calvet, La guerre des langues et les politiques linguistiques, 1999)، من قبيل:

- **الهيمنة في المجالات الرسمية**: عندما تصبح اللغة المفترسة هي اللغة الرسمية في التعليم والإدارة والإعلام، فإنها تقلل من فرص استخدام اللغة الأضعف وتجعلها أقل أهمية.
- **الضغط الاجتماعي**: قد يشعر المتحدثون باللغة الأضعف بالضغط للتخلي عن لغتهم الأم وتبني اللغة المهيمنة من أجل الاندماج في المجتمع والحصول على فرص أفضل.

- **العولمة**: تساهم العولمة في انتشار اللغة الإنجليزية كلغة عالمية، مما يزيد من الضغط على اللغات المحلية ويجعلها عرضة للانقراض.
- **قلة الدعم الحكومي**: إذا لم تقدم الحكومات الدعم الكافي للغات المحلية، فإنها تصبح أكثر عرضة للانقراض.

وعندما تستفحل ظاهرة الافتراس اللغوي فإنها تفرز الكثير من الانعكاسات السلبية يتضرر منها المشهد اللغوي، أهمها:

- **فقدان التنوع اللغوي**: يعتبر التنوع اللغوي جزءًا هامًا من التراث الثقافي العالمي، وفقدان أي لغة يمثل خسارة للبشرية جمعاء.
- **تراجع الهوية الثقافية**: ترتبط اللغة ارتباطًا وثيقًا بالهوية الثقافية، وفقدان اللغة يمكن أن يؤدي إلى تراجع الهوية الثقافية للمجتمع.
- **صعوبات في التواصل**: يمكن أن يؤدي الافتراس اللغوي إلى صعوبات في التواصل بين الأجيال، حيث يفقد الشباب القدرة على التواصل مع كبار السن بلغتهم الأم.

الافتراس اللغوي هو مشكلة خطيرة تهدد التنوع اللغوي والثقافي في العالم .من خلال اتخاذ تدابير فعالة، يمكننا حماية اللغات المهددة بالانقراض والحفاظ على تراثنا اللغوي الغني للأجيال القادمة:

- **توعية المجتمع**: يجب توعية المجتمع بأهمية الحفاظ على التنوع اللغوي، وتشجيع استخدام اللغات المحلية في مختلف المجالات.

- **دعم حكومي**: يجب على الحكومات تقديم الدعم المالي والسياسي للغات المحلية، من خلال تدريسها في المدارس وإنشاء وسائل إعلام بلغات مختلفة.

- **توثيق اللغات**: يجب توثيق اللغات المهددة بالانقراض، وجمع وحفظ التراث اللغوي والثقافي المرتبط بها.

- **تشجيع التعددية اللغوية:** يجب تشجيع تعلم لغات متعددة، وتعزيز استخدامها في مختلف المجالات.

خامسا: التقاطع المفاهيمي في السياسات اللغوية

إن الحديث عن السياسة اللغوية تتقاطع فيه مجموعة من المفاهيم سبقت مقاربتها بتفصيل فيما سبق لكن إدراكها بدقة أكبر يقتضي معرفة نقاط الاختلاف والالتقاء بين مفاهيم السياسة اللغوية، والتخطيط اللغوي، والبيئة اللغوية، والتهيئة اللغوية.

السياسة اللغوية:(Language Policy)

- **التعريف :**مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومات أو المؤسسات لتنظيم استخدام اللغات في مجتمع معين.
- **التركيز :**على الجوانب الاجتماعية والسياسية والقانونية للغة، وكيفية استخدامها لتحقيق أهداف معينة (مثل تعزيز الهوية الوطنية، وحماية حقوق الأقليات اللغوية، وتسهيل التواصل).
- **الأدوات :**القوانين والتشريعات، والمراسيم والقرارات، والبرامج والمبادرات الحكومية.

التخطيط اللغوي:(Language Planning)

- **التعريف :**عملية مدروسة ومتعمدة لوضع وتنفيذ السياسات اللغوية.
- **التركيز :**على الجوانب العملية لتنفيذ السياسة اللغوية، مثل تحديد الأهداف، وتقييم الوضع اللغوي الحالي، ووضع الخطط والبرامج لتعزيز استخدام اللغات المختارة.
- **الأدوات :**البحوث والدراسات اللغوية، وتطوير المناهج التعليمية، وتكوين المدرسين، وإنتاج المواد التعليمية.

البيئة اللغوية:(Linguistic Ecology)

- **التعريف :**دراسة العلاقة بين اللغة والبيئة الاجتماعية والثقافية التي تنشأ فيها وتتطور.
- **التركيز :**على فهم كيفية تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية على استخدام اللغة وتنوعها وتغيرها.

- **الأدوات :**الملاحظة والمقابلات، وتحليل النصوص والخطابات، والدراسات الإحصائية.

التهيئة اللغوية:(Language Engineering)

- **التعريف :**التدخل المباشر والمتعمد في اللغة لتحقيق أهداف محددة، مثل توحيد اللغة أو تطويرها أو حمايتها.
- **التركيز :**على الجوانب التقنية للغة، مثل تطوير المعاجم والقواميس، وتوحيد الإملاء والقواعد النحوية، وإنشاء مواد تعليمية.
- **الأدوات :**المعاجم والقواميس، والكتب النحوية والإملائية، والمواد التعليمية، وأدوات الترجمة الآلية ومعالجة اللغة الطبيعية.

نقاط الالتقاء:

- جميع هذه المفاهيم تتعلق باللغة ودورها في المجتمع.
- تهدف جميعها إلى تعزيز استخدام اللغات وحمايتها وتطويرها.
- تتطلب جميعها تضافر جهود الحكومة والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني.

نقاط الاختلاف:

- السياسة اللغوية :تركز على الجانب السياسي والاجتماعي للغة.
- التخطيط اللغوي :يركز على الجوانب العملية لتنفيذ السياسة اللغوية.
- البيئة اللغوية :تركز على دراسة العلاقة بين اللغة والبيئة المحيطة بها.
- التهيئة اللغوية :تركز على الجوانب التقنية لتطوير اللغة وتغييرها.

وإجمالا، يمكن اعتبار التخطيط اللغوي هو عملية استراتيجية تستنير بدراسة البيئة اللغوية من أجل وضع السياسة اللغوية، في حين أن التهيئة اللغوية هي عملية إجرائية تهدف إلى تنفيذ هذه السياسة على أرض الواقع.

الجزء الثالث: النسيج اللغوي بالمغرب

أولا: التطور التاريخي

تطور المشهد اللغوي في المغرب عبر التاريخ بشكل ديناميكي ومتنوع، متأثرًا بالعديد من العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية. يمكن تقسيم هذا التطور إلى عدة مراحل رئيسية: المرحلة الأمازيغية، والمرحلة الإسلامية، والمرحلة الاستعمارية، والمرحلة المعاصرة.

المرحلة الأمازيغية

تعتبر اللغة الأمازيغية اللغة الأصلية للمغرب، وكانت اللغة السائدة في البلاد قبل الفتح الإسلامي بحيث يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد، وهي تنتمي إلى عائلة اللغات الأفرو آسيوية. تتميز الأمازيغية بتنوع لهجاتها وثرائها الثقافي، وقد لعبت دورًا أساسيًا في تشكيل الهوية الثقافية للمغرب. وتطورت الأمازيغية عبر العصور، متأثرة باللغات الأخرى التي تواجدت في المنطقة، مثل الفينيقية واللاتينية والعربية. هذا التنوع اللغوي أدى إلى ظهور العديد من اللهجات الأمازيغية في المغرب، والتي تختلف في النطق والمفردات والقواعد النحوية. وقد استقر المشهد اللغوي الأمازيغي على بروز ثلاث لهجات كبرى هي **تاشلحيت** التي يتحدث بها سكان جبال الأطلس الكبير والمتوسط، و**تمازيغت** التي يتحدث بها سكان الأطلس المتوسط، و**الريفية** التي يتحدث بها سكان منطقة الريف. وقد لعبت الأمازيغية دورًا حاسمًا في تاريخ المغرب، حيث كانت لغة الممالك الأمازيغية القديمة، مثل مملكة نوميديا، كما ساهمت في تشكيل الهوية الثقافية للمغرب، ولا تزال تمثل مكونا رئيسيا في التراث الثقافي للبلاد.

في عام 2011، تم الاعتراف في الدستور بالأمازيغية كلغة رسمية في المغرب إلى جانب اللغة العربية بحيث قضى باتخاذ خطوات لتعزيز استخدامها في التعليم والإعلام والإدارة. ورغم الجهود التي بذلت منذ ذلك التاريخ لتحسين وضع اللغة الأمازيغية في النسيج اللغوي المغربي من قبيل تطوير المناهج التعليمية باللغة الأمازيغية، وإنشاء وسائل إعلام أمازيغية، وتنظيم فعاليات ثقافية باللغة الأمازيغية، فإنها لا تزال تواجه العديد من التحديات من بينها تكوين ما يكفي من أطر التدريس وتوفير الموارد اللازمة والقيام بالمزيد من

التعبئة لجعل المواطنين والمواطنات يقبلون على تعلم هذه اللغة التي يعتبرها الدستور الرصيد المشترك لجميع المغاربة.

ويحمل مستقبل اللغة الأمازيغية بالمغرب في طياته العديد من الإمكانيات. إذا استمرت الجهود المبذولة لتعزيزها، فقد تصبح الأمازيغية لغة حاضرة بقوة ومستخدمة على نطاق واسع في مختلف مجالات الحياة . ومع ذلك، إذا لم يتم التغلب على التحديات التي تواجهها، فقد تظل لغة مهددة بالتهميش، لكن يمكن تجاوز هذا الوضع "من خلال تهيئة وضع اللغة ومتنها، والإبداع الثقافي، وكذا بالإرادة السياسية للدولة وبوفاء المجموعة اللغوية لها" (Boukous, 2013).

المرحلة الإسلامية

مع الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي، دخلت اللغة العربية إلى المغرب وأصبحت لغة الدين والثقافة والإدارة، حيث جلبها العرب المسلمون الذين قدموا من شبه الجزيرة العربية. تأثرت اللغة الأمازيغية بشكل كبير بالعربية، مما أدى إلى ظهور لهجات عربية مغربية متنوعة، مع استمرار استخدام الأمازيغية في بعض المناطق. تطورت اللغة العربية في المغرب عبر العصور، متأثرة باللغة الأمازيغية الأصلية للبلاد، وكذلك باللغات الأخرى التي تواجدت في المنطقة قبل الاستعمار الفرنسي وبعده، مثل اللاتينية والفرنسية والإسبانية. أدى هذا التفاعل اللغوي إلى ظهور لهجات عربية مغربية متنوعة، تختلف في النطق والمفردات والقواعد النحوية. وقد لعبت اللغة العربية دورًا حاسمًا في تاريخ المغرب، حيث أصبحت لغة الدين والثقافة والإدارة في الدولة الإسلامية خاصة مع الدور الحضاري الكبير الذي لعبه المغرب في الأندلس وفي إفريقيا جنوب الصحراء والتي شكلت اللغة العربية أحد دعائمه الأساسية. كما ساهمت اللغة العربية في توحيد البلاد وتعزيز الهوية الوطنية الموحدة تحت راية الإسلام.

وقد أدى التلاقح التاريخي بين العربية والأمازيغية إلى ظهور اللهجات العربية المغربية التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية: اللهجات الحضرية التي يتحدث بها سكان المدن الكبرى، مثل الدار البيضاء والرباط ومراكش، وتتميز بتأثرها باللغة العربية الفصحى واللغات الأجنبية، وخاصة الفرنسية، واللهجات البدوية التي يتحدث بها سكان المناطق القروية والصحراوية، وتتميز بقربها من اللغة العربية الفصحى، وباحتفاظها ببعض

الكلمات والعبارات القديمة، واللهجات الجبلية التي يتحدث بها سكان المناطق الجبلية، وتتميز بتأثرها باللغة الأمازيغية، وباحتوائها على العديد من الكلمات والعبارات الأمازيغية الأصلية.

بعد دستور 2011، وتبني اللغة الأمازيغية لغة رسمية، حافظت اللغة العربية الفصحى بوضعها السابق بوصفها اللغة الرسمية للمغرب، وتستخدم في التعليم والإعلام والمناسبات الرسمية. غير أن الدارجة المغربية تعتبر هي اللهجة المحكية الأكثر انتشارًا في المغرب، وتستخدم في التواصل اليومي بين المغاربة.

وتواجه اللغة العربية الفصحى في المغرب بعض التحديات بما في ذلك حضور العامية في التواصل اليومي بين المغاربة، مما يقلل من استخدام اللغة العربية الفصحى في الحياة اليومية. وتأثر الشباب المغربي باللغات الأجنبية، وخاصة الفرنسية والإنجليزية، مما يؤدي إلى استخدام كلمات وعبارات أجنبية في اللغة العربية الفصحى. رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومات المغربية المتعاقبة لتعزيز مكانة اللغة العربية الفصحى، من خلال تطوير المناهج التعليمية، وإنشاء وسائل إعلام باللغة العربية الفصحى، وتنظيم فعاليات ثقافية باللغة العربية الفصحى، لكنها تظل غير كافية لتمكين اللغة العربية من المكانة التي تستحقها في النسيج اللغوي المغربي بوصفها لغة رسمية في البلاد.

ومن المتوقع أن تظل اللغة العربية الفصحى هي اللغة الرسمية الأولى للمغرب، وأن تستمر في لعب دور هام في التعليم والإعلام والمناسبات الرسمية. ومع ذلك، من المتوقع أيضًا أن يستمر تأثير الدارجة المغربية واللغات الأجنبية على اللغة العربية الفصحى إذا لم يستطع المغرب تطبيق سياسة لغوية محكمة تسمح بتحقيق التوازن بين الحفاظ على مكانة اللغة العربية الفصحى وتلبية احتياجات العصر الحديث.

مرحلة الحماية

شهدت فترة الاستعمار الفرنسي والإسباني في بداية القرن العشرين دخول اللغتين الفرنسية والإسبانية إلى المغرب. أصبحت الفرنسية لغة الإدارة والتعليم العالي، بينما استخدمت الإسبانية في بعض المناطق الشمالية. تطورت اللغة الفرنسية في المغرب عبر العقود وأدى التفاعل اللغوي مع اللغات الموجودة في النسيج اللغوي في فترة الحماية إلى ظهور بعض الكلمات والعبارات المغربية في اللغة الفرنسية المستخدمة في المغرب.

وقد لعبت اللغة الفرنسية دورًا هامًا في تاريخ المغرب الحديث، حيث كانت لغة النخبة المثقفة والمتعلمة. كما ساهمت في تحديث البلاد وإدخال مفاهيم جديدة في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والإدارة.

وتكرست اللغة الفرنسية عمليا في مرحلة الحماية بوصفها اللغة الثانية في المغرب بعد اللغة العربية، بحيث كان يتحدث بها نسبة كبيرة من المغاربة، خاصة في المدن الكبرى والمناطق الحضرية. وتستخدم اللغة الفرنسية في العديد من المدارس والجامعات المغربية، خاصة في المواد العلمية والتقنية. كما تستخدم على نطاق واسع في عالم الأعمال والإعلام في المغرب. وتعتبر أيضا لغة ثقافية هامة في البلاد، حيث يتم نشر العديد من الكتب والمجلات والصحف باللغة الفرنسية.

مرحلة الاستقلال

بعد الاستقلال في عام 1956، شهد المشهد اللغوي في المغرب تطورات جديدة. تم الاعتراف باللغة العربية الفصحى كلغة رسمية، إلى جانب الأمازيغية التي تمت دسترتها كلغة رسمية في عام 2011. ومع ذلك، لا تزال الفرنسية تلعب دورًا هامًا في مجالات التعليم والإعلام والأعمال. وهو ما يجعل النسيج اللغوي المغربي يواجه عدة تحديات نذكر منها:

- **التعددية اللغوية:** يتميز المغرب بتعددية لغوية فريدة، حيث تتعايش فيه العديد من اللغات واللهجات. يعتبر هذا التنوع مصدرًا للثراء الثقافي، ولكنه يطرح أيضًا تحديات في مجالات التعليم والتواصل الاجتماعي.
- **الحفاظ على اللغة الأمازيغية:** يواجه الحفاظ على اللغة الأمازيغية تحديات كبيرة، بسبب هيمنة اللغة العربية والفرنسية في مجالات التعليم والإعلام.
- **تدريس اللغات الأجنبية:** يعتبر تعلم اللغات الأجنبية، وخاصة الفرنسية والإنجليزية، ضروريًا للاندماج في سوق العمل والتواصل مع العالم الخارجي.

وقد فتح الظهير الشريف رقم 34-20-1 صادر في 5 شعبان 1441 (30 مارس 2020) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 16-04 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، آفاق جديدة للسياسة اللغوية من خلال رسمه

لملامح التدبير العادل للتنوع الثقافي واللغوي بالمغرب، لاسيما الاختصاصات المخولة إليه والمتعلقة باقتراح التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال السياسات اللغوية والثقافية والسهر على انسجامها وتكاملها، بالإضافة إلى حماية وتثمين اللغتين العربية والأمازيغية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية وتنمية الثقافة الوطنية والنهوض بها في مختلف تجلياتها، وحفظ وصون التراث الثقافي الأصيل، وتيسير تعلم اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم، والمساهمة في تتبع تنفيذ هذه التوجهات بتنسيق مع السلطات والهيئات المعنية.. ومن بين مهامه الأساسية:

- إبداء الرأي في القضايا المتعلقة بالسياسة اللغوية والثقافية التي يحيلها إليه الملك أو الحكومة أو البرلمان.
- دراسة وتقييم السياسات والبرامج اللغوية والثقافية القائمة، واقتراح التعديلات اللازمة.
- إعداد مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالسياسة اللغوية والثقافية.
- تشجيع البحث العلمي والدراسات في مجال اللغات والثقافة المغربية.
- تنظيم الندوات والمؤتمرات والأنشطة الثقافية الأخرى لتعزيز الوعي بأهمية التنوع اللغوي والثقافي في المغرب.

يعتبر القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، الصادر في 12 سبتمبر 2019، إطارًا قانونيًا مهمًا لتعزيز مكانة اللغة الأمازيغية في المغرب. وهذه أهم مكوناته:

1. تعريف اللغة الأمازيغية واعتماد حرف تيفيناغ: يعرّف القانون اللغة الأمازيغية بأنها "مختلف التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة بمختلف مناطق المغرب، وكذا المنتوج اللساني والمعجمي الأمازيغي الصادر عن المؤسسات والهيئات المختصة.". ويعتمد القانون حرف تيفيناغ لكتابة وقراءة اللغة الأمازيغية.

2. إدمـاج الأمازيغيـة في التعلـيم: يـنص القـانون على إدمـاج اللغـة الأمازيغيـة في جميـع مراحـل التعلـيم بشـكل تـدريجي، بـدءًا مـن التعلـيم الأولي وصـولًا إلى التعلـيم العـالي. ويشـدد على أهميـة تكـوين المدرسـين وتـوفير المـوارد التعليمية اللازمة لضمان جودة التعليم بالأمازيغية.

3. اسـتخدام الأمازيغيـة في مجـالات الحيـاة العامـة: يهـدف القـانون إلى تعزيـز اسـتخدام الأمازيغيـة في مجـالات الحيـاة العامـة ذات الأولويـة، مثـل الإدارة والقضـاء والإعـلام والصـحة. ويشـجع على اسـتخدام الأمازيغيـة في الوثائق الرسمية واللافتات والإعلانات العامة.

4. تعزيـز البحـث العلمي والثقافـة الأمازيغيـة: يـدعو القـانون إلى تعزيـز البحـث العلمي في مجـال تطـوير اللغـة الأمازيغيـة، وتشـجيع أعمـال الترجمـة مـن وإلى الأمازيغيـة. ويشـجع على إنتـاج ونشـر الأعمـال الأدبيـة والفنيـة باللغة الأمازيغية.

5. إنشـاء مؤسسـات داعمـة للأمازيغيـة: يـنص القـانون على إمكانيـة إنشـاء مؤسسـات وهيئـات مختصـة بتعزيـز اللغة والثقافة الأمازيغية.

6. مراحـل تفعيـل الطـابع الرسـمي للأمازيغيـة: يحـدد القـانون مراحـل زمنيـة لتفعيـل الطـابع الرسـمي للأمازيغيـة في مختلف المجالات، مع مراعاة خصوصيات كل مجال والتحديات التي تواجهه.

ويمثـل هـذا القـانون التنظيمي خطـوة مهمـة في مسـار تعزيـز مكانـة اللغـة الأمازيغيـة في المغـرب، وترسـيخ مكانتهـا كلغـة رسـمية إلى جانـب اللغـة العربيـة. يسـاهم هـذا القـانون في تعزيـز التنـوع اللغـوي والثقـافي في الـبلاد، ويضـمن حقوق الناطقين بالأمازيغية في استخدام لغتهم الأم في جميع مجالات الحياة.

ومن المتوقع أن يستمر المشهد اللغوي في المغرب في التطور في المستقبل، مع تزايد أهمية اللغة الإنجليزية كلغة عالمية. من المهم أن يوازن المغرب بين الحفاظ على تراثه اللغوي الغني وتلبية احتياجات العصر الحديث، وذلك على ضوء توجهات دستور 2011 الذي أفرد حيزا للغات في فصله الخامس الذي نص على ما يلي:

- تظل العربية اللغة الرسمية للدولة.

- وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها.
- تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء.
- يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية.
- تعمل الدولة على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم؛ باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر.
- يُحدَث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبَته وكيفيات سيره.

ثانيا: السياسة اللغوية في علاقتها بالمنظومة التربوية

نستعرض في هذا الجزء أهم الوثائق المرجعية المتعلقة بالمسألة اللغوية في علاقتها بالمنظومة التعليمية والتربوية على اعتبار أن السياسة اللغوية، سواء في أبعادها النظرية أو في تجلياتها التطبيقية (البرمجة والتخطيط والتنفيذ) ترتبط أساسا بمجال التربية والتعليم باعتباره الوعاء الطبيعي الذي يسمح بتعليم اللغة / اللغات وفق المنظور السياسي للدولة في هذا المجال، كما يسمح عموما باستقراء أهم المنطلقات التي تحكم السياسة اللغوية بمكوناتها القيمية والتواصلية والمعرفية...، وبقدر ما تسمح هذه الإطارات المرجعية بتجميع أهم الاجتهادات والتراكمات المنجزة على مستوى الوعي بأهمية المسألة اللغوية بأبعادها المختلفة، بقدر ما تسمح كذلك بالوقوف على عناصر التردد التي رافقت السياسات اللغوية المعتمدة ببلادنا. لقد

سبق لتقرير " الخمسينية" أن أشار إلى هذه الترددات عند اشارته إلى التذبذب في تدبير السياسة اللغوية ببلادنا. وقد اعتبر ما أسماه ب " الخيبة اللغوية، والفجوة اللسانية، والفقر اللغوي، وكذا انعدام الأمن اللغوي" تجليات تحيل إلى المشكل ذاته الذي يعد سببا عميقا ونتيجة قائمة بذاتها لأزمة المنظومة التربوية المغربية".

ولعل الوقوف عند مختلف المحطات واستعراض مجمل الوثائق المرجعية ذات الصلة بالإشكالية اللغوية ببلادنا، وبمسارات السياسات اللسانية ذات الصلة، يسمح أيضا بالوقوف الفعلي على التطور الذي لحق هذا الموضوع، ليس فقط على مستوى القرارات السياسية الكبرى المرتبطة بالمسألة اللغوية كما هي واردة اليوم في الدستور المغربي، بل أيضا على مستوى المفاهيم النظرية والإجرائية المصاحبة للسياسات اللغوية كما تصورها ووظفها مختلف الفاعلين والمتدخلين في الموضوع.

إن استعراض مضامين هذه المرجعيات، التي تنطلق زمنيا من فترة الحماية، ليس هدفا لذاته، بل هو مختبر عملي لاستنباط أهم التوجهات، والمنطلقات، والآليات التي رافقت موضوع السياسة اللغوية في علاقته بمنظومة التربية والتكوين.

إن مختلف هذه المحطات يسمح اليوم بتقييم موضوعي لمختلف المسارات الإصلاحية التي شهدها الحقل التعليمي ببلادنا في علاقة مباشرة بالمسألة اللغوية، ليس فقط على مستوى تفعيل السياسات اللغوية كما هو وارد في الأهداف والغايات المعلنة، بل أيضا على مستوى التحديات المطروحة، سيما وأن موضوع السياسة اللغوية يوجد اليوم في قلب القانون -الإطار، والنموذج التنموي الجديد.

لقد خضعت المسألة اللغوية لتطورات ملحوظة على مستوى المفاهيم المرافقة لمشاريع الإصلاح، وكذا على مستوى الاستجابة للديناميات الاجتماعية المصاحبة لذلك. إن الوثائق المرجعية التي نستعرضها في هذا الباب تسمح باستقراء هذه التطورات على مستويات عديدة. وفي مقدمة ذلك:

- ربط السياسة اللغوية بالبرمجة والتخطيط؛
- إرساء قواعد التعددية اللغوية؛
- تفعيل مبدأ التناوب اللغوي؛

- ربط المسألة اللغوية بتنمية الرأسمال الوطني والبشري؛
- تنمية القدرات التواصلية والاندماج الثقافي؛
- الاستجابة لحاجات التنمية المجتمعية والاقتصادية؛
- الانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة والانفتاح على مختلف الثقافات.

السياسة اللغوية في مرحلة الحماية الفرنسية

توجهت السياسة التعليمية الفرنسية خلال المرحلة الاستعمارية إلى إنشاء المدارس الفرنسية، حيث لغة التدريس هي الفرنسية مع تقليص عدد ساعات تدريس اللغة العربية، فمباشرة بعد فرض الحماية الفرنسية على المغرب سنة 1912، سعت فرنسا لبناء نظام تعليمي يقوم على أسس طبقية مكشوفة، على الشكل التالي:

- مدارس أوروبية: كان التدريس فيها باللغة الفرنسية، واستقبلت في البداية أبناء الأوروبيين، ثم فتحت أبوابها منذ سنة 1944 لأبناء بعض الطبقة البورجوازية المغربية، وكان الهدف من هذه النوعية من المدارس إنتاج وإعادة إنتاج الطاقة البشرية الفاعلة من أجل رعاية الظاهرة الاستعمارية وتعميقها وتوسيع مداها.
- مدارس أبناء الأعيان والثانويات الإسلامية: كانت وظيفتها الإيديولوجية في إنتاج وإعادة إنتاج النخبة نفسها وإعداد الموظفين الكبار والمتوسطين للاطلاع بدور الوسطاء بين الحماية الفرنسية وبين عامة الشعب.
- مدارس ابتدائية مهنية: دورها الأساس هو تكوين عمال مهرة في ميدان البناء والتجارة والصيد والفلاحة من أجل خدمة الاقتصاد الاستعماري.
- مدارس فرنسية أمازيغية: هي مدارس معدودة تم إنشاؤها بالأطلس المتوسط، ولم تعمر طويلا، ما عدا مدرسة أزرو، وكانت وظيفتها هي نقل الوعي التلاميذي من ثقافة بدوية متخلفة إلى ثقافة منفتحة الغاية منها القضاء على خصوصياتهم وتدمير الهوية الأمازيغية، وعزل سكان الأطلس ثقافيا وحضاريا عن بقية سكان المغرب.

إزاء هـذا الوضـع، وكـرد فعـل علـى السياسـة التعليميـة الاسـتعمارية شـرعت الحركـة الوطنيـة المغربيـة فـي الثلاثينيـات مـن القـرن الماضـي في بنـاء المـدارس الحـرة، حيـث التـدريس باللغـة العربيـة وتلقـين مبـادئ الـدين الإسـلامي وتـاريخ وجغرافيـة المغـرب بهـدف تحصـين الهويـة المغربيـة العربيـة الأمازيغيـة الإسـلامية التـي كانـت فرنسـا تحـاول محوهـا وضـرب مقومـات الثقافـة المغربيـة، وإخضـاع المغاربـة لثقافـة دخيلـة وربـط المغاربـة بلغـة المستعمر وثقافته، وخدمة مشروعها الاستعماري بالمغرب (بوسلام، 2020).

خلاصـة القـول، أن المسـألة اللغويـة على المسـتوى التعليمي في فتـرة الحمايـة ارتبطـت بتوجهـات سـلطة الحمايـة التي كانـت تهـدف إلى فـرض الفرنسـية كلغـة رسـمية للمغـرب في جميـع الإدارات وهيئـات اتخـاذ القـرار التي أرسـتها الإقامـة العامـة، وأريـد للغـة العربيـة أن تقتصـر على الأنشـطة التقليديـة (الرامي، 2009). وعلى إثـر ذلـك عرفـت اللغـة الفرنسـية انتشـارا بحكـم هيمنتهـا على النظـام التربـوي وعلى القطاعـات الإداريـة والاقتصـادية، ممـا جعـل اللغـة العربيـة تكـاد تفقـد وضـعيتها الاعتباريـة، وقـد شـكلت الـدعوة إلى التعريـب فجـر الاسـتقلال تعبيرا صـريحا لمحـو الأثـر الاسـتعماري وشـكل مـن أشـكال الشـرعية التي ينبغي أن تسـتند عليهـا السـلطة المغربيـة الجديـدة ضـد السـلطة الاسـتعمارية، وهي وسـيلة لاسـترجاع الجـذور المفتقـدة للتراث الثقـافي العربي، وفي نفـس الآن هي وسـيلة لإعطائهـا شـرعية التحـديث والمسـتقبل (المرجـع نفسـه)، وبـذلك تعتبر الـدعوة إلى التعريـب بمثابـة سياسـة لغويـة تشـرعن مـن جهـة السـلطة المغربيـة، وتسـعى لتجـاوز واقـع سياسـي سـابق يـرتبط بالحمايـة الاسـتعمارية، في أفـق تطوير اللغة العربية لتكون بذلك في صلب القرارات السياسية. (المرجع نفسه).

السياسة اللغوية بعد الاستقلال

بهـدف تقويـة التحـرر الـوطني ومحـو كـل آثـار السياسـة الاسـتعمارية وتـدعيم السـيادة الوطنيـة وتحقيـق الكينونـة اللغويـة والاسـتقلال الثقـافي بمـا يسـتوجب رفـع قيمـة اللغـة العربيـة باعتبارهـا لغـة هويـة، شـرع المغـرب منـذ نيـل اسـتقلاله في اعتمـاد سياسـة لغويـة خضـعت لمختلـف المسـارات الإصـلاحية التي شـهدها المغـرب، وذلـك على الشكل التالي:

إحداث اللجنة الملكية لإصلاح التعليم سنة 1957

من أجل سياسة لغوية مجسدة للهوية المغربية الأصيلة، شرع المغرب في مغربة وتعريب كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ففي سنة 1957تم الإعلان عن إحداث اللجنة الملكية لإصلاح التعليم، من خلال إقرار أربعة مبادئ (توحيد التعليم، مغربة الأطر، تعميم التعليم، تعريب التعليم)، وقد كان من اللازم أن يتبوأ المبدآن الأخيران مركز الصدارة كمؤشر قوي على استقلال المغرب.

فقد تم في إطار التدابير المتخذة بخصوص مبدأ التعريب، وضع مخططين استراتيجيين، توخى الأول استعادة اللغة العربية لمكانتها كلغة وطنية رسمية، بينما كان يهدف الثاني إلى جعل مسألة التعريب اختيارا سياسيا رسميا، وهو ما فسح المجال لحلول اللغة العربية بالتدريج محل اللغة الفرنسية في مختلف أسلاك التعليم وفي تدريس مختلف المواد الدراسية، غير أن ذلك لا ينفي أن اللغة الفرنسية كانت ولفترة طويلة هي لغة تدريس مختلف المواد الدراسية باستثناء مواد التربية الإسلامية والتربية الوطنية في حين أن اللغة الأجنبية الثانية (اللغة الإسبانية متبوعة بالإنجليزية والألمانية) كانت تدرس ابتداء من السنة الأولى من التعليم الثانوي التأهيلي. (المرجع نفسه).

وبخصوص الجوانب البيداغوجية المرتبطة بتعلم اللغات وتعليمها، كان يتم إعداد أغلب الكتب المدرسية باستثناء التربية الإسلامية بالخارج، خاصة في الشرق الأوسط بالنسبة لكتب المواد المدرسية باللغة العربية، وفي أوروبا بالنسبة لكتب باقي المواد الدراسية، وفي مرحلة لاحقة تم وبكيفية تدريجية تعويض الكتب المدرسية المستوردة بكتب مدرسية لمؤلفين مغاربة، مما سمح بتوفير تنوعها، وبعد ذلك أخذت الوزارة الوصية على عاتقها الإشراف على الإنتاج التدريجي للكتب المدرسية. (المرجع نفسه).

مناظرة المعمورة سنة 1964

عقدت في 14 أبريل 1964، بالمعمورة، وكان من أهم ما أسفرت عنه، التأكيد على المبادئ الأربعة (المغربة، التعريب، التوحيد، التعميم)، وقد خصصت مناظرة المعمورة جانبا مهما لموضوع التعريب والازدواجية، وخلصت إلى ضرورة الاستمرار في التعريب لجميع الأقسام الابتدائية مع الاحتفاظ بالفرنسية في القسم

الثالث ابتدائي، كما أكدت على القيم العربية الإسلامية والدعوة إلى استيعاب التقنيات الجديدة مع التفكير في التكوين المهني.

المخطط الثلاثي 1965-1967

ارتبط المخطط الثلاثي 1965-1967 بشعار إلزامية التعريب في المرحلة الابتدائية، وأهم ما ارتكز عليه هو اقتراح سلكين في الابتدائي، واحد من ثلاث سنوات يكون إلزاميا تتكفل به الجماعات المحلية، وهو سلك معرب كليا حيث ستلقن المواد العلمية باللغة العربية بدء من سنة 1966، وآخر من أربع سنوات تتكفل به الدولة والعمل على مغربة الأطر، ومن جانب آخر، ألح المخطط المذكور على التقريب بين البرامج العصرية والتقليدية وتشجيع التعليم الخاص.

مناظرة إفران الأولى 1970

كانت أهم توصيات المناظرة تطوير التعليم العالي والاهتمام بالتكوين المهني، ومن نتائجها في علاقة بالسياسة اللغوية تعريب الفلسفة وتعريب الاجتماعيات وفي نفس الوقت تم إحداث البكالوريا التقنية وإحداث المجلس الأعلى للتعليم الذي لم يشتغل قط.

المخطط الخماسي الثاني 1973-1977

أقر المخطط الخماسي الثاني بأن إصلاح التعليم ضرورة ملحة تستدعي اعتماد برنامج استعجالي يبدأ من سنة 1973 وينتهي في سنة1977، ويتمحور حول ما يلي:

- تنمية التمدرس؛
- مغربة الأطر؛
- الاشتغال على الحاجيات في التكوين؛
- الحد من ولوج التعليم العالي.

كما حمل في طياته العودة إلى سياسة التعريب من خلال الشروع في تعريب المواد العلمية، وإحداث شعبة الدراسات الإسلامية وإلغاء شعبة الفلسفة بعد ذلك.

المخطط الثلاثي لسنوات 1978-1980

الملاحظ أن هذا المخطط لم يهتم بموضوع التعريب كثيرا بقدر ما ركز فقط على تنمية التعليم بالعالم القروي وتعزيز المواد التطبيقية.

مشروع إصلاح التعليم لسنة 1980

ارتكز مشروع إصلاح التعليم لسنة 1980 على ما يلي:

- توجيه التلاميذ نحو التكوين المهني؛
- التحكم في الاستقطاب الجامعي حسب النقط والمقاعد المتوفرة.

الملاحظ، أن مجمل الإصلاحات التي جاء بها هذا المشروع قوبلت برفض واسع تمخض عنه الإعداد لمناظرة إفران الثانية التي طالبت من ضمن توصياتها بتسريع مسلسل التعريب ومغربة الأطر، كما أسفرت نتائجها عن تكوين لجنة تضع تصورا شاملا للتعليم اكتفت بصياغة وثيقة أولية حول التعليم.

اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم 1994

لم تكتب الحياة لهذه اللجنة التي قام الملك الحسن الثاني بإحداثها، إذ توقفت أعمالها في منتصف الطريق لأن الملك رفض نتائجها معتبرا تقريرها ذو حمولة إيديولوجية وليس تقريرا تربويا، بناء على ذلك تم إحداث الهيئة الخاصة لإصلاح التعليم، وقد كانت من توصياتها:

- إلزامية التعليم من سن 6 سنوات إلى سن 16؛
- مجانية التعليم؛
- اعتماد اللغة العربية في جميع المجالات.

هذه اللجنة بدورها توقفت بعدما رفض الملك الحسن الثاني بشكل مطلق نتائج عملها بمناسبة خطاب 6 نونبر 1995، ودعوته للعمل على إعداد ميثاق وطني للتربية والتكوين مع تشكيل لجنة خاصة لذلك.

الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999)

يعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين أول وثيقة شاملة ومتكاملة لإصلاح مجال التربية والتكوين بالمغرب، وقد أعلنت العشرية 2000-2009 هدفا زمنيا لتحقيق كل غاياته.

علاقة بالمسألة اللغوية، تحدثت الدعامة التاسعة من هذا الميثاق على تحسين تدريس العربية واستعمالها وإتقان اللغات الأجنبية والتفتح على الأمازيغية، وقد أشارت هذه الوثيقة على أن المغرب يتبنى في مجال التعليم سياسة لغوية واضحة منسجمة وقارة تحدد توجهاتها المواد التالية:

<u>تعزيز تعليم اللغة العربية وتحسينه</u>

يتم تعزيز تعليم اللغة العربية وتقويته، مع جعله إلزاميا لكل الأطفال المغاربة، في كل المؤسسات التربوية العاملة بالمغرب مع مراعاة الاتفاقيات الثنائية المنظمة لمؤسسات البعثات الأجنبية.

ويستلزم الاستعداد لفتح شعب للبحث العلمي المتطور والتعليم العالي باللغة العربية إدراج هذا المجهود في إطار مشروع مستقبلي طموح، ذي أبعاد ثقافية وعلمية معاصرة. يرتكز على:

- التنمية المتواصلة للنسق اللساني العربي على مستويات التركيب والتوليد والمعجم؛
- تشجيع حركة رفيعة المستوى للإنتاج والترجمة بهدف استيعاب مكتسبات التطور العلمي والتكنولوجي والثقافي بلغة عربية واضحة مع تشجيع التأليف والنشر وتصدير الإنتاج الوطني الجيد؛
- تكوين صفوة من المتخصصين يتقنون مختلف مجالات المعرفة باللغة العربية وبعدة لغات أخرى، تكون من بينهم أطر تربوية عليا ومتوسطة؛
- ابتداء من السنة الأكاديمية 2000-2001، تحدث أكاديمية اللغة العربية باعتبارها، مؤسسة وطنية ذات مستوى عال، مكلفة بتخطيط المشروع المشار إليه أعلاه، وتطبيقه وتقويمه بشكل مستمر، وتضم تحت سلطتها المؤسسات والمراكز الجامعية المهتمة بتطوير اللغة العربية.

تنويع لغات تعليم العلوم والتكنولوجيا

- يتم تدريجيا، خلال العشرية الوطنية للتربية والتكوين، فتح شعب اختيارية للتعليم العلمي والتقني والبيداغوجي على مستوى الجامعات باللغة العربية، موازاة مع توافر المرجعيات البيداغوجية الجيدة.

- ويتم أيضا، على مستوى التعليم العالي، فتح شعب اختيارية عالية التخصص للبحث والتكوين باللغة الأجنبية الأكثر نفعا وجدوى من حيث العطاء العلمي ويسر التواصل.

- وفي إطار هذا التوجه، وحرصا على إرساء الجسور الصالحة واللائقة من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي، واعتمادا على توجيه تربوي قويم وفعال، وضمانا لأوفر حظوظ النجاح الأكاديمي والمهني للمتعلمين، يتم تدريس الوحدات والمجزوءات العلمية والتقنية الأكثر تخصصا من سلك البكالوريا باللغة المستعملة في الشعب والتخصصات المتاحة لتوجيه التلاميذ إليها في التعليم العالي.

الانفتاح على الأمازيغية

يمكن للسلطات التربوية الجهوية اختيار استعمال الأمازيغية أو أية لهجة محلية للاستئناس وتسهيل الشروع في تعلم اللغة الرسمية في التعليم الأولي وفي السلك الأول من التعليم الابتدائي، وستضع سلطات التربية والتكوين الوطنية رهن إشارة الجهات بالتدريج وحسب الإمكان الدعم اللازم من المربين والمدرسين والوسائل الديداكتيكية.

تحدث في بعض الجامعات بدءا من الدخول الجامعي 2000 -2001 مراكز تعنى بالبحث والتطوير اللغوي والثقافي الأمازيغي، وتكوين المكونين وإعداد البرامج والمناهج الدراسية المرتبطة بها.

التحكم في اللغات الأجنبية

من أجل تيسير استئناس المتعلمين باللغات الأجنبية في سن مبكرة وملائمة، وامتلاك ناصيتها فيما بعد، يتم اتباع التوجهات الآتية بصفة تدريجية، وبقدر ما تسمح به الموارد البشرية والبيداغوجية الضرورية ابتداء من الدخول المدرسي 2000-2001:

- يـدرج تعلـيم اللغـة الأجنبيـة الأولى في السـنة الثانيـة مـن السـلك الأول للمدرسـة الابتدائيـة مـع التركيـز خلال هذه السنة على الاستئناس بالسمع والنطق؛

- يـدرج تعلـيم اللغـة الأجنبيـة الثانيـة ابتـداء مـن السـنة الخامسـة مـن المدرسـة الابتدائيـة، مـع التركيـز خلال هذه السنة على الاستئناس بالسمع والنطق؛

- يـدعم تعلـيم كل لغـة أجنبيـة باسـتعمالها في تلقـين وحـدات أو مجـزوءات ثقافيـة، تكنولوجيـة، أو علميـة تسـمح بالاسـتعمال الـوظيفي للغـة، والتمـرن على التواصـل بهـا، وبالتـالي توطيـد كفايـات التعبير اللغـوي نفسه، وإتقانها باستمرار، وذلك داخل الحصص المخصصة للغة المعنية؛

- تحـدث الجامعـات ومؤسسـات التعلـيم العـالي بصـفة ممنهجـة دروسـا لاسـتدراك تعلـم اللغـات، بمـا فيهـا العربيـة، مقرونـة بوحـدات أو مجـزوءات علميـة وتكنولوجيـة وثقافيـة تسـتهدف إعطـاء تعلـم اللغـات طابعه الوظيفي؛

- يـتم الرفـع مـن مسـتوى تكـوين مدرسـي اللغـات بصـفة منهجيـة ومبرمجـة، وكـذا إجـراء تقـويم منـتظم لحصيلة المكتسبات اللغوية؛

- تسـهر سـلطات التربيـة والتكـوين على تأسـيس شـبكات جهويـة مختصـة في تعلـيم اللغـات الأجنبيـة خـارج المنـاهج النظاميـة، وذلـك بتعـاون مـع الهيئـات المتخصصـة وبالاسـتعمال الأمثـل للتجهيـزات الأساسـية والمـوارد البشـرية المتـوافرة. وسـتعتمد تلـك الشـبكات المعـايير والاسـتراتيجيات الأكثـر تطـورا لتعلـيم اللغـات، بمـا في ذلـك الـدروس المكثفـة والمتعـددة الوسـائط، والمختبـرات اللغويـة والانغمـاس اللسـاني والثقافي خلال فترات محددة.

المسألة اللغوية من خلال الكتاب الأبيض (يونيو 2002)

الكتـاب الأبـيض، هـو وثيقـة إطـار رسـمية، أصـدرتها وزارة التربيـة الوطنيـة سـنة 2002، في إطـار الخطـوات المتخـذة مـن أجـل إصـلاح منظومـة التعلـيم، لاسـيما مـا يتعلـق بإعـادة النظـر في المنـاهج الدراسـية وتحيينهـا تفعـيلا لتوصـيات الميثـاق الـوطني للتربيـة والتكـوين الـذي صـدر سـنة 1999. أشـار الكتـاب الأبـيض إلى وضـوح الأهـداف والغايـات الاسـتراتيجية مـن مراجعـة منـاهج التربيـة والتكـوين انسـجاما مـع مـا جـاء في الميثـاق الـوطني للتربيـة

والتكوين. وبخصوص المسألة اللغوية، توقف الكتاب الأبيض عندها من جديد من خلال الحديث عن الكفايات التواصلية التي يتعين التحكم فيها من خلال ما يلي:

- إتقان اللغة العربية وتخصيص الحيز المناسب للغة الأمازيغية والتمكن من اللغات الأجنبية؛
- التمكن من مختلف أنواع التواصل داخل المؤسسة التعليمية وخارجها في مختلف مجالات تعلم المواد الدراسية؛
- التمكن من مختلف أنواع الخطاب (الأدبي، والعلمي، والفني...) المتداولة في المؤسسة التعليمية وفي محيط المجتمع والبيئة.

واستجابة لتوصيات الميثاق دعا الكتاب الأبيض إلى توسيع تدريس اللغة الأجنبية الأولى إلى السنة الثانية من التعليم الابتدائي عوض الثالثة، وتدريس اللغة الأجنبية الثانية في الإعدادي وفي السنتين الأخيرتين من التعليم الابتدائي.

المسألة اللغوية في تقرير الخمسينية (2005)

توقف تقرير الخمسينية عند واقع التذبذب في تدبير السياسة اللغوية، واعتبر أن الخيبة اللغوية، والفجوة اللسانية، والفقر اللغوي، وكذا انعدام الأمن اللغوي، كلها تجليات تحيل إلى المشكل ذاته الذي يعد في الوقت نفسه سببا عميقا ونتيجة قائمة بذاتها لأزمة المنظومة التربوية المغربية. هناك معطيان يعكسان هذه الأزمة، فمن جهة، يمكن الحديث عن "عدمية لغوية" تقدم نفسها باعتبارها " تعددية لغوية". ومن جهة أخرى، يوجد "شرخ لغوي" بين المدرسة العمومية ونظام التعليم الخاص، يمارس فعله السلبي. علما بأن التعليم الخاص يحاول أن يؤسس مشروعيته البديلة على الانفتاح اللغوي فضلا عن مشروعيات أخرى.

توقف التقرير عند إشكالية انعدام الأمن اللغوي، المتمثل في العجز عن التعبير عن الفكر بواسطة الكلمات، وعن التواصل الفعال والمفيد مع الآخرين، قد استقر تدريجيا داخل المنظومة التربوية العمومية. كما ازداد حدة مع سياسات التعريب، بصفة خاصة، وهو ما جعل الإمكانات الكامنة لدى أغلبية الشبان المغاربة تجد نفسها أسيرة مفارقة، تفضي، بشكل سلبي، إلى خلق فجوة بين اللغات الأم (دارجة، أمازيغية)، وبين لغات الكتابة والقراءة (العربية، الفرنسية). ومن جهة أخرى، فالتحكم في هاتين الوسيلتين اللغويتين، يظل بعيدا

كل البعد عما هو منتظر، وقلما يكون مزدوجا. ثم هناك أخيرا، انفتاح غير كاف على اللغة العالمية (الإنجليزية) وعلى اللغات الحجية الأخرى.

وتبين هذه الوضعية اللغوية المختلة حسب التقرير، كيف أن انعدام الأمن اللغوي، وبالرغم مما حققه التمدرس من تقدم، يمكن أن يؤثر سلبا على الإمكانات المخزنة عند الأفراد. فيؤدي إلى التقليص من مستوى التنمية البشرية....

البرنامج الاستعجالي 2009 -2012

تطبيقا للتوجيهات الملكية الواردة في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية لسنة 2007، أعدت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي برنامجا استعجاليا يمتد على مدى أربع سنوات 2009-2012، وذلك بهدف تسريع وتيرة إصلاح منظومة التربية والتكوين، وهو بمثابة خارطة طريق تحدد الخطوات العملية التي يجب الالتزام بها من أجل إصلاح المنظومة التعليمية المغربية، وإعادة الثقة في المدرسة العمومية.

يسعى البرنامج الاستعجالي من بين أهدافه إلى مواجهة الإشكالات الأفقية للمنظومة التربوية، وإيجاد الحلول الناجعة لها من أجل إنجاح الإصلاح ومتطلباته...

تطرق المشروع رقم 20 لمحور تطوير تعليم اللغات، وحدد الأهداف التالية:

- إعداد مخطط وطني للغات؛
- تطوير تدريس تعلم اللغات الأجنبية؛
- دعم تجديد تعليم اللغة العربية وتقويته؛
- تجديد برامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية.

ولتحقيق هذه الأهداف حدد المشروع العمليات التالية.

- وضع مخطط وطني للغات؛
- تشخيص مستوى التمكن من اللغات؛

- تقويم الممارسات التعليمية للغات؛
- مراجعة برامج تعليم اللغات.

الرؤية الاستر اتيجية للإصلاح (2015-2030)

صدرت هذه الوثيقة المرجعية عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين، باعتبارها مؤطرة لإصلاح جديد لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في أفق 2030.

تحدثت الرافعة الثالثة من الرؤية الاستراتيجية عن التحكم من اللغات المدّرسة وتنويع لغات التدريس، واعتبرت أن تحديد وضع كل لغة على حدة داخل المدرسة بوضوح يعد عاملا حاسما في تطوير تدريس اللغات والتدريس بها، وكذا الانسجام بين المكونات القطاعية للمنظومة.

وحددت الرؤية الاستراتيجية مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها، وهي:

- اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة ومقوم أساس من مقومات الهوية المغربية، ينبغي تعزيزها وتنميتها؛
- اللغة الأمازيغية، هي أيضا لغة رسمية للدولة ورصيد مشترك لجميع المغاربة بدون استثناء يتعين تطوير وضعها في المدرسة وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؛
- اللغة الأجنبية الأكثر تداولا في العالم، يتعين تنمية تدريسها وتعلمها في أسلاك التعليم والتكوين من أجل تسهيل الانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة والانفتاح على مختلف الثقافات.

اعتبارا للأهمية الخاصة للغات في تحسين جودة التعلمات، وفي النجاح الدراسي، وفي المردودية الداخلية والخارجية للمدرسة، وفي النهوض بالبحث وفي تحقيق الاندماج، فان هذه الرؤية الاستراتيجية تجعل منها رافعة قائمة بذاتها، مع استحضار ارتباطها العضوي بالنموذج البيداغوجي.

في هذا الإطار، يعتبر المجلس أن تحديد وضع كل لغة على حدة داخل المدرسة بوضوح، يعد عاملا حاسما في تطوير تدريس اللغات والتدريس بها، ومن ثم تحقيق التكامل فيما بينها، وكذا الانسجام بين المكونات القطاعية للمنظومة.

انطلاقا من ذلك، فإن الهندسة المقترحة أسفله، تتوخى بلوغ الأهداف التالية:

- تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التمكن من اللغات: فهما وشفهيا وقراءة وتعبيرا وكتابة ومن ثم جودة التعلمات؛
- جعل المتعلم عند نهاية التعليم الثانوي التأهيلي (البكالوريا) متمكنا من اللغة العربية، قادرا على التواصل باللغة الأمازيغية متقنا للغتين أجنبيتين على الأقل، وذلك ضمن مقاربة متدرجة تنتقل من الازدواجية اللغوية (العربية أو لغة أجنبية) إلى تعدد لغوي (العربية ولغتين أجنبيتين أو أكثر)؛
- إعطاء الأولوية للدور الوظيفي للغات المعتمدة في ترسيخ الهوية والانفتاح الكوني واكتساب المعارف والكفايات والثقافة والارتقاء بالبحث وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي؛
- اللغة العربية لغة التدريس الأساس، ويتم تفعيل مبدأ التناوب اللغوي بالتدرج على أساس تدريس بعض المضامين أو المجزوءات باللغة الفرنسية في التعليم الثانوي التأهيلي على المدى القريب، وفي التعليم الإعدادي على المدى المتوسط، وباللغة الإنجليزية في التعليم الثانوي التأهيلي على المدى المتوسط؛
- تمكين أطر التدريس والتكوين والبحث من تكوين مزدوج اللغة، مع التقيد التام في التدريس باستعمال اللغة المقررة دون غيرها من الاستعمالات اللغوية؛
- مراجعة عميقة لمناهج وبرامج تدريس اللغة العربية، وتجديد المقاربات البيداغوجية والأدوات الديداكتيكية المعتمدة في تدريسها، والسهر على المزيد من تهيئة هذه اللغة في أفق تعزيز تحديثها وتنميتها وتبسيطها؛
- مواصلة المجهودات الرامية إلى تهيئة اللغة الأمازيغية لسنيا وبيداغوجيا؛
- مراجعة مناهج تدريس اللغات الأجنبية طبقا للمقاربات والطرائق التعليمية الجديدة؛
- تنويع لغات التدريس، لاسيما باعتماد لغوي لتقوية التمكن من الكفايات اللغوية لدى المتعلمين، وتوفير سبل الانسجام في لغات تدريس أسلاك التعليم والتكوين؛

- تنتظم الهندسة اللغوية المقترحة، حسب الأسلاك التعليمية والتكوينية، والتي ينبغي الشروع في تطبيقها ابتداء من المدى القريب، وخلال المديين المتوسط والبعيد، كما يلي:

أ. التعليم الأولي:

استثمار المكتسبات اللغوية والثقافية الأولية للطفل وإدراج اللغة العربية واللغة الفرنسية مع التركيز على التواصل الشفهي انسجاما مع طبيعة هذا المستوى من التعليم.

ب. التعليم الابتدائي:

إلزامية اللغة العربية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مدرسة ولغة تدريس جميع المواد مع إلزامية اللغة الأمازيغية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مدرسة؛

- التركيز على الكفايات التواصلية في السنتين الأولى والثانية، وإدراج الاستعمال الكتابي فيما تبقى من هذا السلك؛
- إلزامية اللغة الفرنسية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مدرسة؛
- إدراج اللغة الإنجليزية في السنة الرابعة في أفق نهاية العشر سنوات الجارية، هذا المدى يسمح باستكمال توفير المدرسين والعدة البيداغوجية اللازمة في مستوى الابتدائي.

ج. التعليم الإعدادي:

- إلزامية اللغة العربية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مدرسة ولغة التدريس الأساسية؛
- إلزامية اللغة الفرنسية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مدرسة، كما يتم، على المدى المتوسط، إدراجها لغة تدريس بعض المضامين أو المجزوءات؛
- إلزامية اللغة الإنجليزية في مستويات هذا السلك كافة بوصفها لغة مدرسة، والشروع في تطبيق هذا الاختيار في المدى القريب، وتعميمه في المدى المتوسط، هذا المدى يسمح باستكمال توفير المدرسين والعدة البيداغوجية اللازمة.

د. التعليم الثانوي التأهيلي:

- إلزامية اللغة العربية، بوصفها لغة مدرسة، ولغة التدريس الأساس؛
- تعميم تدريس اللغة الأمازيغية بالتدرج؛
- إلزامية اللغة الفرنسية، بوصفها لغة مدرسة، كما يتم إدراجها لغة لتدريس بعض المضامين أو المجزوءات في المدى القريب؛
- إلزامية اللغة الإنجليزية بوصفها لغة مدرسة، كما يتم إدراجها لغة لتدريس بعض المضامين أو المجزوءات على المدى المتوسط؛
- إحداث شعب متخصصة في اللغات وآدابها وثقافاتها وحضارتها؛
- إدراج لغة أجنبية الزامية ثالثة على سبيل الاختيار، لاسيما اللغة الإسبانية، مع مراعاة الخصوصيات والحاجيات الجهوية من اللغات.

هـ. التعليم العالي:

- ضمان تنويع الخيارات اللغوية في المسالك والتخصصات والتكوينات والبحث؛
- فتح مسارات لمتابعة الدراسة باللغات: العربية، الفرنسية، الإنجليزية، الإسبانية في إطار استقلالية الجامعات، وحاجات البحث والتكوين لديها ومراعاة متطلبات الجهوية؛
- تشجيع البحث العلمي والتقني بمختلف تخصصاته باللغة الإنجليزية؛
- إحداث مسالك تكوينية ووحدات للبحث المتخصص في اللغتين العربية والأمازيغية، وفي اللغات الأجنبية؛
- إدراج التكوين في كفايات التواصل بالعربية وبالأمازيغية في مؤسسات الأطر.

و. التكوين المهني:

إدراج التكوين باللغة الإنجليزية في تخصصات ووحدات التكوين المهني، إلى جانب اللغات المعتمدة في التكوين.

القانون -الإطار رقم 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

نسجل منذ البداية أن القانون -الإطار رقم 17-57 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين (الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، 2019). خصص حيزا مهما للمسألة اللغوية، بحيث جاء في ديباجته، أن التعددية والتناوب اللغوي يعتبر رافعة من رافعات تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص. (المرجع نفسه، الديباجة، ص 5624).

بالإضافة إلى ذلك، كانت المسألة اللغوية حاضرة بشكل واضح في باقي العديد من مواده، مثل الكفايات التي تمكن المتعلم من تحقيق كامل إمكانياته ومن بينها الكفايات التواصلية.

وحدد جانب من أهدافه التي لها علاقة بالمسألة اللغوية في تمكين المتعلمين من الانخراط في مجتمع المعرفة والتواصل واعتماد هندسة لغوية منسجمة في مختلف مستويات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ومكوناتها، وذلك بهدف تنمية قدرات المتعلم على التواصل، وانفتاحه على مختلف الثقافات وتحقيق النجاح المدرسي المطلوب. (المرجع نفسه، القانون -الإطار رقم 17-51، الباب الأول، أحكام عامة، المادة 3، ص 5625)، وفي تعريفه للتناوب اللغوي نص على أنه مقاربة بيداغوجية وخيارا تربويا متدرجا يستثمر في التعليم المتعدد اللغات بهدف تنويع لغات التدريس إلى جانب اللغتين الرسميتين للدولة، وذلك بتدريس بعض المواد ولا سيما المواد العلمية والتقنية منها أو بعض المضامين أو المجزوءات في بعض المواد بلغة أو بلغات أجنبية. (المرجع نفسه، القانون -الإطار رقم 17-51، ص 5623-5624).

وبخصوص مبادئ ومرتكزات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في علاقتها باللغات فقد أشار القانون إلى الهوية الوطنية الموحدة المتعددة المكونات والمبنية على تعزيز الانتماء إلى الأمة وعلى قيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية... (المرجع نفسه، القانون -الإطار رقم 17-51، المادة 5، ص 5625).

وفي علاقة بالهندسة اللغوية أكد القانون -الإطار على أنها هي التي تحدد عناصر السياسة اللغوية المتبعة في مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ومستوياتها. (المرجع نفسه، القانون -الإطار رقم 17-51، المادة 5، ص 5625).

وبناء على ذلك، يجب ان ترتكز الهندسة اللغوية المعتمدة في المناهج والبرامج والتكوينات المختلفة على المبادئ التالية:

- إعطاء الأولوية للدور الوظيفي للغات المعتمدة في المدرسة الهادف إلى ترسيخ الهوية الوطنية، وتمكين المتعلم من اكتساب المعارف والكفايات، وتحقيق انفتاحه على محيطه المحلي والكوني، وضمان اندماجه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي؛
- تمكين المتعلم من إتقان اللغتين الرسميتين واللغات الأجنبية ولاسيما في التخصصات العلمية والتقنية، مع مراعاة مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص؛
- اعتماد اللغة العربية لغة أساسية للتدريس، وتطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة ضمن إطار عمل وطني واضح ومتناغم مع احكام الدستور، باعتبارها لغة رسمية للدولة، ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء؛
- إرساء تعددية لغوية بكيفية تدريجية ومتوازنة تهدف إلى جعل المتعلم الحاصل على الباكالوريا متقنا للغتين العربية والأمازيغية، ومتمكنا من لغتين أجنبيتين على الأقل.؛
- إعمال مبدأ التناوب اللغوي في التدريس كما هو منصوص عليه في المادة 2 أعلاه؛
- العمل على تهيئة المتعلمين من اجل تمكينهم من إتقان اللغات الأجنبية في سن مبكرة، وتأهيلهم قصد التملك الوظيفي لهذه اللغات، وذلك خلال أجل أقصاه ست سنوات ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون-الإطار حيز التنفيذ.

ويتعين على مؤسسات التربية الأجنبية العاملة بالمغرب الالتزام بتدريس اللغة العربية واللغة الأمازيغية لكل الأطفال المغاربة الذين يتابعون تعليمهم بها على غرار المواد التي تعرفهم بهويتهم الوطنية مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية الدولية المبرمة من قبل المملكة المغربية والمتعلقة بوضعية هذه المؤسسات.

وتحدد تطبيقات الهندسة اللغوية على صعيد مستوى من مستويات المنظومة، وعلى الخصوص منها مستويات التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي والتعليم الثانوي التأهيلي والتكوين المهني والتعليم العالي بموجب نصوص تنظيمية وذلك في إطار التقيد بالمبادئ المشار إليها والقواعد العامة المنصوص عليها في المادة

17 من هذا القانون-الإطار، وبعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (المرجع نفسه، الباب الخامس، المادة 31، ص 5632).

ويضيف القانون -الإطار، أن السلطات الحكومية المعنية تقوم في إطار مخططات عمل لتنفيذ مبادئ ومضامين الهندسة اللغوية المشار إليها في المادة 31 أعلاه باتخاذ التدابير التالية:

- مراجعة عميقة لمناهج تدريس اللغة العربية، وتجديد المقاربات البيداغوجية والأدوات الديداكتيكية المعتمدة في تدريسها؛
- مواصلة المجهودات الرامية إلى تهيئة اللغة الأمازيغية لسنيا وبيداغوجيا في أفق تعميمها تدريجيا على مستوى التعليم المدرسي؛
- مراجعة مناهج برامج تدريس اللغات الأجنبية طبقا للمقاربات والطرائق التعليمية الجديدة؛
- تنويع الخيارات اللغوية في المسالك والتخصصات والتكوينات والبحث على صعيد التعليم العالي، وفتح مسارات لمتابعة الدراسة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية في إطار استقلالية الجامعات، وحاجاتها في مجال التكوين والبحث، حسب الإمكانات المتاحة؛
- إدراج وحدة دراسية تلقن باللغة العربية في المسالك المدرسة باللغات الأجنبية في التعليم العالي؛
- إدراج التكوين باللغة الإنجليزية في تخصصات وشعب التكوين المهني، إلى جانب اللغات المعتمدة في التكوين؛
- تمكين أطر التدريس والتكوين والبحث من اكتساب كفايات لغوية متعددة، مع تقيدهم باستعمال اللغة المقررة في التدريس دون غيرها من الاستعمالات اللغوية. (المرجع نفسه، الباب الخامس، المادة 32، ص 5632).

المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

بهدف إرساء نموذج جديد للجامعة المغربية، أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن إطلاق المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

يرتكز المخطط على أربعة محاور مهيكلة، تتمثل في إصلاح بيداغوجي شامل ومندمج، أسس بحث علمي بمعايير دولية، منظومة حكامة ناجعة وفعالة، دور محوري للمجالات الترابية من حيث الابتكار وخلق القيمة المضافة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

يسعى النموذج الجديد للجامعة المغربية إلى تمكين الطلبة والطالبات من اللغات كوسيلة ناجعة لمعالجة بعض الإشكالات الهيكلية التي تعيق جودة ومردودية المنظومة، ويركز المخطط بشكل خاص على تطوير القدرات والمهارات الذاتية والأفقية للطلبة وترسيخ ارتباطهم بالهوية الوطنية.

فعلى مستوى سلك الإجازة تم إدراج 6 وحدات لتدريس اللغات الأجنبية من ضمن 42 وحدة مصنفة، وعلى مستوى سلك الماستر، فقد تم إدراج 3 وحدات لتدريس اللغات الأجنبية من بين 28 وحدة مصنفة.

وبخصوص دعم القدرات اللغوية وتطوير مهارات القوة لدى الطلبة، تم اعتماد منصات لتعليم اللغات، لاسيما اعتماد منصة "ROSETTA - STONE"، التي شهدت إقبالا كبيرا في تسجيل الطلبة بلغ 500 ألف حساب برسم السنة الجامعية 2023-2024.

وفي إطار تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، اتخذت الوزارة مجموعة من الإجراءات بالتنسيق مع الجامعات من أجل إدماج الأمازيغية في الجامعة المغربية، وذلك من خلال:

- اعتماد 25 مسلكا (5 مسالك في سلك الإجازة، 6 مسالك في سلك الماستر، 14 مسلكا في الإجازة في التربية).
- إحداث مسلك نموذجي وطني في سلك الإجازة في التربية، تخصص التعليم الابتدائي-اللغة الأمازيغية، تم اعتماده بالمدارس العليا التالية:
    - . المدرسة العليا للتربية والتكوين بوجدة؛
    - . المدرسة العليا للأساتذة بالرباط؛
    - . المدرسة العليا للتربية والتكوين ببرشيد؛
    - . المدرسة العليا للتربية والتكوين بأكادير.
- إدراج المكون الأمازيغي في الوحدات الأفقية التي تعنى بالثقافة الوطنية، يتعلق الأمر بوحدات تكوينية تعنى بالتاريخ واللغة والثقافة الأمازيغية.

خارطة الطريق 2022-2026 لوزارة التربية الوطنية

حددت خارطة الطريق 2022 – 2026 ثلاثة أهداف استراتيجية تسعى إلى مضاعفة نسبة تلميذات وتلاميذ السلك الابتدائي المتحكمين في التعلمات الأساسية، ومضاعفة نسبة المستفيدات والمستفيدين من الأنشطة الموازية، وتقليص الهدر المدرسي بنسبة الثلث في أفق 2026. وتشكل اللغات واحدة من مجالات التعلم التي توليها الوزارة بالغ الاهتمام خاصة اللغات الأجنبية وأساسا اللغة الفرنسية التي تدرس من السنة الأولى ابتدائي وتدرس بها المواد العلمية والتقنية في جميع أسلاك التعليم بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية بلغ 130 مليون أورو ومنحة بقيمة 4,7 ملايين أورو. كما أن اللغة الإنجليزية ستستفيد من توسيع تدريسها لتحقيق نسبة تغطية تصل إلى 50% بالسنة الأولى من التعليم الثانوي الإعدادي و100% بالسنة الثانية من هذه المرحلة التعليمية، خلال السنة الدراسية 2024-2025، وفق ما ورد في المقرر الوزاري رقم 24.016 بشأن تنظيم السنة الدراسية 2024 - 2025 تحت شعار "من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع"، الذي يحدد مختلف المحطات والعمليات والأنشطة المبرمجة برسم السنة الدراسية 2024-2025، ومواعد إنجازها وتفعيلها طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وحسب نفس المقرر الوزاري، تتميز السنة الدراسية 2024-2025، بتوسيع اعتماد شبكة المؤسسات التعليمية الابتدائية التي تدرس فيها الأمازيغية في أفق بلوغ نسبة تغطية تصل إلى 50% من المؤسسات التعليمية الابتدائية خلال السنة الدراسية 2025- 2026، غير أن أرقام الوزارة لم تحدد نسبة التلامذة المغاربة الذين سيدرسون الأمازيغية السنة المقبلة علما أنها لم تتجاوز 15 في المائة هذه السنة. وعلاوة على ذلك، وفي إطار حرص وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة على مواصلة تنزيل ورش التعميم التدريجي لتدريس اللغة الأمازيغية بسلك التعليم الابتدائي، وجه السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بتاريخ 5 يوليوز 2024، مذكرة وزارية إلى مدراء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في شأن تدريس اللغة الأمازيغية بسلك التعليم الابتدائي بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي برسم الموسم الدراسي 2024-2025 : يدعو من خلالها مدراء الأكاديميات إلى اتخاذ التدابير الضرورية للانخراط في ورش توسيع تدريس اللغة الأمازيغية، وذلك وفق التدابير التالية :

على مستوى مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصية

تنخرط مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بصفة اختيارية في تدريس اللغة الأمازيغية بسلك التعليم الابتدائي انطلاقا من الموسم الدراسي 2024-2025 من خلال:

- تحسيس أمهات وأباء التلميذات والتلاميذ وكذا المتعلمات والمتعلمين بأهمية تدريس وتعلم اللغة الأمازيغية بالمؤسسة؛
- توفير الأطر الإدارية القارة المؤهلة لتدريس اللغة الأمازيغية؛
- تمكين الأطر التربوية والإدارية من حضور دورات التكوين الأساس والمستمر المنظمة إقليميا وجهويا بخصوص تدريس اللغة الأمازيغية؛
- توطين اللغة الأمازيغية ضمن الغلاف الزمني المخصص لتدريس مواد التعليم الابتدائي، على أن المرحلة الأولى من ورش التنزيل يمكن أن تشمل دروسا اختيارية؛
- تشجيع إدراج اللغة الأمازيغية ضمن أنشطة الحياة المدرسية التي تهدف إلى التعريف بمختلف مكونات التراث الثقافي الأمازيغي، وبرمجة تلك الأنشطة وإدراجها في مشاريع المؤسسة المندمجة؛
- إرساء وتفعيل الأندية التربوية التي تهدف إلى تطوير وتنمية المهارات التواصلية باللغة الأمازيغية لدى التلميذات والتلاميذ؛
- المشاركة في المسابقات الوطنية والجهوية والإقليمية المنظمة باللغة الأمازيغية، وخاصة تلك المتعلقة بالتشبيك الموضوعاتي في مجالات فن الخطابة والموسيقى والمسرح، وفي المسابقات الثقافية والأولمبياد اللغوية والشعر التلاميذي؛
- تشجيع التلميذات والتلاميذ على إعداد كبسولات تثقيفية باللغة الأمازيغية إلى جانب تنظيم معارض حول التراث الثقافي الأمازيغي.

على مستوى المديريات الإقليمية

تسهر المديريات الإقليمية على تفعيل التدابير التالية:

- تنظيم حملات تواصلية لفائدة مديرات ومديري مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي لاطلاعهم على انطلاق تدريس اللغة الأمازيغية بصفة اختيارية بمؤسسات التعليم المدرسي، وكذا على التدابير المتخذة لهذه الغاية؛
- المساهمة في عمليات التحسيس بأهمية تدريس وتعلم اللغة الأمازيغية بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي.
- الحرص على أن يتم تأطير الأطر التربوية العاملة بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي في مادة اللغة الأمازيغية من طرف السيدات والسادة المفتشات والمفتشين التربويين المكلفين بالمادة؛
- تمكين الأطر الإدارية والتربوية العاملة بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي من الاستفادة من جميع اللقاءات والندوات التربوية والدورات التكوينية ذات الصلة بتدريس اللغة الأمازيغية والتي تتم برمجتها في إطار البرامج الإقليمية للتكوين المستمر؛
- تيسير ولوج الأطر الإدارية والتربوية العاملة بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي للمنصات الرقمية المتعلقة بتدريس اللغة الأمازيغية؛
- تيسير ولوج تلميذات وتلاميذ مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي للمسطحات الرقمية الخاصة بتعلم اللغة الأمازيغية؛
- تمكين مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي من نسخ من المذكرات والمراسلات والبلاغات الوزارية والجهوية والإقليمية والدلائل البيداغوجية ومختلف الوثائق ذات الصلة بتدريس اللغة الأمازيغية؛
- إطلاع هذه المؤسسات بشكل مستمر على مختلف المستجدات ذات الصلة بتدريس اللغة الأمازيغية؛
- تشجيع الشراكة بين مؤسسات التربية والتعليم العمومي والمؤسسات التعليمية الخصوصية في مجال تدريس اللغة الأمازيغية؛
- إشراك المؤسسات التعليمية الخصوصية المنخرطة في تدريس اللغة الأمازيغية في جميع التظاهرات والفعاليات والمسابقات المنظمة إقليميا والمتمحورة حول اللغة الأمازيغية؛
- إشراك الأطر التربوية العاملة بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي في لجان التحكيم الإقليمية ذات الصلة بالمسابقات المذكورة؛

- تتبع عملية التنزيل الميداني للتدابير المندرجة في إطار المرحلة الأولى لتدريس اللغة الأمازيغية بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، وتقييم هذه العملية من أجل اقتراح كل التدابير الكفيلة بالتوسيع التدريجي لهذا الورش.

<u>على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين</u>

يتم على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين العمل على ما يلي:

- إعداد لائحة جهوية للمؤسسات التعليمية الخصوصية التي عبرت عن رغبتها في الانخراط في المرحلة الأولى من ورش التعميم التدريجي لتدريس اللغة الأمازيغية بسلك التعليم الابتدائي؛
- التنسيق مع المديريات الإقليمية فيما يخص سبل دعم وتشجيع المؤسسات التعليمية الخصوصية المنخرطة؛
- إشراك الأطر الإدارية والتربوية العاملة بهذه المؤسسات في جميع اللقاءات والندوات التربوية والدورات التكوينية في مجال تدريس اللغة الأمازيغية والتي تتم برمجتها في إطار المخططات والبرامج الجهوية للتكوين المستمر؛
- تنظيم دورات للتكوين المستمر خاصة لفائدة الأطر الإدارية والتربوية العاملة بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بناء على الحاجيات الحقيقية لهذه الأطر في مجال تدريس اللغة الأمازيغية؛
- إشراك مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي المنخرطة في تدريس اللغة الأمازيغية في جميع التظاهرات والمسابقات المنظمة وطنيا وجهويا والمتمحورة حول اللغة الأمازيغية؛
- إشراك الأطر التربوية العاملة بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي في لجان التحكيم الجهوية ذات الصلة بالمسابقات المذكورة.

ثالثا: السياسة اللغوية في الإدارة المغربية

حرص المغرب منذ استقلاله على تشييد ركائز إدارة مغربية قادرة على تقديم الخدمة المرفقية باللغة العربية التي يفهمها المغاربة وتعكس هويتهم، وقد شكلت الإدارة أولى المجالات التي خضعت للتعريب، الملاحظ، أنه

على الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال لم تتمكن الإدارة من التخلص كلية من اللغة الفرنسية حيث استمرار استعمال لغوي متعدد، فمن جهة تستعمل الدارجة إلى جانب الفرنسية في التواصل الإداري، إما بشكل منفصل أو بالخلط بينهما فيما تعتمد العربية الفصحى في الكتابات الرسمية إلى جانب اللغة الفرنسية، فالجريدة الرسمية نفسها تصدر باللغتين الفرنسية والعربية، كما أن الاجتماعات الإدارية غالبا ما تزاوج بين الدارجة وبين الفرنسية وكلمات من العربية الفصحى، بسبب غياب إجراءات عملية وتطبيقية لتعريب المرفق الإداري رغم التنصيص الدستوري على إلزام الإدارات والمؤسسات العمومية باستعمال اللغة الرسمية للبلاد في كافة أعمالها وتصرفاتها، إذ اقتصرت الحكومات المتعاقبة في مرحلة أولى واستنادا إلى دساتير (1962/1970/1972/1992/1996) حث الإدارات العمومية على استعمال اللغة العربية، وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية، وفي مرحلة ثانية، وتفعيلا لأحكام دستور 2011 الدعوة إلى الالتزام باستعمال اللغة العربية أو اللغة الأمازيغية، ويتعلق الأمر ب:

- قرار وزير العدل رقم 56-414 بتاريخ 29 يونيو 1965 الخاص باستعمال اللغة العربية أمام المحاكم، حيث نص في الفصل الأول منه على ما يلي:" يجب أن تحرر باللغة العربية ابتداء من فاتح يوليوز 1965 جميع المقالات والعرائض والمذكرات وبصفة عامة جميع الوثائق المقدمة إلى مختلف المحاكم".
- منشور وزير العدل عدد 1966-278 بتاريخ 10 فبراير 1966 الذي يفرض على القضاء ألا يقبل أي مذكرة أو وثيقة من لدن المتقاضين متى كانت محررة بلغة أجنبية.
- المنشور رقم 98-58 المؤرخ في 22 شعبان 1419 الموافق ل 11 دجنبر 1998، وجهه الوزير الأول السابق عبد الرحمان اليوسفي إلى الوزراء وكتاب الدولة، والذي جاء فيه:" بأن الإدارات العمومية والمؤسسات العامة والجماعات المحلية ملزمة باستعمال اللغة العربية...في جميع معاملاتها، سواء فيما بينها أو مع المواطنين...، وطالب في نفس المنشور دعوة كافة المسؤولين والأطر والموظفين العاملين بالإدارات العمومية والمؤسسات العامة الخاضعة لوصايتهم، وكذا الجماعات المحلية إلى استعمال اللغة العربية في تحرير المراسلات والوثائق الإدارية، وإخبارهم بأنه يمنع استعمال لغة أخرى غيرها..."

- منشـــور رقـــم 4-2008 بتـــاريخ 15 ربيـــع الآخـــر 1429 الموافـــق ل 22 أبريـــل 2008، وجهـــه الـــوزير الأول الســـابق عبـــاس الفاســـي دعـــا بـــدوره الإدارات والمؤسســـات العموميـــة والجماعـــات المحليـــة إلـى الالتـزام باستعمال اللغة العربية في الممارسة التواصلية المرفقية.
- منشـــور رقـــم 16-2018 بتـــاريخ 20 صـــفر1440 الموافـــق ل 30 أكتـــوبر 2018 حـــول إلزاميـــة اســـتعمال اللغـــة العربيـــة أو اللغـــة الأمازيغيـــة في الإدارات العموميـــة والجماعـــات الترابيـــة، وذلـــك كمـــا نـــص عليهمـــا دســـتور 2011 في فصـــله الخـــامس: "تظـــل العربيـــة اللغـــة الرســـمية للدولـــة. وتعمـــل الدولـــة على حمايتهـــا وتطويرهـــا، وتنميـــة اســـتعمالها. تعـــد الأمازيغيـــة لغـــة رســـمية للدولـــة، باعتبارهـــا رصـــيدا مشـــتركا لجميـــع المغاربة بدون استثناء...".
- ظهيـر شـريف رقـم 58-21-1 صـادر في 3 ذي الحجـة 1442 (14 يوليـو 2021) بتنفيـذ القـانون رقـم 19-54 بمثابـة ميثـاق المرافـق العموميـة، والـذي تـنص مقتضـياته على تمكـين العمـوم مـن الولـوج إلـى المعلومـات لاسـيما تلـك المتعلقـة بسـير وعمـل المرافـق العموميـة والخـدمات التي تقـدمها مـع احتـرام اللغتـين الرسـميتين للـبلاد، وذلـك في إطـار مبـدأ الشـفافية الـذي ينـدرج ضـمن المبـادئ العشـرة لهـذا القانون.

رابعا: السياسة اللغوية في المجال الإعلامي

سـنتوقف في هـذا المحـور عنـد واقـع العربيـة والأمازيغيـة باعتبارهمـا اللغتـين الرسـميتين وكـذلك الحسـانية في المشهد الإعلامي المغربي.

واقع اللغة العربية في المشهد الإعلامي المغربي

تشـكل اللغـة العربيـة أحـد المقومـات الأساسـية للهويـة المغربيـة، لـذلك سـيكون مـن الطبيعي أن تحظى بحضـور واسـع في المجـال السـمعي البصـري منـذ بدايـة اسـتقلال المغـرب، حيـث كـان المغـرب يتـوفر على إذاعـة واحـدة "راديو المغرب" التي ستصبح فيما بعد "الإذاعة المغربية".

الملاحـظ، أنـه رغـم المكانـة القويـة للعربيـة الفصـحى في المنظومـة اللغويـة المغربيـة، فهي لـم تصـمد أمـام التحـولات المضـطردة التي عرفهـا ويعرفهـا المجـال الإعلامي رغـم المجهـودات الكبيـرة التي بـذلتها الحكومـات المتعاقبـة منـذ

الاستقلال في نشر اللغة العربية الفصحى في مختلف مناحي الحياة العامة، إذ اصطدمت بواقع لغوي إعلامي غير مستقر و لا يعرف السكون، حيث تم الاحتفاظ باللغة الفرنسية لاسيما في نشرات الأخبار، إضافة إلى الاستعمال الاضطراري للغة العامية التي كانت تهتم بالفنون الشعبية والأغاني والمسرحيات، ثم في مرحلة لاحقة بروز ما بات يسمى ب"اللغة الوسطى" أو اللغة الثالثة" أو " اللغة الإعلامية"، حيث عرفت هذه الأخيرة نجاحا كبيرا وأصبحت حاضرة في جل وسائل الإعلام بأنواعها المكتوبة والمسموعة والمرئية (الزيادي، 2021).

هذا المنحى، سيتعزز مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث ستشهد اللغة العربية الفصحى تحولا ملحوظا نتيجة سياسة التحرر الاقتصادي التي انتهجها المغرب، والتي تزامنت مع ظهور القنوات التلفزيونية العربية الفضائية، وانتشار القنوات الإذاعية الخاصة الوطنية والجهوية، فضلا عن ظهور الأنترنت ووسائل الإعلام الإلكترونية (لطفي الزيادي، المرجع نفسه، ص 691)

وكان من نتائج هذا الوضع الجديد المرتبط بظهور القنوات التلفزيونية الفضائية وانتشار الإذاعات الوطنية والجهوية الخاصة، تراجع الهيمنة الحكومية على المشهد الإعلامي السمعي البصري مع هيمنة واضحة للغة الفرنسية على أغلب البرامج التلفزيونية، على سبيل المثال "القناة الثانية TV 2m)" في مقابل التخلي التدريجي عن اللغة العربية الفصحى لفائدة العامية. (لطفي الزيادي، المرجع نفسه، ص 694)

كذلك، أفرز هذا الواقع الجديد ممارسات لغوية جديدة في المجال الإعلامي ارتبطت بالانتشار الواسع للبرامج والمسلسلات المستوردة التي فرضت اللجوء إلى الدبلجة لتسهيل تلقيها وفهمها من قبل المستمعين والمشاهدين، ومع مرور الوقت أصبحت العديد من وسائل الإعلام خاصة المرئية تعتمد الترجمة إلى اللغات العامية.

كما ساهم هذا الوضع الجديد في هجرة المستمعين والمشاهدين نحو القنوات الأجنبية، حيث شهدت سنة 2006 إحداث 10 قنوات إذاعية، و9 أخرى سنة 2009، بعضها تبث مضامينها باللغتين العربية والفرنسية (ميدي 1)، وأخرى باللغة العربية فقط (راديو ساوا)، الملاحظ أن هذه القنوات والإذاعات تبث مضامين تخلط بين التعبيرات الثقافية واللغات الأجنبية، خاصة اللغة الفرنسية في شكل تراكيب صحفية لا تخضع لأبسط قواعد الصرف والنحو. (لطفي الزيادي، المرجع نفسه، ص 694)

لتصحيح هذا الوضع، وبهدف حماية اللغة العربية الفصحى وتقويتها، حددت دفاتر تحملات الخدمات السمعية البصرية جملة من الشروط لضمان الانخراط الفعال للإعلام العمومي في النهوض بمقومات الهوية الوطنية المغربية والتي تعتبر اللغة العربية أحد مرتكزاتها.

و اقع اللغة الأمازيغية في المشهد الإعلامي المغربي

من الثابت أن وضع اللغة الأمازيغية في وسائل الإعلام بالمغرب قطع أشواطا مهمة، ومنذ زمن طويل، فقد تم تسجيل أول حضور للغة الأمازيغية سنة 1938، وذلك تزامنا مع إحداث الاحتلال الفرنسي قسم عربي مع تخصيص هامش في البداية للأمازيغية اقتصر على بث برامج ناطقة بالأمازيغية لا تتجاوز أنذاك 10 دقائق بتعبير "**تشلحيت** "أمازيغية جنوب المغرب"، ثم ستخصص فيما بعد 10 دقائق لتعبير **"تمزيغت** " أمازيغية وسط المغرب"، وذلك سنة 1952، وفي سنة 1955 ستخصص 10 دقائق أيضا لتعبير **"تاريفيت** " أمازيغية شمال المغرب" (الغيداني، 2014).

في سنة 1974، سيرتفع حجم البث الأمازيغي إلى 12 ساعة، بمعدل 4 ساعات يومية لكل تعبير من الروافد الأمازيغية الثلاثة، يبدأ بالإرسال من منتصف النهار ويستمر إلى منتصف الليل، وصلت إلى 16 ساعة يوميا ابتداء من سنة 2005، حيث شرعت الإذاعة الأمازيغية في خوض تجربة تمديد فترات بث برامجها، ما مكن الإذاعة من التواصل مع مستمعيها على مدى 16 ساعة تبدأ من الثامنة صباحا إلى غاية منتصف الليل، وبذلك أصبح لكل من التعبيرات الأمازيغية الثلاثة خمس ساعات من الإرسال يوميا. (الغيداني: مرجع نفسه)

على المستوى التلفزي، وفي سياق تعزيز حضور اللغة الأمازيغية في المشهد الإعلامي المغربي، أصدر العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني قراره بتخصيص نشرة تلفزيونية بالأمازيغية " نشرة اللهجات الأمازيغية" في القناة التلفزيونية المغربية، وستتواصل هذه المبادرة لتمتد إلى قناة محمد السادس للقرآن الكريم، حيث عملت هذه الأخيرة على بث برامجها الدينية باللغة الأمازيغية ابتداء من نونبر 2005، كما انطلقت تجربة أخرى للنشرة الأمازيغية سنة 2006 على القناة الثانية المغربية. (الغيداني: المرجع نفسه)

مع حلول سنة 2010، سيعرف حضور اللغة الأمازيغية في التلفزيون المغربي قفزة نوعية مع إحداث القناة الثامنة تمازيغت والتي جاءت كتتويج يؤرخ لمرحلة جديدة للغة الأمازيغية في مجال الإعلام، وبمثابة إعلان

رسمي لتدشين مسار جديد لسياسة الدولة في علاقتها بالمكون اللغوي والثقافي الأمازيغي دشنه خطاب جلالة الملك محمد السادس في 30 يوليوز 2001، وأكده في خطاب أجدير في السنة ذاتها، إذ تضمن رؤية واضحة للهوية الوطنية المغربية التي يشكل الرافد الأمازيغي لغة وثقافة وحضارة أحد روافدها الأساسية. (تصريح أحمد بوكوس، عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بمناسبة الإعلان عن انطلاق القناة الأمازيغية، بتاريخ 7 يناير 2010)

تأسيسا على ذلك، أصبحت القناة تمازيغت القناة الوحيدة والرئيسية المطلة على المشاهدين المغاربة إلى حين صدور دفاتر تحملات الخدمات السمعية البصرية التي أوصت منذ سنة 2012 على الانتقال بها من 12 ساعة من البث المعاد إلى البث الدائم 24 ساعة/24.

و اقع الحسانية في المشهد الإعلامي المغربي

ساهمت كل من الإذاعة الجهوية للعيون وقناة العيون الجهوية في ضمان حضور هام للتراث الحساني في المشهد الإعلامي المغربي، حيث لعبت دورا كبيرا في إبراز أهم المقومات التي تنبني عليها الثقافة الحسانية بشكل عام.

تعتبر إذاعة العيون أول إذاعة عمومية شرعت في بث برامجها من مدينة العيون-الساقية الحمراء- بتاريخ 25 دجنبر 1975، ومنذ ذلك التاريخ وهي تكرس نشاطها الإذاعي على التعريف بالثقافة الحسانية وصيانتها وإغنائها، بالإضافة إلى مواكبة التحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية الوطنية والدولية.

وبخصوص اللغة المستعملة في إذاعة العيون، فهي تبث برامجها الإعلامية المخصصة أساسا للتراث الصحراوي الحساني بالعربية والحسانية والإسبانية، وفي سياق تطوير وظيفتها الإعلامية أطلقت سنة 2004 موقعها على شبكة الأنترنت كأول موقع لإذاعة جهوية بالمملكة المغربية، يعمل الموقع بالتوازي مع البث الإذاعي اليومي لإذاعة العيون الجهوية.

على المستوى التلفزي، تعتبر قناة العيون أول قناة تلفزيونية جهوية تم إحداثها في 6 نونبر 2004، بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، وهي جزء من الهيئة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية، كان الهدف الأساسي من إحداثها توفير منصة إعلامية جهوية رسمية للنهوض بالتراث الحساني والتعريف بالتنوع الثقافي والاجتماعي في

المناطق الصحراوية، وهي بفعل حضورها الإعلامي المتميز وبفضل برامجها المتنوعة ومحتواها الثقافي الفني أضحت مرجعا إعلاميا هاما لكل المهتمين بالثقافة الحسانية والتراث الصحراوي.

السياسة اللغوية في ضوء دفاتر تحملات الخدمات السمعية البصرية

بهدف حماية وتقوية اللغتين الوطنيتين الرسميتين العربية والأمازيغية واللسان الصحراوي الحساني ومختلف التعبيرات اللسانية والثقافية المغربية صدر سنة 2012 (مرسوم رقم 12.596 صادر في 25 من ذي القعدة 1433 الموافق ل 12 أكتوبر2012، المتعلق بنشر دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية) الجريدة الرسمية العدد 6093 الصادرة بتاريخ 6 ذو الحجة 1433 الموافق ل 22 أكتوبر 2012)

المرسوم المتعلق بنشر دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية، الذي من خلاله ستعرف السياسة اللغوية في المشهد الإعلامي نقلة نوعية، حيث سيكون المغرب قد أسس لأول مرة وبشكل دقيق مفهوم الخدمة العمومية في مجال السمعي البصري، قائمة على معايير الجودة والمهنية والتنوع والتنافسية والمنفعة العمومية والحرية والمسؤولية والمحاسبة. (المادة 1، مبادئ الخدمة العمومية للاتصال السمعي البصري المرسوم نفسه).

وفيما يلي أهم الأهداف العامة للخدمة العمومية للاتصال السمعي البصري، (المادة 2، المرسوم نفسه، الأهداف العامة للخدمة العمومية للاتصال السمعي البصري) والتي لها علاقة مباشرة بالبعد اللغوي، ويتعلق الأمر ب:

- ترسيخ الثوابت الأساسية للمملكة المغربية كما هي محددة في الدستور، والمتمثلة في الدين الإسلامي السمح والوحدة الوطنية متعددة الروافد والملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي؛
- تعزيز مقومات الهوية الوطنية الموحدة التي تنصهر فيها كل المكونات-العربية- الإسلامية- والأمازيغية والصحراوية الحسانية والأندلسية والعبرية والمتوسطية والمتميزة بتبوؤ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها مع التشبث بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء وفق ما يقر به الدستور؛

- حماية وتقوية اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية واللسان الصحراوي الحساني ومختلف التعبيرات اللسانية والثقافية المغربية، والمساهمة في تفعيل ترسيم اللغة الأمازيغية في المجال السمعي البصري، في إطار يحفظ الوحدة والتكامل والانسجام ويضمن التنوع والتعدد ويصون السيادة ويتيح الانفتاح على اللغات والثقافات الأجنبية بما يعزز التواصل وتلاقح الحضارات.

وعلى مستوى القواعد العامة المؤطرة للخدمة العمومية للاتصال السمعي البصري (المادة 3 القواعد العامة المؤطرة للخدمة العمومية للاتصال السمعي البصري المرسوم نفسه)

أكدت دفاتر التحملات على ضرورة مراعاة سلامة اللغة العربية وتبسيطها من حيث ضبط التركيب المعجم والاشتقاق ومخارج الحروف وإملاء الخط ونطق الأسماء واعتماد التدقيق اللغوي في كل ما يتم بثه بالعربية، الأمر نفسه بالنسبة للغة الأمازيغية، حيث تم التأكيد على مراعاة سلامتها وفق نحو ومعجم الأمازيغية المعيار، من حيث ضبط التركيب والمعجم والاشتقاق ومخارج الحروف وإملاء الخط ونطق الأسماء، واعتماد حرف "التيفيناغ" واعتماد التدقيق اللغوي في كل ما يتم بثه بالأمازيغية.

تأسيسا على ذلك، تحدد دفاتر تحملات الخدمات السمعية البصرية التزامات تتعلق باستعمال اللغة بشكل عام، والتزامات تتعلق ببرمجة مخصصة للغة معينة، وفيما يلي مجمل الالتزامات الكمية للغتين العربية والأمازيغية واللسان الصحراوي في الخدمات السمعية البصرية للمحطات الإذاعية والقنوات التلفزية (الرسالة الجوابية للسيدة رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في موضوع بطاقة موضوعاتية إحصائية بخصوص التنوع اللساني/اللغوي في الخدمات السمعية البصرية الوطنية، بتاريخ 25 يونيو 2024):

أ- <u>الالتزامات الكمية للغتين العربية والأمازيغية واللسان الحساني في الخدمات السمعية البصرية</u>

- **<u>الخدمات السمعية البصرية العمومية.</u>**

  - **<u>اللغة العربية:</u>**

الخدمة	الالتزام	المادة دفتر التحملات	مضمون الالتزام
قناة الأولى	اللغة العربية واللسان الحساني الصحراوي واللهجات المغربية الأخرى	39	70 % على الأقل
قناة تمازيغت	اللغة العربية واللسان الحساني الصحراوي واللهجات المغربية الأخرى	60	20 %
القناة الدولية الإخبارية المغربية	تبث القناة برامجها باللغة العربية والفرنسية والإسبانية والإنجليزية	96	التزام عام
الإذاعة الوطنية	تبث برامجها باللغة العربية أو التعبيرات اللسانية المغربية	126	التزام عام
الإذاعة الدولية	تبث القناة برامجها باللغة العربية والفرنسية والإسبانية والإنجليزية	159	التزام عام
الإذاعات الجهوية	تبث برامجها باللغتين الرسميتين وباللسان المحلي	169	التزام عام
قناة ميدي 1 تي في	السهر على ضمان التنوع الثقافي واللغوي للمجتمع المغربي	9	التزام عام
القناة الثانية	اللغة العربية واللغة الأمازيغية واللهجات اللسانية العربية واللسان الحساني الصحراوي	32	80 %
راديو 2M	تحرص الإذاعة على مراعاة التنوع اللغوي واللساني في مختلف برامجها مع الانفتاح على اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم	47	التزام عام

- **اللغة الأمازيغية (التزامات على مستوى برمجة البرامج والتزامات لغوية):**

الخدمة	الالتزام	المادة دفتر التحملات	مضمون الالتزام
قناة الأولى	نشرة إخبارية باللغة الأمازيغية المعيارية	26	1 يوميا
	برنامج لتعليم الأمازيغية	34	مرة في الأسبوع
	اللغة الأمازيغية	39	20 %على الأقل
قناة الثانية	نشرة إخبارية باللغة الأمازيغية المعيارية	21	1 يوميا
قناة الرياضية	نشرة إخبارية باللغة الأمازيغية	102	1على الأقل يوميا
قناة السادسة	برامج باللغة الأمازيغية	79	10 % على الأقل
قناة الثقافية	برنامج ثقافي باللغة الأمازيغية	68	1 أسبوعيا
	برنامج أسبوعي يعنى بتعليم الأمازيغية	71	1 أسبوعيا
راديو دوزيم	نشرة إخبارية يومية بالأمازيغية	39	1 يوميا
إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم	البرامج الدينية باللغة الأمازيغية	164	10 % كحد أدنى من حجم البرامج الدينية
قناة تمازيغت	النشرة الإخبارية بالأمازيغية	47	3 نشرات يوميا
	تشجيع الإنتاج السمعي البصري الوطني بالأمازيغية	62	10 أفلام تلفزية في السنة
			6 مسلسلات في السنة
			10 مسرحيات في السنة
			20 شريطا وثائقيا في السنة
	برامج لتعليم الأمازيغية للناشئين بحرف تيفيناغ		يوميا من الإثنين إلى الجمعة

الخدمة	الالتزام	المادة دفتر التحملات	مضمون الالتزام
قناة تمازيغت	برامج لتعليم الأمازيغية لجميع الفئات العمرية	52	مرتان في الأسبوع
	التنوع اللساني	60	70 % على الأقل من الشبكة باللغة الأمازيغية
الإذاعة الأمازيغية	المنوعات الموسيقية	149	80 % من الحجم الزمني للبث الموسيقي بين السادسة صباحا والواحدة صباحا تخصص للموسيقى الأمازيغية

- **الحسانية:**

الخدمة	الالتزام	المادة	مضمون الالتزام
قناة الأولى	اللغة العربية واللسان الحساني الصحراوي واللهجات المغربية الأخرى	39	70 % على الأقل
قناة الثانية	اللغة العربية واللغة الأمازيغية واللهجات اللسانية العربية واللسان الحساني الصحراوي	32	80 %
قناة السادسة	برنامج للتأطير الديني باللغات العربية والأمازيغية واللسان الصحراوي	80	3 في الأسبوع
قناة العيون الجهوية	البرامج الفنية والموسيقية والألعاب والترفيه	90	60 % من البرمجة الموسيقية باللغة الحسانية
	المساهمة في الإنتاج السمعي البصري الوطني	91	إنتاج وتوثيق ما لا يقل عن 50 أغنية ونص من التراث الحساني في السنة

- **الخدمات السمعية البصرية الخاصة:**

الخدمة	الالتزام	المادة دفتر التحملات	مضمون الالتزام
إذاعة راديو ميدي 1	تبث البرامج الناطقة باللغة العربية بنسبة 35 % على الأقل وباللغة الفرنسية	21	35 % على الأقل باللغة العربية
راديو أطلنتيك	تبث البرامج الناطقة بالدارجة المغربية والفصحى، بنسبة الثلث على الأقل وباللغات الأجنبية	21	نسبة الثلث على الأقل من المدة الإجمالية للبث بالدارجة واللغة العربية
إذاعة هيت راديو	تبث البرامج الناطقة أساسا باللغة العربية والفرنسية، وبصفة ثانوية باللغتين الأمازيغية والإنجليزية	21	التزام عام
إذاعة أصوات	تبث برامج الأخبار بشكل متساوي باللغتين العربية والفرنسية وبرامج الخدماتية يتم بث غالبيتها باللغة العربية بما فيها الدارجة المغربية	22	التزام عام
راديو إم إف إم	تبث برامجها ب (تمازيغت/الزيانية) منطقة الأطلس؛ (اللهجة الجبلية الريفية وتمازيغتّ/الزيانية) منطقة الشمال؛ 'الحسانية) منطقة الصحراء؛ (لهجة تشلحيت) منطقة الجنوب	1	التزام خاص حسب اللغة واللهجة المغربية الخاصة بكل منطقة
ميد راديو	يحرص المتعهد على ألا يتم استعمال اللغات بشكل غير منظم وفوضوي	11,5	التزام عام
راديو أزوان	يتم بث البرامج السمعية أساسا باللغتين العربية والأمازيغية وبالحسانية	20	التزام عام

الخدمة	الالتزام	المادة دفتر التحملات	مضمون الالتزام
لوكس راديو	يحرص المتعهد على ألا يتم استعمال اللغات بشكل غير منظم وفوضوي	11,5	التزام عام
راديو مارس	يحرص المتعهد على ألا يتم استعمال اللغات بشكل غير منظم وفوضوي	11,5	التزام عام
إذاعة كاب راديو	تبث البرامج في غالبيتها بالعربية والأمازيغية	24	التزام عام
إذاعة مدينة إم إف إم	يحرص المتعهد على ألا يتم استعمال اللغات بشكل غير منظم وفوضوي	11,5	التزام عام
شبكة راديو بلوس	تبث البرامج الناطقة في أغلبيتها بالعربية أو بالتعابير المحلية الخاصة بتغطية كل خدمة إذاعية	24	التزام عام
U راديو	يلتزم المتعهد باعتماد برمجة تعكس تنوع وتلاحم مقومات الهوية الوطنية والتعددية اللغوية	8	التزام عام
	يتم بث البرامج أساسا باللغات الوطنية واللهجات المغربية	21	

ب- معطيات حول استعمال اللغات في الخدمات السمعية البصرية

حسب الرسالة الجوابية للسيدة رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، (المرجع نفسه) يضم المشهد السمعي البصري الوطني 26 خدمة عمومية، منها 10 خدمات تلفزية و16 خدمة إذاعية، أما العرض المقدم من طرف القطاع الخاص فيتكون من 28 خدمة منها قناة تلفزية واحدة و17 خدمة إذاعية تبث بالتشكيل الترددي "إف إم" و11 خدمة إذاعية على الويب. وتفيد النتائج الإجمالية المحصل عليها انطلاقا من المهمة الاعتيادية للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في تتبع البرامج، أن البرامج المقدمة خلال سنة 2003، تتوزع بين الدارجة المغربية بنسبة 48 في المائة، تليها اللغة العربية الفصحى

بنسبة 23 في المائة، ثم مختلف اللغات الأجنبية بنسبة 13 في المائة، والأمازيغية المعيارية ولهجاتها ب 11 في المائة، فيما تشكل نسبة الحسانية 1 في المائة.

رسم بياني رقم 1: توزيع اللغات المستعملة في 46 خدمة تلفزية وإذاعية

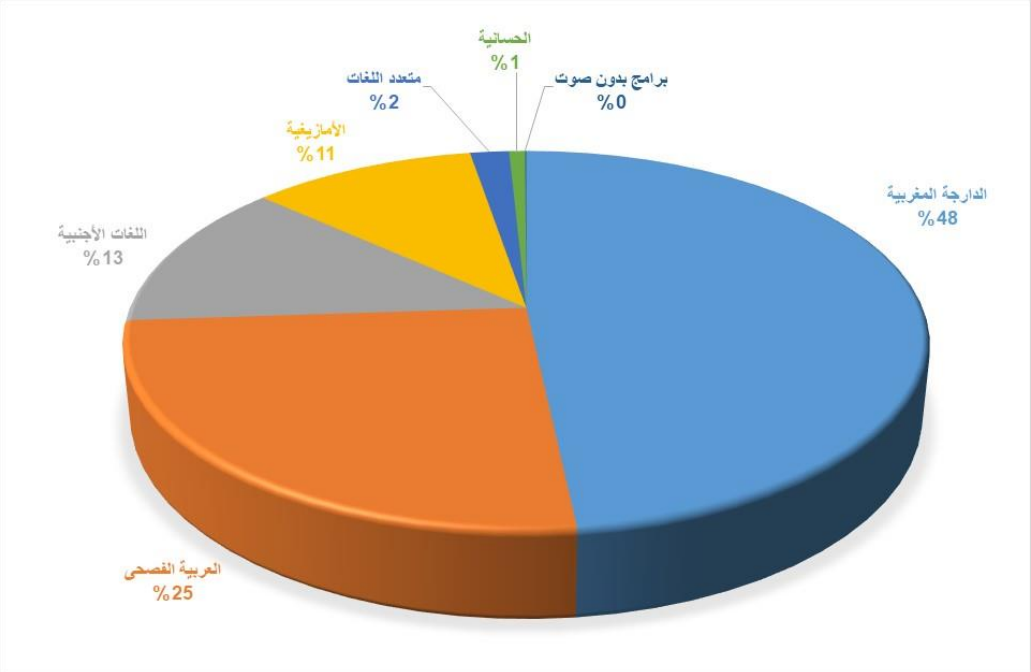

حسب الجدول رقم 1 أعلاه، يتبين أن نسب العربية الفصحى والدارجة والأمازيغية في القناة الثانية تزيد عن 86 بالمائة فيما أن نسبة اللغات الأجنبية لا تزيد عن 17,80%. نفس الشيء بالنسبة للقناة الأولى حيث تزيد نسبة اللغات الوطنية عن 94 في المائة، مقابل 99 في المائة في قناة تمازيغت. وفي قناة السادسة تزيد نسبة العربية الفصحى والدارجة عن نسبة 95 في المائة. وتتنوع اللغات الوطنية في الخدمات الجهوية التابعة للشركة الوطنية بين العربية الفصحى الدارجة والأمازيغية والحسانية كل حسب المناطق التي تغطيها.

بالنسبة للقطاع الخاص، تزيد نسب البرامج الناطقة بالدارجة المغربية والعربية الفصحى في إذاعة أصوات عن نسبة 99%. وفي إذاعة أطلنتيك تبلغ نسبة البرامج الناطقة بالدارجة المغربية والعربية الفصحى 44,05%. تشكل البرامج الناطقة بالعربية أزيد من 98,27% على كاب راديو. يتم بث برامج هيت راديو باللغة العربية والدارجة. تقدم برامج لوكس راديو بالفرنسية بنسبة 95,22%. تتراوح البرامج المقدمة على الإذاعات التابعة لشبكة إم إف إم بالدارجة المغربية بين 90,40% و100,00%. كما تقدم البرامج على الإذاعات التابعة لشبكة

راديو بلوس بالدارجة المغربية والعربية الفصحى بين 54,99% و100,00%. في حين تقدم برامج يو راديو بالدارجة بنسبة 100,00%.

أما في إذاعة شذى إف إم تمثل البرامج الناطقة بالدارجة المغربية والفصحى نسبة 99,59%. كما تمثل هاته البرامج نسبة 92,38% على قناة شذى تي. في التابعة لنفس المجموعة.

معطيات حول الحصص الزمنية للغات والتعابير الموظفة في الخدمات الخمس (مرجع سابق)

جدول رقم 2: الحصص الزمنية للغات والتعابير الموظفة في الخدمات الخمس

اللغة/التعبير	الحجم الزمني	النسب
دارجة مغربية	94 :21 :10	48,89%
عربية فصحى	52 :21 :46	27,13%
أمازيغية	34 :04 :29	17,66%
فرنسية	07 :31 :08	3,90%
حسانية	03 :55 :55	2,04%
إسبانية	00 :45 :40	0,39%
المجموع	193 :00 :08	**%100**

تفيد النتائج التفصيلية المحصل عليها حسب كل خدمة ما يلي:

- في القناة الأولى، جاءت الدارجة المغربية في المرتبة الأولى بما يزيد عن نصف الحصة الزمنية المخصصة لمختلف اللغات والتعابير المستعملة، متبوعة باللغة العربية بأقل من 25 في المائة، والأمازيغية بـ 7 في المائة؛
- في القناة الثانية، بلغت نسبة الدارجة المغربية 80 في المائة من مجموع الحصة الزمنية للغات والتعابير الموظفة، بفارق كبير عن اللغة العربية (13.2 في المائة)، مقابل أقل من 2 في المائة للغة الأمازيغية. ويسجل غياب اللسان الحساني مقابل حضور اللغة الفرنسية بنسبة 5.5 في المائة.

- في قناة "تمازيغت"، جاءت اللغة الأمازيغية أولى بنسبة 94 في المائة من مجموع اللغات والتعابير الموظفة، مقابل 5 في المائة للغة العربية وأقل من 1 في المائة للدارجة المغربية. ويسجل غياب اللسان الحساني واللغات الأجنبية.
- في قناة "العيون الجهوية"، جاءت اللغة العربية واللسان الحساني متقاربة من حيث الحجم الزمني مع أفضلية للغة العربية، مقابل غياب باقي اللغات والتعابير الأخرى.
- في الإذاعة "الوطنية"، جاءت اللغة العربية والدارجة متقاربة من حيث الحجم الزمني مع أفضلية للغة العربية، مقابل غياب باقي اللغات والتعابير الأخرى.

خامسا: السياسة اللغوية في المجال القضائي

تضطلع اللغة في المجال اللغوي بأدوار محورية، ليس فقط باعتبارها وسيلة للتواصل والخطاب والترافع، بل أيضا استنادا إلى كونها قاعدة أساسية من القواعد التي يرتكز عليها أي مجتمع، ومن ثمة فاستحضار هذه اللغة في المرافعات أمام المحاكم وأيضا من خلال الجلسات التي تعقدها والمداولات والأحكام هو بمثابة حضور لهوية الإنسان (أولياس، 2024).

لقد شكل واقع التشرذم الذي كانت تعرفه المنظومة القضائية المغربية الموروثة على عهد الحماية أحد التحديات المطروحة أمام المغرب لتجسيد فكرة استقلال البلاد، في هذا الإطار صدر الظهير الشريف عدد 3-64 الصادر بتاريخ 26 يناير 1965 المتعلق بتوحيد المحاكم المغربية والمغربة والتوحيد، حيث شكل الركيزة الأساسية في توحيد استعمال اللغة العربية، واعتبرها الفصل الخامس من الستور،" وحدها لغة المداولات والمرافعات والأحكام"، وبذلك أسس لمرحلة جديدة بعدما كان العمل في لغة التقاضي مقسما شكلا وجوهرا إلى أكثر من لغة نالت منها اللغة العربية الهامش الضيق في الاستخدام، إذ كانت مقتصرة في الاستعمال أمام القضاء الشرعي الذي كان عربيا صرفا، أو القضاء المخزني متى كان الأمر يتعلق بالترافع أمام القائد أو الباشا في درجته الابتدائية، وفي المقابل ظلت اللغة الفرنسية أو الإسبانية مهيمنتين على الساحة القضائية بالمغرب إلى غاية فجر الاستقلال والتخلص من قبضة المستعمر الأجنبي.(المرجع نفسه، الحسين أولياس مكانة اللغة ضمن المنظومة القضائية – دراسة مقارنة مدعمة باجتهادات قضائية –)

وهكـذا ومـن خـلال هـذا الظهيـر الشـريف أضـحت اللغـة العربيـة هـي اللغـة الرسـمية أمـام القضـاء بمختلـف مسـتوياته وأنماطـه ودرجاتـه، وقـد كـان لقـرار وزيـر العـدل الصـادر بتـاريخ 29 يونيـو 1965 دور فعـال وبـارز في تطبيـق سـريان مقتضـيات الظهيـر الشـريف المشـار إليـه أعـلاه، حيـث شـكل أول خطـوة عمليـة على درب تعريـب مؤسسـة القضـاء، فبمقتضـى هـذا القـرار الـوزاري أصـبحت كـل الإجـراءات الأوليـة بـدءا مـن تكـوين الملـف القضـائي تـتم باللغـة العربيـة، وأصـبحت العلاقـة بـين المتـداعين في المحـاكم على مختلـف مسـتوياتها تجـري بوثـائق معربـة وحـدها، كمـا نجـد أن عمـل الشـرطة القضـائية المختلفـة سـواء رجـال السـلطة أو رجـال الشـرطة التـابعين لـوزارة الداخليـة، وكـذا رجـال الـدرك الملكـي التـابعين للقـوات المسـلحة الملكيـة، أصـبح هـؤلاء جميعـا ملـزمين بتحريـر كـل المحاضـر والقيـام بكـل الإجـراءات المنوطـة بهـم تجـاه المحـاكم المختلفـة بلغـة الـبلاد، أي العربيـة الفصـحى، واضـطر كـل العـاملين في ميـدان القضـاء بعـد هـذه المرحلـة، أي مرحلـة التقاضـي في المحـاكم يسـيرون أعبـاءهم باللغـة الرسـمية، سـواء مـنهم القضـاة أو المحـامون أو كتـاب الضـبط وبـاقي الهيئـة الإداريـة في المحـاكم على اخـتلاف درجاتهـا. نفـس الشـيء بالنسـبة لميـدان الحالـة المدنيـة، حيـث تعتبـر وزارة العـدل الإدارة المشـرفة على مؤسسـة الحالـة المدنيـة، بحيـث كـل تغييـر يقـع في سـجلات الحالـة المدنيـة يعـود إلى اختصـاص القضـاء، مـا عـدا الإسـم العـائلي الـذي يخضـع لإجـراء صـادر عـن الإدارة ممثلـة في عامـل الإقلـيم أو العمالـة، فـإن السـجل الـذي يرجـع إليـه هـو نطـاق المحـاكم، بمعنى أن وزارة العـدل هي المسـؤولة عـن سـجلات الحالـة المدنيـة، وكـل مـا يطـرأ مـن تغييـر يكـون تحـت مسـؤوليتها، وبمـا أنهـا إدارة معربـة فهي بإمكانهـا إلغـاء كـل دخيـل على سـجلات الحالـة المدنيـة، ورفـض كـل مـا يتنـاقض مـع مبـدأ التعريـب، أي أن كـل معلومـة أدرجـت في السـجلات سـواء كـان الأمر يتعلق بالإسم العائلي أو الشخصي أو أي حرف غير الحرف العربي.

الملاحـظ أنـه منـذ 30 شـتنبر 1976، وباعتبـار وزارة الداخليـة الوصـية على سـير الجماعـات الترابيـة التي أصـبح ضـمن اختصاصـها تسـيير مؤسسـة الحالـة المدنيـة في المنطقـة الترابيـة التابعـة لهـا، فإنـه يمكنهـا حـذف كـل حـرف بلغـة غير اللغـة العربيـة باعتبارهـا اللغـة الرسـمية في الـبلاد، فتصـبح وثيقـة الـولادة محـررة ولا تتضـمن معلومـات سوى الحروف العربية، وإن كانت الوثيقة المعتمدة في بطاقة التعريف الوطنية خارج مؤسسة الحالة المدنية.

وفي إطار تعزيز الأساس القانوني للغة التقاضي، جاء القانون المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة المغربية بتاريخ 18 فبراير 2016، نص ضمن المبادئ الموجهة للتنظيم القضائي على أن اللغة العربية هي لغة التقاضي والمرافعات أمام المحاكم وصياغة الأحكام مع مراعاة المقتضيات الدستورية بتفعيل ترسيم اللغة الأمازيغية.

وفي هذا الصدد، وبعدما كانت لغة التقاضي في المغرب هي اللغة العربية، فإنه بعد صدور دستور المملكة لسنة 2011، وتنصيصه على رسمية اللغة الأمازيغية كان لزاما اتخاذ كافة المبادرات الرامية إلى تفعيل المقتضيات الدستورية المذكورة في جميع المجالات ذات الصلة، ومنها على الخصوص التشريع، التعليم، الخدمات العمومية والقضاء...

واعتبارا لذلك تم إعداد مشروع قانون تنظيمي رقم 16-26 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية. يهدف إلى تعزيز التواصل باللغة الأمازيغية في مختلف المجالات العامة ذات الأولوية، باعتبارها لغة رسمية للدولة، ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، وآلية لدعم قيم التماسك والتضامن الوطني.

وبناء على المعطيات المتوصل بها من وزارة العدل في إطار تفاعلها مع المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب، نستعرض أهم المبادرات والإجراءات المتخذة من لدن وزارة العدل لتفعيل السياسات اللغوية.

المبادرات والإجراءات المتخذة في إطار تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

<u>توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة:</u>

تنص التوصية رقم 133 على ضرورة تواصل المحاكم مع المتقاضين بلغة يفهمونها لاسيما اللغة الأمازيغية والحسانية، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- . توفير المعلومة القانونية بما ييسر الوصول إليها وفهمها من خلال دلائل المساطر والمطويات، ووضعها مجانا رهن إشارة العموم بمكاتب الاستقبال بالمحاكم وبأقسام قضاء الأسرة؛
- . توفير الوسائل اللازمة لتسهيل التواصل مع المتقاضين.

التنصيص على تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية من خلال القانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي:

تنص المادة 14 من هذا القانون على أنه:" تظل اللغة العربية لغة التقاضي والمرافعات وصياغة الأحكام القضائية أمام المحاكم، مع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية طبقا لأحكام المادة 30 من القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

تقدم الوثائق والمستندات للمحكمة باللغة العربية، وفي حالة الإدلاء بها بلغة أجنبية، يمكن للمحكمة، تلقائيا أو بناء على طلب الأطراف أو الدفاع، أن تطلب تقديم ترجمة لها إلى اللغة العربية مصادق على صحتها من قبل ترجمان محلف كما يمكن للمحكمة ولأطراف النزاع أو الشهود الاستعانة أثناء الجلسات بترجمان محلف تعينه المحكمة أو تكلف شخصا بالترجمة بعد أن يؤدي اليمين أمامها".

اتفاقية تعاون بين وزارة العدل والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية:

تم توقيع هذه الاتفاقية بتاريخ 22 يونيو 2022، وتعد إطارا عاما للتنسيق، ومرجعا للتعاون بين الطرفين من أجل الإسراع بإدماج اللغة الأمازيغية في منظومة العدالة تنفيذا لمقتضيات المادة 30 من القانون التنظيمي رقم 26.16 السالف الذكر ومن بين أهم مقتضياتها ما يلي:

- -مساهمة المعهد في تكوين موظفي الوزارة والمحاكم في الترجمة إلى الأمازيغية؛
- -التعاون في مجال إدماج الأمازيغية في النصوص القانونية للوزارة؛
- -توفير المعاجم المختصة في مجالات العدل والعدالة؛
- -مواكبة المعهد الوزارة في تمكين موظفيها من اللغة والثقافة الأمازيغيتين.

إدماج الأمازيغية في قانون الجنسية المغربية:

في إطار التفاعل الإيجابي لوزارة العدل مع مقترح القانون رقم 5.150.22 المقدم من لدن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب، تم بموجب القانون رقم 08.23 الصادر في 10 فبراير 2023 تتميم الفصل 11 من الظهير الشريف رقم 1.58.250 بسن قانون الجنسية المغربية، وذلك بإضافة المعرفة باللغة

الأمازيغية، إلى جانب اللغة العربية أو إحداهما ضمن الشروط المطلوبة في الراغب في الحصول على الجنسية المغربية.

تعيين مساعدات ومساعدين اجتماعيين بالمحاكم سنة 2022:

لتيسير ولوج المواطنات والمواطنين المتحدثين باللغة الأمازيغية لخدمات مرفق العدالة، تم تعيين 100 مساعدة ومساعد اجتماعي بمختلف محاكم المملكة يتحدث أغلبهم اللغة الأمازيغية، كما تم أيضا وضع عون استقبال رهن إشارة مصلحة كتابة الضبط، أوكلت إليه مهمة التواصل والترجمة وإرشاد المرتفقين باللغة الأمازيغية مع تسجيل معطيات المرتفقين بسجل خاص.

إحداث مركز نداء بوزارة العدل:

هو خدمة تروم إرساء أسس للتواصل بين المواطنين وكافة الفاعلين في منظومة العدالة، من خلال توجيههم وإرشادهم حول مختلف الخدمات التي تقدمها وزارة العدل، ويأتي اهتمام وزارة العدل بتطوير الخدمات المقدمة عن بعد تكريسا لمسار رقمنة الإدارة القضائية، كما يوفر هذا المركز أطرا للإجابة عن استفسارات المواطنات والمواطنين باللغة الأمازيغية وباقي اللغات.

وحسب الإحصائيات الدورية لنشاط هذا المركز لثلاثة أشهر الأولى من هذه السنة، فقد تلقى ما مجموعه 266 مكالمة باللغة الأمازيغية، تم التواصل مع أصحابها وتقديم كل الإرشادات والتوجيهات عن تساؤلاتهم واستفساراتهم.

اعتماد مخطط عمل لتنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بالمحاكم (2022-2029):

تم إعداد هذا المخطط من طرف الهيئة المشتركة للتنسيق في مجال الإدارة القضائية، بين السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة، وهو مقسم إلى 7 مراحل أساسية، بدأ العمل به عبر ثلاث محاكم نموذجية، تم اختيارها بناء على اللهجة المتحدث بها في المنطقة الترابية، وهي الحسيمة وميدلت وتارودانت، ثم عممت التجربة على محاكم أخرى تتواصل أغلب ساكنتها باللغة الأمازيغية، وتم السهر على تعميمه على جميع محاكم المملكة، بشكل تدريجي، من خلال العمل على التوجيه والإرشاد والاستقبال في مكاتب الواجهة وأقسام قضاء الأسرة وخلايا التكفل بالنساء والأطفال

ضحايا العنف، عبر تأمين استعمال اللغة الأمازيغية على مستوى إجراءات التحقيق، فضلا عن إجراءات المحاكمة، وتأهيل الموارد البشرية بالمحاكم .

وتبعا لذلك، فقد تم اعتماد الموظف الوسيط الذي يتكفل بمرافقة المتقاضين والوافدين على المحكمة الذين يجدون صعوبة في الاندماج السلس في منظومة ولوجيات المحكمة بمفهومها العام للتواصل معهم ومرافقتهم إلى حين قضاء الإجراءات المرغوب فيها والتواصل معهم عن بعد عند الاقتضاء.

ولهذه الغاية قامت وزارة العدل بوضع رهن إشارة كتابة الضبط بالمحاكم عون استقبال خاص، توكل إليه مهام التواصل والترجمة وإرشاد المرتفقين باللغة الأمازيغية مع تسجيل معطيات المرتفقين بسجل خاص، كما تم تأمين التشوير بهذه المحاكم النموذجية بحروف تيفيناغ الموحدة وفق المعايير المعتمدة في هذا المجال، وفي هذا السياق تم تفويض اعتماد مالي بقيمة 78.300,00 درهم للمديرية الفرعية الإقليمية بالحسيمة، واعتماد مالي آخر بقيمة 70.000,00 درهم للمديرية الفرعية الإقليمية بالرشيدية لتغطية نفقات شراء وتركيب لوحات التشوير باللغة الأمازيغية.

وفي إطار الاستفادة من دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية، وضعت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة رهن إشارة وزارة العدل خمس سيارات كهربائية من أجل تسهيل تنقل المساعدات والمساعدين الاجتماعيين إلى المناطق النائية والجبلية لتوعية وتوجيه السكان الناطقين باللغة الأمازيغية في الميدان القانوني والقضائي.

كما تم إدراج اللغة الأمازيغية في الهوية البصرية لوزارة العدل، حيث اعتمدت الترجمة في جميع المطبوعات والوسائل التواصلية، وقد تم رصد مبلغ 1.200.000,00 درهم لتغطية نفقات خدمات، والتصميم والطباعة المختلفة.

المبادرات والإجراءات المتخذة في إطار الانفتاح على اللغات الأجنبية:

اتجهت وزارة العدل في السنوات الأخيرة إلى توظيف أطر في تخصصات لغوية متعددة (الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، الإسبانية)، وذلك في إطار انفتاحها على اللغات الحية ودعم السياسة اللغوية، في مجال العدل وتتجلى أهمية ذلك في عدة جوانب من بينها: التعامل مع الوثائق القانونية الدولية حيث تحتاج الوزارة إلى

ترجمة دقيقة للوثائق القانونية ومشاريع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والأحكام القضائية الأجنبية الصادرة بلغات متعددة، بما يضمن التواصل الدولي والتعاون القضائي ويعزز من قدرة الوزارة على التفاوض والتفاعل بفعالية في السياقات الدولية و يعزز من القدرة على التعامل مع القضايا ذات الطابع الدولي بطريقة تتماشى مع المعايير العالمية، الأمر الذي يمكن كذلك من تقديم خدمات قانونية للمواطنين والمقيمين الذين يتحدثون لغات أجنبية، ويسهل عليهم الوصول إلى العدالة وفهم حقوقهم وواجباتهم، بمن فيهم المستثمرون الأجانب والشركات الدولية الذين يتطلب التواصل معهم الإلمام بلغتهم الأمر الذي يعزز مناخ الاستثمار ويسهل عملية التجارة الدولية.

سادسا: دور الاجتهاد القضائي في تعزيز التعددية اللغوية

في إطار تعزيز التعددية اللغوية بالمغرب، واستنادا إلى الأحكام الدستورية التي تلزم الإدارات والمؤسسات العمومية على استعمال اللغات الرسمية للبلاد، اهتدى القضاء الإداري المغربي في العديد من أحكامه إلى التأكيد على رسمية اللغة العربية أو الأمازيغية ووجوب استعمالها، ونورد في هذا الصدد بعضا من هذه الأحكام على سبيل المثال لا الحصر:

الاجتهاد القضائي قبل دستور 2011

قرار محكمة النقض عدد 1579 بتاريخ 17 يونيو 1992، الذي جاء فيه ما يلي: "إن من حق المحكمة بل من الواجب عليها الرجوع إلى وثيقة قدمت لها بصفة قانونية لمعرفة مضمونها مادام آنست من نفسها القدرة على فهمها دون الاستعانة بمترجم ومادام أن اللغة العربية هي مطلوبة في المرافعات وتحرير المذكرات لا في تحرير العقود والاتفاقات (هيئة المحامين بالدار البيضاء، 1992).

يستشف من هذا القرار أنه بقدر ما أنه انتصر للغة العربية باعتبارها هي الأساس في صياغة وتقديم المذكرات والحجج أمام القضاء، فإنه بخصوص مسألة صياغة الوثائق المرفقة بالمذكرات بلغة أجنبية غير اللغة العربية فقد تعامل بنوع من المرونة، وأجاز الأخذ بالوثائق المحررة باللغة الأجنبية ما دام يمكن للقاضي استنساخ المضمون وفهمه، وهذا ما أقرته.

نفس التوجه أخذت به محكمة النقض عدد 1346 بتاريخ 23 دجنبر 2005، الملف عدد 87/3/1/2002، جاء فيه:" حيث تنعى الطاعنة على القرار المطعون فيه خرق قانون المغربة والتوحيد والتعريب، وقانون المسطرة المدنية والدستور وحقوق الدفاع، وذلك أنها أثارت كون الوثائق المرفقة بالمقال الافتتاحي غير محررة باللغة العربية وأن القاضي الابتدائي لم يأمر بترجمتها لتلك اللغة، وأن قانون 1965 المتعلق بالمغربة والتعريب، وكذا الدستور المغربي وحقوق الدفاع توجب أن تكون جميع المذكرات والوثائق المدلى بها أمام القضاء محررة باللغة العربية، وأن مقتضيات الدستور تعتبر من النظام العام ويجب الالتزام بها وعدم مخالفتها من طرف القضاء بصفة تلقائية...وما ذهب إليه القرار أن قانون المغربة لا يتضمن ما يفيد ترجمة الوثائق هو تفسير خاطئ إذ أن القانون يكمل بعضه البعض الآخر، ومحكمة الاستئناف بردها الدفوع التي أثارتها الطاعنة تكون قد خرقت عدة نصوص تشريعية وعرضت قرارها للنقض" (الكشبور، 2010).

حكم إدارية الرباط رقم 2100 بتاريخ 2007/10/25، ملف عدد 05/07/583، والذي جاء في قاعدته بأن، "إقدام الوزير الأول على إصدار منشور باللغة الفرنسية يشكل خطأ مرفقيا تسأل الدولة عن الأضرار المترتبة عنه".

الاجتهاد القضائي بعد دستور2011

الملاحظ، أنه بعد إصدار دستور 2011، استمر القضاء الإداري المغربي في استقبال نوع جديد من المنازعات التي تنصب على استمرار اعتماد الإدارة المغربية محررات باللغة الفرنسية عوض اللغة العربية أو اللغة الأمازيغية.

في هذا الصدد، صدر عن المحكمة الإدارية بالرباط، حكم تحت رقم 4076 في الملف عدد:197-7113-2013، ما يلي: ...حيث إن تحرير مقرر اللجنة الوطنية للنظر في الطعون الضريبية باللغة الفرنسية لا يمكن أن يشكل سببا لإبطاله، طالما أن وجوب استعمال اللغة العربية يقتصر على المرافعات والأحكام دون باقي الوثائق ومنها المقرر المطعون فيه كما أن مثيرة الدفع المتصل بذلك قد استوعبت مضمون المقرر المذكور بدليل مناقشتها لموضوعه وإبدائها لأوجه دفاعها بخصوص ما تضمنه فضلا على أنه يمكن للمحكمة إذا آنست في نفسها القدرة على استيعاب مضمون الوثيقة المحررة بلغة أجنبية أن تستعمل سلطتها في ذلك دون الاستعانة بترجمان ما دام لم يقع أدنى تشكك في تفسير أو تأويل الوثيقة وفقا لما أكدته محكمة النقض

بمقتضى قرارها عدد: 42 المؤرخ في 2/1/2010، ملف إداري عدد 639/4/1/2009 مما يبقى معه ما أثير بهذا الصدد غير مرتكز على أساس سليم".

وفي حكم آخر صادر عن المحكمة الإدارية بالرباط، تحت رقم 1061 في الملف عدد 23/7113/2015، حيث إن ..... من مدى مخافة القرار المطعون فيه للقانون يقتضي بيان ما إذا كان هناك نص قانوني يلزم الإدارة باستعمال اللغة العربية في مراسلاتها الموجهة إلى مرتفقيها، وفي هذا الصدد، وبالرجوع إلى المقتضيات الدستورية ذات الصلة نجد أن الفصل الخامس من الدستور ينص على أنه. "تظل العربية اللغة الرسمية للدولة، وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها..."، بما يعني ذلك أن اعتبار العربية لغة رسمية للدولة مؤداه استعمالها من قبل مرافقها في تواصلها مع مرتفقيها، وأنه من مظاهر حمايتها وتنمية استعمالها اعتمادها المراسلات والوثائق الصادرة عنها، كما أن قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية المكرسة دستوريا من خلال الفصول 154-155-157، تقتضي تقريب الإدارة من المواطنين وتسهيل التواصل معهم من خلال استعمال اللغة العربية في المجالات التي ترتبط بعلاقات الإدارة مع مرتفقيها من قبيل المراسلات والوثائق والمذكرات الإدارية، وأنه اعتبارا للقيمة القانونية للمقتضيات الدستورية المذكورة تبقى الإدارة ملزمة بالتقيد بها، وفي النازلة فإن تمسك الطاعن بترجمة الإنذار الموجه إليه إلى اللغة العربية، ورفضها ذلك يجعل قرارها بهذا الخصوص مخالفا لمقتضيات دستورية شرعت من أجل تنزيلها وليس من أجل اعتبارها مبادئ تفتقد إلى عنصر الإلزام، الأمر الذي يبقى معه القرار محل الطعن والحال ما ذكر مشوبا بالتجاوز في استعمال السلطة ومآله الإلغاء مع ترتيب الأثار القانونية على ذلك".

لكن يبقى السؤال مطروحا حول التقعيد الدستوري للعربية والأمازيغية كلغتين رسميتين للدولة، ومدى اعتبارهما مظهرا من مظاهر السيادة بصفة مطلقة، أم أن هناك استثناءات يمكن أن ترد عليهما؟ وهل من الممكن أن تعتبر الدولة بمثابة المتنازلة عن سيادتها عندما تستعمل لغة أجنبية في التواصل مع مرتفقيها، أو مع دولة أخرى؟ (العلمي، 2024):

- قرار المحكمة الإدارية بالرباط الحكم رقم 4550 الصادر في الملف عدد 846/7110/2017، بتاريخ 20 أكتوبر 2017، الذي في حيثياته ما يلي:" حيث إن الثابت من الفصل الخامس

من الدستور أن العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها، وتعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء.

وحيث إنه استنادا إلى ذلك، فإن الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بجميع مرافقها تكون ملزمة باستعمال اللغة العربية والأمازيغية في جميع تصرفاتها وأعمالها، من بينها اعتمادها في تحرير قراراتها وعقودها ومراسلاتها وسائر الوثائق المحررة بمناسبة تدبير جميع المرافق التابعة لها، سواء كانت داخلية أو موجهة للعموم، وفي جميع حالات التواصل والتخاطب الكتابي والشفهي بأي وسيلة كانت مع المغاربة والأجانب، سواء داخل التراب الوطني أو خارجه من قبل ممثلي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والإدارات العمومية التابعة بصفتها هاته، في الحالات التي يكتسي فيها الأمر طابعا رسميا علنيا، فضلا على ما يتعين على الدولة القيام به من إجراءات وتدابير بغاية حماية اللغة العربية وتطويرها وتنمية استعمالها وفقا للمقطع الأول من الفصل الخامس أعلاه.

وحيث إنه تأسيسا على ما ذكر، فإن إصدار وزير(...) لقرار محرر باللغة الفرنسية مؤثر في المركز القانوني للطاعنة يعد عملا مخالفا لقواعد الدستور، وهو بذلك مشوب بعيب المخالفة الجسيمة للقانون، ذلك أن اللغة الرسمية المقررة بنص دستوري تعد مظهرا من مظاهر سيادة الدولة في بعدها الثقافي والتاريخي ذي الامتداد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، لذلك فإن استعمال الإدارة للغة أجنبية بديلة عن اللغة الرسمية في المجالات المذكورة أعلاه يشكل تنازلا عن هذه السيادة في أبعادها المشار إليها، وانتهاكا لإرادة المواطنين المجسدة بنص الدستور الذين اختاروا العربية والأمازيغية لغتين لمخاطبتهم من قبل الدولة وجميع المرافق العمومية الأخرى، كما أنه تصرف لا يمكن تبريره بأي مسوغات واقعية أو قانونية جدية، لأن الحاجة للانفتاح على مختلف الثقافات بما تشمل عليه من لغات والحرص على تعلمها وتعليمها إلى جانب اللغتين الرسميتين في إطار توسيع وتنويع المبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم، حسب ما ورد بديباجة الدستور، لا يتم قطعا عن طريق إحلال هذه اللغات بديلة عن اللغة الرسمية، ومن ثم فإن استعمال اللغة الفرنسية من قبيل الإدارات العمومية المغربية يعد عملا مخالفا للدستور، لأن اللغة المذكورة غير منصوص على استعمالها الرسمي بأي نص قانوني، فضلا على أنها لا تمثل

أي مظهر من مظاهر الهوية المغربية ماضيا وحاضرا وليس لها أي امتداد تاريخي بالمغرب ذي بعد وطني مشروع.

وحيث إنه تأسيسا على ما ذكر يكون القرار المطعون فيه المحرر بغير اللغة الرسمية مشوبا بعيبي مخالفة القانون والشكل، مما يجعله متسما بتجاوز السلطة ويتعين تبعا لذلك الحكم بإلغائه.

- حكم صادر عن إدارية الرباط، قضى بإلغاء أمر إداري لتحريره بلغة أجنبية (الفرنسية قضية هدى الشاهدي الوزاني ضد وزارة الصحة، حكم رقم 3792 بتاريخ 2017/10/20 في الملف عدد 2017/7110/845).

- جاء في حكم صادر عن إدارية الرباط ومؤيد استئنافيا: بأن استعمال الفرنسية من قبل الإدارة المغربية هو عمل غير مشروع (حكم إدارية الرباط عدد 2211 بتاريخ 2017/6/02 في الملف عدد 2017/7112/439، ومؤيد استئنافيا بتاريخ 2018/01/31 تحت رقم 256 في الملف عدد 2017/7206/1631).

- المحكمة الإدارية بالرباط الحكم رقم: 4752 في الملف عدد 773-7110-2018 بتاريخ 12 نونبر 2018 الذي جاء فيه: "وحيث إنه لئن كان الدستور ينص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، فإن تحرير القرار المطعون فيه باللغة الفرنسية تم بناء على مراسلة محررة باللغة الفرنسية وجهت إلى المكتب المدعى عليه من طرف المدعية، وبالتالي فإن المدعية تكون بمراسلتها للمكتب المذكور باللغة الفرنسية قد اختارت بذلك لغة التواصل الإداري، مما تكون معه وسيلة الطعن هذه غير مؤسسة". كما اعتبرت نفس المحكمة في حكم آخر، بأن المشارك في طلب العروض المحرر باللغة الفرنسية، والذي يطعن في قرار إقصائه بعلة عدم استعمال اللغة العربية من طرف الإدارة في إصدار طلب العروض، يعتبر بأنه قد اختار لغة التعاقد مع الإدارة، عندما استجاب للمشاركة في طلب العروض المحرر باللغة الفرنسية، وبذلك يكون ما بني عليه الطعن غير مؤسس.

- حكم إدارية الرباط 4110 بتاريخ 2018/10/01، ملف 2018/7110/642، إلغاء القرار المطعون فيه بالإلغاء لتحريره باللغة الفرنسية؛ قضية الدكتورة حفيظة بوجحير ضد الخزينة العامة للمملكة.

- حكم إدارية الرباط رقم 1152 بتاريخ 2019/3/21، ملف رقم 2019/7110/19، بقضية فردوس بوكمزة ضد وزارة الصحة بإلغاء القرار المطعون فيه – من بين الحيثيات "... أمام تشبث الطاعنة بضرورة مخاطبتها باللغة الرسمية للبلاد وعدم جواب الإدارة يجعل هذا القرار الضمني مخالفا لأحكام الدستور وللمناشير الصادرة بخصوص إلزامية استعمال اللغة العربية، وحيث... يبقى القرار المطعون فيه مشوبا بعيب مخالفة القانون ويتعين التصريح بإلغائه."

خلاصة القول، يستشف من الأحكام القضائية السالفة الذكر أن القضاء الإداري المغربي أبطل وثائق وقرارات إدارية محررة بلغة أجنبية بعد اعتباره أن عدم التزام المرفق العمومي باستعمال اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية يجعل قراراتها مشوبة بعيب المخالفة الجسيمة للقانون، وانتهاكا لإرادة المواطنين المجسدة بنص الدستور، فضلا عن كون اللغة الأجنبية غير منصوص على استعمالها الرسمي بأي نص قانوني.

وهو ما دفع رئيس الحكومة المغربية إلى إصدار منشور يلزم من خلاله "الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية بجميع مرافقها باستعمال اللغة العربية أو اللغة الأمازيغية أو هما معا، في جميع تصرفاتها وأعمالها، وقراراتها وعقودها ومراسلاتها وسائر الوثائق، سواء كانت وثائق داخلية أو موجهة للعموم" (رئيس الحكومة المغربية، 2018).

الجزء الرابع: الآليات المؤسساتية للسياسة اللغوية بالمغرب

تتعدد الآليات المؤسساتية لوضع وتنفيذ السياسة اللغوية بالمغرب، حيث يمكننا التمييز في هذا الصدد، بين الآليات ذات البعد الاستراتيجي التي تساهم في وضع السياسة اللغوية وتوجيهها، ويتعلق الأمر ب:

- المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- أكاديمية محمد السادس للغة العربية؛
- المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛

وهناك آليات أخرى، خول لها المشرع مهام ذات وظيفة تدبيرية تهم تأطير تنفيذ السياسة اللغوية في مجال معين أو بالنسبة للغة أو لغات معينة، ونخص بالذكر هنا الهيئات التالية:

- الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري؛
- الهيئة الخاصة بالحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية الأخرى؛
- الهيئة الخاصة بتنفيذ استعمال اللغات الأجنبية والترجمة.

أولا: الآليات ذات البعد الاستراتيجي

المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية

بموجب الظهير الشريف رقم 1.20.34 صادر في 5 شعبان 1441 الموافق 30 مارس 2020 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 16-04 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، تم إحداث المجلس المذكور الذي أوكل إليه المشرع الدستوري مسؤولية تدبير الشأن اللغوي والثقافي. وحدد الفصل الخامس من الدستور مهمته على وجه الخصوص في حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعاً معاصراً.

يضطلع المجلس الوطني بمهام جد حيوية، تتمثل في:

- اقتـراح التوجهـات الاسـتراتيجية للدولـة فـي مجـال السياسـة اللغويـة والثقافيـة، والسـهر علـى انسـجامها وتكاملهـا، ولا سـيما مـا يتعلـق منهـا بحمايـة وتنميـة اللغتـين الرسـمتين العربيـة والأمازيغيـة وكذا الحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية الثقافية المغربية،
- تنمية الثقافة الوطنية والنهوض بها في مختلف تجلياتها؛
- حفظ وصون التراث الثقافي المغربي وتثمينه؛
- تيسير تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم؛
- المسـاهمة في تتبـع تنفيـذ هـذه التوجهـات بتنسـيق مـع السـلطات والهيئـات المعنيـة. (المـادة 3 مـن القانون التنظيمي رقم: 16-04 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة، مرجع سابق).

وبخصـوص تركيبـة المجلـس الـوطني، فهـو يتـألف عـلاوة على رئيسـه الـذي يعـين بظهير شـريف لمـدة خمـس سـنوات قابلـة للتجديـد مـرة واحـدة مـن تسـعة وعشـرين (29) عضـواً. مـع العمـل على احتـرام مبـدأ المناصـفة كمـا هـو منصوص عليه في الفصل 19 من الدستور. ويتوزعون كما يلي: (المرجع: الباب الثالث، المادة 6)

أ- فئة الخبراء، عددهم (6) يعينهم جلالة الملك اعتبارا لكفاءتهم ومؤهلاتهم العلمية والفكرية.

ب- فئة الأعضاء الذين يمثلون المؤسسات والهيئات التالي بيانها وعددهم تسعة (9).

1) <u>مسؤولو مؤسسات المجلس الوطني وهيئاته:</u>

- مدير أكاديمية محمد السادس للغة العربية؛
- مدير المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛
- مدير الهيئة الخاصة بالحسانية واللهجات والتعبيرات الثقافية المغربية الأخرى؛
- مدير الهيئة الخاصة بالتنمية الثقافية وحفظ التراث؛
- مدير الهيئة الخاصة بتنمية استعمال اللغات الأجنبية والترجمة.

2) <u>ممثلو المؤسسات الوطنية التالية:</u>

- ممثل عن المجلس الوطني لحقو ق الإنسان؛
- ممثل عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- ممثل عن أكاديمية المملكة المغربية؛
- مثل عن المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية.

ت- فئة ممثلي الادارات العمومية. يعينون بمرسوم.

ث- فئة ممثلي الجامعات ومؤسسات التكوين في مجال المهن الفنية يعينان بمرسوم.

ج- فئة ممثلي الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، وعددهم ثمانية (8) أعضاء يراعى في اختيارهم الكفاءة والمؤهلات العلمية والفكرية والخبرة والتجربة المشهود لهم بها في مجال اختصاصات المجلس الوطني.

يلاحظ من خلال تنوع تركيبة المجلس الوطني أن هدف المشرع من تنويع وتجميع كل المؤسسات والهيئات التي تعنى بالثقافة واللغة، هو البحث عن الانسجام والتكامل في مجال السياسات اللغوية والثقافية والذي يعد اليوم محورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، كما أن الاختصاصات المخولة إليه، تظهر أهميته الاستراتيجية، خاصة على مستوى بلورة التوجهات الكبرى للسياسات العمومية المتعلقة باللغة والثقافة، والسهر على انسجامها وتكاملها وصيانة مكوناتها للنهوض بالثقافة المغربية (عنترة، 2023).

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

يعتبر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي مؤسسة دستورية أحدثت بموجب القانون رقم 12-105 الصادر بتاريخ 16 ماي 2014، وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 168 من الدستور، ليحل محل المجلس الأعلى للتعليم.

تتحدد مهمة المجلس الأعلى في التفكير الإستراتيجي في قضايا التربية والتكوين والبحث العلمي من خلال إبداء الرأي في القضايا ذات الصلة بالاختيارات الوطنية الكبرى، والتوجهات العامة، والبرامج والمشاريع ذات الأهمية الخاصة المتعلقة بقطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي، وإعداد دراسات وأبحاث بشأن كل مسألة تهم التربية والتكوين والبحث العلمي، أو تتعلق بتسيير المرافق العمومية المكلفة بها، وإنجاز تقييمات

شـمولية أو قطاعيـة أو موضـوعاتية للسياسـات والبرامج العموميـة في مجـالات التربيـة والتكـوين والبحـث العلمي ونشر نتائجها.

واعتبـار ا لكـون لغـة التـدريس أهـم الإشـكالات التي تطـرح أمـام أي إصـلاح لمنظومـة التربيـة والتكـوين، فقـد أصـبح تدخل المجلس أساسيا في التنظير للمسألة اللغوية في التعليم المغربي، وقد تمثل ذلك في المحطات التالية:

ندوة تدريس اللغات وتعلمها في منظومات التربية والتكوين

بتـاريخ 20 و21 أكتـوبر 2009 نظـم المجلـس الأعلـى للتربيـة والتكـوين والبحـث العلمـي نـدوة تـدريس اللغـات وتعلمهـا في منظومـات التربيـة والتكـوين مقاربـات تشخيصـية واستشـرافية، دشـنت هـذه النـدوة أول نقـاش رسـمي للسـؤال اللغـوي بـالمغرب، وتعـد تتويجـا لتقريـر المجلـس الأعلى لسـنة 2008 الـذي خلـص إلى غيـاب سياسـة لغويـة وطنيـة واضحة رغـم أن الميثـاق اقترح مشـهدا لغويـا متنوعـا تحكمـه روابـط التفاعـل الإيجـابي بـين اللغـات "المجلـس الأعلـى للتعلـيم 2009 ص 45 "، وهكـذا اسـتطاع المجلـس نقـل الملـف اللغـوي في المدرسـة مـن إطـاره العـام إلى إطـار تشخيصـي إجرائـي مـن خـلال البحـث والتـداول في التـدابير البيداغوجيـة التي يجـب اتباعهـا في تدريس اللغات للتمكن من الكفايات اللغوية تواصلا وقراءة وتعبيرا شفهيا وكتابيا "المجلس الأعلى للتعليم".

وقـد استضـاف المجلـس في محاولـة لمقاربـة هـذه الإشـكالية والإجابـة عنهـا خبراء مغاربـة وأجانـب في مجـال تـدريس اللغـات بغيـة البحـث عـن سـبل الرقـي بمسـتوى الكفايـات اللغويـة، والتـي تتشـكل أساسـا مـن الدراسـات التشخيصـية والموضـوعاتية، وتنظـيم الورشـات المخصصـة حسـب اللغـات العربيـة والأمازيغيـة والأجنبيـة المعتمـدة في المنظومـة التربويـة، إلى جانـب ورشـة التكـوين المهني والورشـة الأفقيـة للغـات والدراسـة المقارنـة لنمـاذج من التجارب الدولية.

الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم

أصدر المجلس في نسخته الثانية "الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015 – 2030، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء.

تلخص هذه الرؤية تصور المجلس كيفية النهوض بالمدرسة المغربية باعتبارها خارطة طريق للرفع من مردوديتها وجودتها من خلال إعادة النظر في مهن التربية والتكوين، وفي المناهج والبرامج والطرائق البيداغوجية واعتماد هندسة لغوية جديدة ترتكز على التعددية اللغوية والتناوب اللغوي.

مشروع المرسوم المتعلق بتحديد تطبيقاته الهندسة اللغوية بالتعليم المدرسي والتكوين المهني والتعليم العالي

بناء على مقتضيات المادة الثانية من القانون رقم:12- 105 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التي تنص على إبداء المجلس لرأيه لفائدة الحكومة والبرلمان، بشان مشاريع ومقترحات القوانين والقوانين التنظيمية والنصوص التنظيمية، واستجابة لطلب الرأي الذي أحيل على السيد رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي من طرف السيد رئيس الحكومة بتاريخ 29 يوليوز 2021، بشان مشروع مرسوم بتحديد تطبيقات الهندسة اللغوية بالتعليم المدرسي والتكوين المهني، والتعليم العالي، قدم المجلس رأيه (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2021)، الذي تضمن مجموعة من الاقتراحات والتوصيات تندرج في إطار الإسهام في تدقيق مكونات ومقتضيات مشروع المرسوم؛ وفي تقوية انسجامه وتجاوبه مع المرجعيات الأساسية لإصلاح المنظومة الوطنية التربوية، وجعله مستوفيا للعناصر اللازمة لتحديد التطبيقات التي يستهدفها، أخذا بعين الاعتبار أهمية الموضوع الذي يتناوله مشروع المرسوم، وأثره الحاسم في مسار الإصلاح التربوي.

وتتوزع توصيات واقتراحات المجلس إلى ملاحظات عامة، تهم شمولية مكونات مشروع المرسوم وأخرى تتعلق ببعض مضامين المواد.

وفيما يلي التوصيات الواردة في رأي المجلس الأعلى للتربية للتكوين والبحث العلمي (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2021).

- إدراج مجموع مكونات القطاع النظامي للمنظومة المعنية بالهندسة اللغوية؛
- الإحالة على القانون - الإطار - في كل ما يتعلق بالمرتكزات والمبادئ التي تنبني عليها تطبيقات الهندسة اللغوية.
- تحديد المفاهيم الأساسية للهندسة اللغوية الواردة في النص التنظيمي.

- إبراز التطبيقات التي ستعتمد لتفعيل الهندسة اللغوية المحددة في المرسوم وتحديد آلية اعتمادها.
- تحديد الآجال القصوى لتنفيذ التدابير الإجرائية للهندسة اللغوية؛
- تدقيق الهندسة اللغوية وتطبيقاتها في التكوين المهني؛
- إدراج مبدأ التناوب اللغوي في الهندسة اللغوية للتعليم العالي؛
- تحديد أهم التدابير التي ستعتمد لتفعيل الهندسة اللغوية؛
- إضفاء الصبغة التنظيمية والإجرائية على مبدأ التشاور مع الشركاء؛
- تعزيز انسجام عنوان المرسوم ومكوناته؛
- استكمال لائحة النصوص التشريعية المتعلقة بهذا المرسوم.

وفيما يتعلق بمستلزمات تفعيل المرسوم أوصى المجلس ب:

- ربط تطبيقات الهندسة اللغوية بمنظور شمولي لمراجعة المناهج والبرامج والتكوينات؛
- الإعداد أو المراجعة الشمولية للترسانة القانونية المرتبطة بأجرأة الهندسة اللغوية.

يبدو من خلال هذه المحطات الثلاث أن تدخل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في المسألة اللغوية محدد أساسي لمستقبل التداول اللغوي بالمغرب.

أكاديمية محمد السادس للغة العربية

أشار الميثاق الوطني للتربية والتكوين في دعامته (9) إلى إحداث أكاديمية اللغة العربية ابتداء من 2000-2001، لتصبح مؤسسة وطنية ذات مستوى عال، مكلفة بالتدبير اللغوي وتطبيقه وتقديمه بشكل مستمر، وتضم تحت سلطتها المؤسسات والمراكز الجامعية المهتمة بتطوير اللغة العربية.

وبموجب القانون رقم 10.02 المتعلق بإنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية (الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، 2003). تم إحداث الأكاديمية، باعتبارها مؤسسة وطنية ذات مستوى عال، تتكفل بإعداد

مشروع لغوي وتربوي مستقبلي طموح، يهدف إلى النهوض باللغة العربية وتقويتها في التعليم والثقافة والعلم والحياة. (المرجع نفسه، القانون رقم 10.02، الديباجة).

وحسب نفس القانون، تعتبر أكاديمية محمد السادس للغة العربية، هيئة وطنية مرجعية عليا في مجال النهوض باللغة العربية، وضمان تطورها ومواكبتها للمستجدات في البحث العلمي واللغوي والتربوي والتكنولوجي، والحرص على سلامة استعمالها وضبط قواعدها، والحث على تعميم استعمالها في جميع المرافق العامة.

وتتولى لهذه الغاية، بتعاون وتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية والمؤسسات والهيئات المختصة إنجاز المهام التالية: (المرجع نفسه، الفصل الأول).

1) السهر على تطوير نظام اللغة العربية النحوي والمعجمي والتوليدي، والقيام من أجل ذلك بالبحوث والدراسات اللسانية الضرورية؛

2) القيام لفائدة قطاع التربية والتكوين بمختلف مستوياته بالدراسات والأبحاث الهادفة إلى تسيير استعمال اللغة العربية وضبطها، وإصلاح مناهج تدريسها، وتطوير الوسائل التعليمية المتعلقة بها والإسهام في تعريب البرامج الدراسية.

3) الإسهام في مجهود توحيد المصطلحات العربية والعمل على إقامة قواعد المعطيات وبنوك للنصوص والوثائق المرجعية في ضبط الاستعمالات المختلفة للمصطلحات؛

4) وضع معاجم لغوية عصرية عامة ومعاجم متخصصة رهن إشارة المستعملين والدارسين في سائر المجالات العلمية؛

5) إعداد مشاريع وبرامج علمية للتشجيع على استعمال اللغة العربية بكيفية سليمة وجعلها أداة من أدوات التواصل في سائر قطاعات النشاط الإداري والاقتصادي والاجتماعي، والسهر على تنفيذها بتنسيق وثيق مع الجهات المختصة؛

6) الإسهام في تكوين متخصصين يتقنون مختلف العلوم والتقنيات باللغة العربية وبلغات أخرى تكون من بينهم أطر تربوية عليا ومتوسطة؛

7) القيام بترجمة المؤلفات الأجنبية المرجعية، وإنتاج مؤلفات علمية وتقنية متخصصة، وتحسين التراث اللغوي العربي، وإغنائه؛

8) اقتراح التشريعات والتوجيهات اللغوية الهادفة إلى تقنين استعمال اللغة العربية وضبطها وتقويم أخطاء مستعمليها؛

9) تقديم الاستشارات اللغوية والاستشارات المتعلقة بالمصطلحات التقنية الواجب استعمالها على الوجه الصحيح؛

10) حفز الباحثين والخبراء ومساعدتهم على إنتاج الأعمال والأبحاث العلمية الرامية إلى إغناء اللغة العربية وتطويرها، وضمان مواكبتها للمستجدات العلمية والتقنية في سائر مجالات المعرفة الإنشائية، وتشجيع التأليف والنشر، وتصدير الإنتاج الوطني الجيد.

الملاحظ أنه رغم التنصيص التشريعي على إحداث أكاديمية اللغة العربية لازال تفعيل هذه المؤسسة مؤجلا، مقارنة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي قطع أشواطا كبيرة في معايرة لغة متصورة، وإنتاج معاجم ومؤلفات خاصة بها (بوعلي، 2012).

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

تأسس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في سياق الاعتراف الرسمي بالأمازيغية لغة وثقافة طبقا لظهير ملكي بتاريخ 17 أكتوبر 2001.

يعتبر إحداث المعهد مكسبا أساسيا في مسار النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين، حيث خلقت المؤسسة تحولا عميقا في مجال تدبير التعددية، وفتحت آفاقا واعدة لإدماج الأمازيغية في مختلف مناحي الحياة خاصة في قطاعات التعليم والإعلام والثقافة.

وقد استطاع في ظرف وجيز أن يقوم بخطوات جد مهمة وعلى عدة مستويات.

على مستوى تهيئة متن اللغة الأمازيغية وبناء المعيار اللغوي الأمازيغي

يتسم هذا المعيار المقترح من طرف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالتدرج والواقعية فهو ليس فوريا ولا مصنوعا، بل منبثقاً من الواقع اللساني المغربي، كما أنه يتمز بكونه منفتحا على تنوعات الأمازيغية في المغرب وعلى مختلف الأوجه الأخرى من حيث أنه:

- نمط حرفها (تيفيناغ)؛
- قنن قواعدها الإملائية؛
- بنى نحوها المرجعي ودليلها الصرفي؛
- ألف معاجمها العامة والمتخصصة.

ويربو عدد الإنتاجات العلمية في هذا المجال عن 50 مؤلفاً مرجعياً.

وهو ما يجعل اللغة مهيأة لكي تدرج في جميع مؤسسات الدولة المغربية.

على مستوى إدماج الأمازيغية ضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال

بفضل العمل الذي قام ويقوم به المعهد على هذا المستوى استطاعت الأمازيغية أن تتموضع بأبجديتها تيفيناغ، وفي وقت وجيز، على خريطة المجتمع المعلوماتي العالمي وأن تعطي لنفسها هوية رقمية أمازيغية حيث قام المعهد على تنميط حرفها وتقنين إملائيتها ومعيرة بنياتها النحوية والصرفية والمعجمية، بل يهيئها كذلك لتصبح لغة المؤسسات ولها هوية رقمية على غرار باقي اللغات الرسمية.

على مستوى إدماج اللغة الأمازيغية بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين

كان للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية دور أساسي في هذا المجال، فقد راكم منذ سنة 2003 عدداً مهماً من المكتسبات، يمكن إجمالها في:

- وضع الأسس العلمية والبيداغوجية والتكوينية لإرساء تدريس اللغة الأمازيغية؛

- المساهمة بشكل عملي في تنفيذ السياسة اللسانية بمنظومة التربية والتكوين وبالجامعات المغربية إضافة إلى انفتاحه على المعاهد والمؤسسات والمجتمع المدني من خلال مساهمته في تدريس الأمازيغية وإعداد العدد اللازمة.

<u>على مستوى تقوية حضور اللغة الأمازيغية بالمؤسسات من خلال الترجمة</u>

تنفيذاً للسياسة اللسانية انخرط المعهد في عدة مشاريع للترجمة وقد خول له العمل الذي قام به المعهد على هذا المستوى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية ومواكبة بعض الجهود المبذولة لتعزيز استعمالها الرسمي بمؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

وقد بلغت أعداد المنشورات التي أصدرها المعهد منذ تأسيسه أزيد من530 كتاباً موزعة على مجالات: اللغة، الأدب والفنون، الترجمة، التاريخ والبيئة، الديداكتيك والبيداغوجيا، السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا، تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ثانيا: الآليات ذات البعد التدبيري

الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري

خول القانون رقم 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري مهمة السهر والعمل من أجل حماية وتنمية اللغتين الرسميتين للمملكة المغربية وضمان سلامة استعمالها وسلامة استعمال التعبيرات الشفوية المغربية وحماية الثقافة والحضارة المغربيتين في قطاع الاتصال السمعي البصري. (المادة 63 من القانون رقم 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري الصادر بظهير شريف رقم 1.16.123 بتاريخ 21 ذي القعدة 1437 الموافق ل 25 غشت 2016)

الجدير بالإشارة أنه في سياق إصلاح المجال السمعي البصري الوطني، صدر القانون رقم 03.77 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، استند هذا الأخير في أهدافه وفلسفته العامة إلى المقتضيات الدستورية المتعلقة بالثوابت الأساسية للمملكة المغربية، والمتمثلة في الإسلام والوحدة الترابية والملكية الدستورية، كما أنه يرتكز على الإرادة الملكية القوية التي عبر عنها صاحب الجلالة الملك محمد

السادس في الظهير المحدث للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، حيث أكد جلالته على" وجوب ضمان الحق في الإعلام كعنصر أساسي لحرية التعبير عن الأفكار والآراء، لاسيما عن طريق صحافة مستقلة وبوسائل سمعية بصرية يمكن أن تتأسس ويعبر من خلالها بكامل الحرية، وبواسطة مرفق عام للإذاعة والتلفزة قادر على ضمان تعددية مختلف تيارات الرأي في دائرة احترام القيم الحضارية الأساسية والقوانين الجاري بها العمل في المملكة (الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، 2005).

وحسب المادة 46 من نفس القانون، يتولى القطاع السمعي البصري في إطار المصلحة العامة مهام المرفق العام الهادفة إلى الاستجابة لحاجيات الثقافة والتربية والإعلام والترفيه عن الجمهور بواسطة الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري العمومي، وتلتزم هذه الأخيرة بتقديم برمجة ذات مرجعية عامة ومتنوعة موجهة إلى أكبر فئة من الجمهور تستند إلى الحضارة المغربية الإسلامية العربية الأمازيغية وإلى القيم الديمقراطية والحرية والانفتاح والتسامح والحداثة...كما تلتزم الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري العمومي باحترام دفتر للتحملات تحدد فيه التزاماتها الخاصة، لاسيما احترام سلامة استعمال اللغة العربية والأمازيغية وصيانة الحسانية، واحترام سلامة استعمال التعبيرات الشفوية الجهوية والمحلية وتعدديتها، وتعزيز التعددية اللغوية والثقافية للمجتمع المغربي.

معهد الدراسات والأبحاث للتعريب

تأسس معهد الدراسات والأبحاث للتعريب سنة 1960 (المرسوم رقم 1965-59-2 الصادر بتاريخ 14 يناير 1960) ، باعتباره مؤسسة جامعية للبحث العلمي والتطبيقي تابعة لجامعة محمد الخامس بالرباط.

حسب المرسوم المحدث للمعهد، يسعى هذا الأخير إلى خدمة اللغة العربية بواسطة منهجية عامة في معالجة المصطلحات قصد تنمية طاقاتها والارتقاء بها بحيث تصبح لغة تعليم عصرية تواكب لغات الحضارات الكبرى في جميع العلوم، من خلال وضع لغة العمل العربية (اللغة العربية العصرية) وإحصاء المفردات الأساسية لاستعمالها في التعليم، واقتباس المفردات الموحدة في العالم العربي والمعدة لوضع الكتب المدرسية، وإحصاء العبارات التقنية غير الموحدة وتسهيل توحيدها بالاتصال مع المعاهد العلمية بالعالم العربي، وتقديم عبارات اللغة العربية التقنية الموحدة لجميع المنظمات العمومية والخصوصية... ويتولى المعهد من خلال فرقه البحثية مهمة مراجعة وضبط المصطلحات الواردة في مشاريع معاجم الإدارات العمومية وشبه العمومية في

مختلف المجالات، وإنجاز معاجم علمية وتقنية ثنائية اللغة ومتعددة اللغات، كما يقوم المعهد بنشر مختلف إصداراته العلمية وجميع أنشطته المختلفة(وقائع، ندوات، لقاءات علمية) التي ينظمها في الدوريات التي يصدرها كمجلة " أبحاث لسانية "، التي تصدر بمعدل مجلد في السنة يضم عددين ونشرة "التعريب" التي تصدر مرتين في السنة.

لعب معهد الدراسات والأبحاث دورا محوريا في تعزيز اللغة العربية وتطويرها. وحسب محمد ظافر الشريف الكتاني، مدير معهد الدراسات والأبحاث للتعريب "IERA"، من خلال مداخلته في اللقاء الدراسي بمجلس المستشارين، بتاريخ 25 يونيو 2024، في موضوع:" السياسة اللغوية بالمغرب- الأسس- البرامج- التحديات- فهذه لمحة عن الأشواط والإنجازات التي قام بها المعهد علاقة بمجال السياسة اللغوية:

<u>على مستوى البحوث والدراسات اللغوية</u>

- إجراء بحوث ودراسات معمقة حول اللغة العربية وتطويرها؛
- نشر مقالات ودوريات علمية تتناول قضايا التعريب وتطوير المصطلحات العربية في مختلف المجالات العلمية والتقنية؛

<u>على مستوى تطوير المصطلحات</u>

- تطوير مصطلحات علمية وتقنية جديدة باللغة العربية لتلبية احتياجات التعليم العالي والبحث العلمي؛
- إصدار معاجم متخصصة تضم المصطلحات العلمية في مجالات مثل الطب، والهندسة، والعلوم الطبيعية، وغيرها.

<u>على مستوى تكوين الأطر</u>

- تنظيم دورات تدريبية وورشات عمل لتدريب المعلمين والباحثين على استخدام اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي؛
- توفير برامج تدريبية لتأهيل الأطر القادرة على تنفيذ مشاريع التعريب بكفاءة.

على مستوى التعاون مع المؤسسات الأكاديمية

- التعاون مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الوطنية والدولية لتعزيز استخدام اللغة العربية في التعليم والبحث.
- المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية الدولية حول التعريب وقضايا اللغة العربية.

على مستوى النشر والتوزيع

- نشر وتوزيع كتب ومراجع علمية باللغة العربية؛
- دعم نشر الأبحاث والدراسات التي تعزز من استخدام اللغة العربية في العلوم والتكنولوجيا.

على مستوى إعداد المناهج الدراسية

- المساهمة في إعداد وتطوير مناهج دراسية باللغة العربية للجامعات والمدارس العليا.
- تقديم الدعم الفني والعلمي للمؤسسات التعليمية في مجال إعداد المواد التعليمية باللغة العربية.

الهيئة الخاصة بالحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية الأخرى

بموجب المادة 10 من القانون التنظيمي رقم 16-04 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، تحدث لدى المجلس الوطني هيئة خاصة بالحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، تتولى إعداد التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة الواجب اعتمادها في مجال حماية الحسانية وباقي اللهجات المغربية ومختلف التعبيرات الثقافية، وتتبع تنفيذها بتنسيق وثيق مع السلطات والهيئات العمومية المختصة، بعد دراستها والمصادقة عليها.

الهيئة الخاصة بتنمية استعمال اللغات الأجنبية والترجمة

تحدث بموجب المادة العاشرة هيئة خاصة بتنمية استعمال اللغات الأجنبية والترجمة، تقوم بإعداد التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة الواجب اعتمادها في مجال تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم والترجمة، وتتبع تنفيذها بتنسيق وثيق مع السلطات والهيئات العمومية المختصة، بعد دراستها والمصادقة عليها.

الجزء الخامس: السياسة اللغوية في بعض التجارب المقارنة

تطرقنا في الجزء المفاهيمي من هذا التقرير إلى الأنماط المختلفة من السياسات العمومية التي تعتمدها مجموعة من الدول عبر العالم. ورأينا في باقي أجزاء التقرير بأن المغرب منذ اعتماد دستور 2011 تبنى سياسة التعددية اللغوية التي تجلت أساسا في الاعتراف باللغة الأمازيغية بوصفها لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية. وسنحاول في هذا الجزء استعراض بعض التجارب الدولية التي تبنت هذا النمط من السياسة اللغوية.

أولا: نماذج مختلفة من سياسات التعددية اللغوية

يمكن تقسيم سياسة التعددية اللغوية إلى أنماط فرعية مختلفة، بناءً على كيفية تطبيقها ودرجة الاعتراف باللغات المختلفة .إليك بعض الأنماط الفرعية الشائعة:

1. **التعددية اللغوية الإقليمية:** في هذا النمط، يتم تقسيم الدولة إلى مناطق لغوية مختلفة، حيث يتم الاعتراف بكل لغة كلغة رسمية في منطقتها. مثال على ذلك سويسرا، حيث يتم تحديد اللغة الرسمية لكل كانتون (مقاطعة) وفقًا للغالبية اللغوية فيه.
2. **التعددية اللغوية الشخصية:** في هذا النمط، يتم الاعتراف بحقوق الأفراد في استخدام لغتهم الأم في جميع المجالات، بما في ذلك التعليم والإدارة والقضاء. مثال على ذلك كندا، حيث يتم توفير الخدمات الحكومية باللغتين الإنجليزية والفرنسية في جميع أنحاء البلاد.
3. **التعددية اللغوية المؤسسية:** في هذا النمط، يتم الاعتراف باللغات المختلفة في المؤسسات الحكومية والتعليمية والإعلامية. قد يتم استخدام لغة واحدة كلغة عمل رئيسية، ولكن يتم توفير الترجمة الفورية والخدمات اللغوية الأخرى للأفراد الذين يتحدثون لغات أخرى. مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي، حيث يتم استخدام 24 لغة رسمية في مؤسساته.
4. **التعددية اللغوية الثقافية:** في هذا النمط، يتم الاعتراف باللغات المختلفة كجزء من التراث الثقافي للبلاد. يتم تشجيع استخدام اللغات المختلفة في وسائل الإعلام والفنون والأدب، ويتم توفير الدعم للمؤسسات الثقافية التي تعمل على تعزيز اللغات المختلفة. مثال على ذلك جنوب أفريقيا، حيث يتم الاحتفال بالتنوع اللغوي والثقافي للبلاد.

5. **التعدديـة اللغويـة التعليميـة:** في هـذا الـنمط، يـتم تـدريس اللغـات المختلفـة في المـدارس، سـواء كلغـات أصـلية أو كلغـات أجنبيـة. يهـدف هـذا إلى تعزيـز التفـاهم المتبـادل بـين مختلـف المجموعـات اللغويـة وإعـداد الطـلاب للمشـاركة في مجتمـع متعـدد اللغـات. مثـال على ذلـك بلجيكـا، حيـث يـتم تـدريس اللغـات الهولندية والفرنسية والألمانية في المدارس.

تجـدر الإشـارة إلى أن هـذه الأنمـاط ليسـت حصـرية وقـد تتبنى بعـض الـدول مزيجًـا مـن هـذه الأنمـاط. ويعتمـد اختيار النمط المناسب على السياق التاريخي والاجتماعي والسياسي لكل بلد.

تطبيـق نمـط التعدديـة اللغويـة الثقافيـة يعني أن الدولـة تعتـرف بأهميـة جميـع اللغـات والثقافـات الموجـودة فيهـا، وتسـعى للحفـاظ عليهـا وتعزيزهـا. هـذا يعني دعـم اسـتخدام اللغـات المختلفـة في وسـائل الإعـلام والفنـون والأدب، وتوفير الموارد اللازمة للمؤسسات الثقافية التي تعمل على تعزيز هذه اللغات.

من بين الدول التي تطبق نمط التعددية اللغوية الثقافية بشكل واضح:

- **جنـوب أفريقيـا:** تعتـرف جنـوب أفريقيـا بـ 11 لغـة رسـمية، وتشـجع على اسـتخدامها في الحيـاة العامـة والاحتفاء بالتنوع الثقافي واللغوي الغني الذي تتمتع به.
- **كنـدا:** لـديها لغتـان رسـميتان، الإنجليزيـة والفرنسـية، وتسـعى للحفـاظ على الثقافـة الفرنسـية الكنديـة المتميزة. كما تدعم لغات الشعوب الأصلية وتشجع على استخدامها في المجتمعات المحلية.
- **الهنـد:** لـديها 22 لغـة رسـمية معتـرف بهـا في الدسـتور، وتحتفـي بتنوعهـا اللغـوي والثقـافي الهائـل. تـدعم الحكومة الهندية استخدام اللغات المختلفة في التعليم والإعلام والثقافة.
- **أسـتراليا:** على الـرغم مـن أن اللغـة الإنجليزيـة هـي اللغـة السـائدة، إلا أن أسـتراليا تعتـرف بأهميـة لغـات وثقافات السكان الأصليين وتسعى للحفاظ عليها من خلال برامج تعليمية وثقافية مختلفة.
- **نيوزيلنـدا:** تشـجع نيوزيلنـدا على اسـتخدام لغـة المـاوري، وهـي إحـدى اللغـات الرسـمية للـبلاد، وتـدعم الثقافة الماورية من خلال التعليم والفنون والإعلام.

تجدر الإشارة إلى أن تطبيق التعددية اللغوية الثقافية قد يكون تحديًا في بعض الدول، خاصة تلك التي لديها تاريخ من الصراع أو التمييز اللغوي. ومع ذلك، فإن العديد من الدول تدرك أهمية التنوع اللغوي والثقافي وتعمل على تعزيزه من خلال سياسات وبرامج مختلفة.

التعددية اللغوية التعليمية تعني تدريس أكثر من لغة في النظام التعليمي، سواء كلغات أصلية أو كلغات أجنبية، بهدف تعزيز التفاهم المتبادل بين مختلف المجموعات اللغوية وإعداد الطلاب للمشاركة في مجتمع متعدد اللغات.

من الدول التي تطبق التعددية اللغوية التعليمية:

- **بلجيكا** :يتم تدريس اللغات الهولندية والفرنسية والألمانية في المدارس، حسب المنطقة اللغوية.
- **سويسرا**: يتم تدريس اللغات الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانشية في المدارس، حسب الكانتون.
- **لوكسمبورغ**: يتم تدريس اللغات اللوكسمبورغية والفرنسية والألمانية في المدارس.
- **كندا**: يتم تدريس اللغتين الإنجليزية والفرنسية في المدارس في جميع أنحاء البلاد.
- **الهند**: يتم تدريس العديد من اللغات الهندية والإنجليزية في المدارس، حسب المنطقة والولاية.
- **سنغافورة** :يتم تدريس اللغات الإنجليزية والملايو والصينية والتاميلية في المدارس.
- **جنوب أفريقيا** :يتم تدريس 11 لغة رسمية في المدارس، بما في ذلك الإنجليزية والأفريكانية والزولو.

بالإضافة إلى هذه الدول، هناك العديد من الدول الأخرى التي تطبق التعددية اللغوية التعليمية بدرجات متفاوتة. على سبيل المثال، في بعض الدول الأوروبية، يتم تدريس لغات أجنبية مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية في المدارس، بالإضافة إلى اللغة الوطنية.

تجدر الإشارة إلى أن تطبيق التعددية اللغوية التعليمية يتطلب موارد مالية وبشرية كبيرة، وقد يواجه تحديات في التنفيذ. ومع ذلك، فإن العديد من الدول ترى أن الفوائد المترتبة على هذا النمط من التعليم تفوق التكاليف، حيث يساهم في تعزيز التفاهم المتبادل بين الثقافات المختلفة وإعداد الطلاب للمشاركة في عالم متزايد العولمة.

التعددية اللغوية المؤسسية تعني الاعتراف باللغات المختلفة في المؤسسات الحكومية والتعليمية والإعلامية، وتوفير خدمات الترجمة الفورية والخدمات اللغوية الأخرى للأفراد الذين يتحدثون لغات مختلفة.

من الدول التي تطبق التعددية اللغوية المؤسسية:

- **الاتحاد الأوروبي:** يعتبر الاتحاد الأوروبي مثالًا بارزًا على التعددية اللغوية المؤسسية، حيث يتم استخدام 24 لغة رسمية في مؤسساته، ويتم توفير الترجمة الفورية والترجمة التحريرية لجميع اللغات الرسمية في الاجتماعات والوثائق الرسمية.
- **كندا:** لديها لغتان رسميتان، الإنجليزية والفرنسية، ويتم توفير الخدمات الحكومية باللغتين في جميع أنحاء البلاد. كما يتم توفير الترجمة الفورية في البرلمان الفيدرالي وفي المحاكم الفيدرالية.
- **بلجيكا:** لديها ثلاث لغات رسمية (الهولندية والفرنسية والألمانية)، ويتم توفير الخدمات الحكومية باللغات الثلاث في المناطق اللغوية المختلفة. كما يتم توفير الترجمة الفورية في البرلمان الفيدرالي وفي المحاكم الفيدرالية.
- **سويسرا:** لديها أربع لغات رسمية (الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانشية)، ويتم توفير الخدمات الحكومية باللغات الأربع في الكانتونات المختلفة. كما يتم توفير الترجمة الفورية في البرلمان الفيدرالي وفي المحاكم الفيدرالية.
- **جنوب أفريقيا:** لديها 11 لغة رسمية، ويتم توفير الخدمات الحكومية باللغات الرسمية المختلفة في المقاطعات المختلفة. كما يتم توفير الترجمة الفورية في البرلمان الوطني وفي المحاكم العليا.
- **الهند:** لديها 22 لغة رسمية معترف بها في الدستور، ويتم توفير الخدمات الحكومية باللغات الرسمية المختلفة في الولايات المختلفة. كما يتم توفير الترجمة الفورية في البرلمان الوطني وفي المحاكم العليا.

تجدر الإشارة إلى أن تطبيق التعددية اللغوية المؤسسية يختلف من دولة إلى أخرى، حسب عدد اللغات الرسمية وحجم السكان والظروف السياسية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن جميع الدول التي تطبق هذا النمط تسعى إلى توفير خدمات متساوية لجميع المواطنين، بغض النظر عن اللغة التي يتحدثون بها.

التعددية اللغوية الشخصية تعني الاعتراف بحقوق الأفراد في استخدام لغتهم الأم في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك التعليم والإدارة والقضاء، بغض النظر عن اللغة الرسمية للدولة. هذا يعني توفير خدمات الترجمة الفورية والترجمة التحريرية، وتوفير التعليم بلغتهم الأم، وضمان حقهم في المثول أمام المحاكم بلغتهم الأم.

من الدول التي تطبق التعددية اللغوية الشخصية بشكل ملحوظ:

- **كندا:** تضمن كندا حقوق الأفراد في استخدام لغتهم الأم، الإنجليزية أو الفرنسية، في جميع الخدمات الحكومية والمحاكم الفيدرالية. يتم توفير التعليم باللغتين في جميع أنحاء البلاد، ويتم تشجيع التنوع اللغوي والثقافي.
- **فنلندا:** تعترف فنلندا باللغتين الفنلندية والسويدية كلغات رسمية، وتضمن حقوق الناطقين بكلتا اللغتين في استخدامها في جميع المجالات، بما في ذلك التعليم والإدارة والقضاء.
- **جنوب أفريقيا:** تعترف جنوب أفريقيا بـ 11 لغة رسمية، وتسعى لضمان حقوق جميع المواطنين في استخدام لغتهم الأم في الحياة العامة. يتم توفير التعليم باللغات الرسمية المختلفة، ويتم تشجيع استخدامها في وسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية.
- **نيوزيلندا:** تعترف نيوزيلندا بلغة الماوري كلغة رسمية إلى جانب الإنجليزية، وتسعى لتعزيز استخدامها في الحياة العامة. يتم توفير التعليم بلغة الماوري، ويتم تشجيع استخدامها في وسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية.
- **بلجيكا:** تعترف بلجيكا باللغات الهولندية والفرنسية والألمانية كلغات رسمية، وتضمن حقوق الناطقين بكل لغة في استخدامها في المنطقة اللغوية الخاصة بهم. يتم توفير التعليم باللغات الثلاث في المناطق المختلفة، ويتم تشجيع استخدامها في وسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية.

تجدر الإشارة إلى أن تطبيق التعددية اللغوية الشخصية قد يختلف من دولة إلى أخرى، حسب عدد اللغات المعترف بها وحجم السكان والظروف السياسية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن جميع الدول التي تطبق هذا النمط تسعى إلى حماية حقوق الأفراد في استخدام لغتهم الأم وضمان مساواتهم أمام القانون.

التعددية اللغوية الإقليمية أو الترابية هي نمط من السياسات اللغوية يتم فيه تقسيم الدولة إلى مناطق لغوية مختلفة، حيث يتم الاعتراف بكل لغة كلغة رسمية في منطقتها. هذا يعني أن لكل منطقة الحق في استخدام لغتها الخاصة في التعليم والإدارة والقضاء والإعلام.

من الدول التي تطبق التعددية اللغوية الإقليمية أو الترابية:

- **سويسرا:** تعتبر سويسرا مثالًا بارزًا على التعددية اللغوية الإقليمية، حيث يتم تقسيمها إلى 26 كانتونًا، لكل منها لغتها الرسمية الخاصة. اللغات الرسمية في سويسرا هي الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانشية.
- **بلجيكا:** تتكون بلجيكا من ثلاث مناطق لغوية: المنطقة الفلمنكية (حيث اللغة الهولندية هي الرسمية)، والمنطقة الوالونية (حيث اللغة الفرنسية هي الرسمية)، وإقليم بروكسل العاصمة (حيث اللغتان الهولندية والفرنسية رسميتان).
- **إسبانيا:** تعترف إسبانيا باللغات الكتالونية والغاليكية والباسكية كلغات رسمية في مناطقها الخاصة، إلى جانب اللغة الإسبانية (القشتالية) التي تعتبر اللغة الرسمية للدولة بأكملها.
- **كندا:** على الرغم من أن اللغة الإنجليزية والفرنسية هما اللغتان الرسميتان في كندا، إلا أن مقاطعة كبيك تتمتع بحكم ذاتي لغوي وثقافي، وتعتبر اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة فيها.
- **الهند:** تعترف الهند بـ 22 لغة رسمية، ويتم توزيعها على الولايات المختلفة حسب الغالبية اللغوية في كل ولاية.
- **جنوب أفريقيا:** تعترف جنوب أفريقيا بـ 11 لغة رسمية، وتسعى لضمان استخدامها في المناطق التي يتحدث بها السكان الأصليون.

تعتبر التعددية اللغوية الإقليمية نموذجًا فعالًا لإدارة التنوع اللغوي في الدول التي تضم مجموعات لغوية مختلفة. فهي تعترف بحقوق كل مجموعة لغوية في الحفاظ على لغتها وثقافتها، وتساهم في تعزيز التعايش السلمي بين مختلف المجموعات اللغوية.

الولايات المتحدة الأمريكية لا تتبنى سياسة لغوية رسمية على المستوى الفيدرالي، ولا يوجد لديها لغة رسمية معلنة. ومع ذلك، يمكن القول إن الولايات المتحدة تميل إلى اتباع نمط **الاندماج اللغوي** بشكل غير رسمي، حيث يتم تعزيز اللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة المشتركة للبلاد، مع السماح باستخدام اللغات الأخرى في بعض السياقات المحدودة.

يتضح ذلك من خلال:

- **هيمنة اللغة الإنجليزية:** تعتبر اللغة الإنجليزية هي اللغة السائدة في الحياة العامة في الولايات المتحدة، وتستخدم في التعليم والإعلام والحكومة والأعمال.
- **عدم وجود قانون فيدرالي للغة الرسمية:** على الرغم من وجود محاولات لسن قانون يجعل اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية للبلاد، إلا أن هذه المحاولات لم تنجح حتى الآن.
- **الاعتراف باللغات الأخرى:** تعترف بعض الولايات الأمريكية بلغات أخرى إلى جانب الإنجليزية كلغات رسمية على مستوى الولاية، مثل الإسبانية في نيومكسيكو وهاواي.
- **توفير خدمات الترجمة الفورية والتعليم بلغتين:** في بعض المناطق التي توجد فيها أقليات لغوية كبيرة، يتم توفير خدمات الترجمة الفورية والتعليم بلغتين في المدارس والمؤسسات الحكومية.

مع ذلك، يمكن القول إن الولايات المتحدة لا تطبق نمط الاندماج اللغوي بشكل صارم، حيث لا توجد سياسة رسمية لاستيعاب المهاجرين لغويًا، ويتم السماح باستخدام اللغات الأخرى في الحياة الخاصة وبعض السياقات العامة.

بشكل عام، يمكن وصف السياسة اللغوية في الولايات المتحدة بأنها سياسة غير رسمية للاندماج اللغوي مع بعض عناصر التعددية اللغوية.

تعترف سياسات **تعدد اللغات الرسمية** بموجب الدستور أو القانون بالمساواة بين لغتين أو أكثر؛ هذه عموما مساواة قانونية، وليست بالضرورة مساواة جوهرية يمكن نقلها إلى الممارسة. يمنح هذا الوضع المواطنين، من حيث المبدأ على الأقل، خيار استخدام لغة رسمية أو أخرى في تعاملهم مع الدولة. هذا الاختيار للغة هو عادة

حق للأفراد، والتزام للدولة. يمكن أن تكون ثنائية اللغة رمزية، أو غير متوازنة إلى حد ما، أو مبنية على المساواة إلى حد ما. هناك ثلاثة أنواع من ثنائية اللغة: ثنائية اللغة القائمة على الحقوق الشخصية دون حدود ترابية، وثنائية اللغة القائمة على الحقوق الشخصية المقتصرة على مناطق معينة، وثنائية اللغة على أساس الحقوق الترابية.

ثانيا: ثنائية اللغة على أساس الحقوق الشخصية

وتنطبق سياسة ثنائية اللغة القائمة على الحقوق الشخصية من حيث المبدأ على جميع أعضاء المجتمع اللغوي، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه على التراب الوطني. هذه الحقوق الشخصية يمكن نقلها. يمارس هذا النوع من ثنائية اللغة عندما تنتشر المجموعات اللغوية في جميع أنحاء أراضي الدولة.

ونستعرض هنا حالة كندا التي تعتبر من الدول الرائدة في تطبيق هذه السياسة.

شهد تاريخ كندا صراعًا مستمرًا بين اللغة الإنجليزية والفرنسية .على الرغم من أن اللغة الإنجليزية كانت تسعى للهيمنة، إلا أن اللغة الفرنسية تمكنت من الحفاظ على وجودها في كبيك وفي بعض المناطق الأخرى .في النصف الثاني من القرن العشرين، تبنت الحكومة الفيدرالية سياسة ثنائية اللغة الرسمية، ولكن لا تزال هناك تحديات تواجه الفرنكوفونيين في الحفاظ على لغتهم وثقافتهم.

بداية ثنائية اللغة المؤسسية

يهدف قانون اللغات الرسمية لعام 1969 في كندا إلى تعزيز مكانة اللغة الفرنسية كلغة رسمية إلى جانب اللغة الإنجليزية. قبل عام 1969، لم يكن هناك قانون فيدرالي ينظم استخدام اللغتين الإنجليزية والفرنسية في كندا. كانت اللغة الإنجليزية هي اللغة السائدة في الحكومة الفيدرالية، بينما كانت الفرنسية تستخدم بشكل رئيسي في كبيك. أدى تزايد الوعي بحقوق الأقليات اللغوية إلى المطالبة بسن قانون يعترف باللغتين الرسميتين. وقد سن هذا القانون مجموعة من الأحكام من أهمها:

- منح اللغة الفرنسية والإنجليزية مكانة متساوية في المؤسسات الفيدرالية.
- العمل على أن تكون قوانين البرلمان الفيدرالي ثنائية اللغة.

- إلزام المحاكم الفيدرالية بتوفير خدمات باللغتين.
- إنشاء منصب مفوض اللغات الرسمية لمراقبة تطبيق القانون.
- السماح بإنشاء "مناطق ثنائية اللغة" حيث يمكن تقديم الخدمات الحكومية باللغتين.

واجه تطبيق هذا القانون صعوبات بسبب مقاومة بعض المؤسسات والموظفين الفيدراليين. ولم يتم إنشاء أي "مناطق ثنائية اللغة" بسبب معارضة كبيك. كما أعرب مفوضو اللغات الرسمية عن أسفهم لبطء تطبيق القانون. وعموما، كان قانون اللغات الرسمية لعام 1969 خطوة مهمة في الاعتراف بالثنائية اللغوية في كندا، ولكنه لم يكن كافياً لضمان المساواة الكاملة بين اللغتين. أدت التحديات في تطبيق القانون إلى الحاجة إلى تشريع جديد في عام 1988.

قانون اللغات الرسمية لعام 1988

يهدف قانون اللغات الرسمية لعام 1988 في كندا إلى تعزيز مكانة اللغتين الإنجليزية والفرنسية كلغتين رسميتين في المؤسسات الفيدرالية. ومن مبادئه الأساسية نذكر إلزامية ثنائية اللغة في البرلمان والتشريعات والوثائق الرسمية، وثنائية اللغة في المعاهدات الدولية والاتفاقيات بين كندا والدول الأخرى، والمساواة في الحجية بين النسختين الإنجليزية والفرنسية للنصوص التشريعية، وضمان حق المواطنين في التواصل مع المؤسسات الفيدرالية وتلقي الخدمات منها باللغتين الرسميتين، وجعل الإنجليزية والفرنسية لغتي عمل في المؤسسات الفيدرالية، وإنشاء مناطق ثنائية اللغة حيث يوجد طلب كبير على الخدمات باللغتين، وتعزيز دور مفوض اللغات الرسمية في مراقبة تطبيق القانون وتلقي الشكاوى.

غير أن تطبيق هذا القانون واجه عدة تحديات لعل أهمها:

- تأخر تطبيق بعض أحكام القانون لمدة ثلاث سنوات بسبب عدم اعتماد اللائحة التنفيذية.
- استمرار التحديات في تحقيق المساواة الفعلية بين اللغتين في بعض المجالات.
- الحاجة إلى تكوين مكثف للموظفين الفيدراليين في اللغة الثانية.
- ضرورة توفير موارد كافية لضمان تقديم الخدمات باللغتين.

وعموما، يعتبر قانون اللغات الرسمية لعام 1988 خطوة مهمة في تعزيز ثنائية اللغة في كندا، ولكنه واجه تحديات في التطبيق، وهو ما يعني أن تحقيق المساواة الفعلية بين اللغتين يتطلب جهودًا متواصلة من الحكومة والمؤسسات الفيدرالية والمجتمع المدني.

قانون اللغات الرسمية (إصدار 2023)

يعتبر قانون اللغات الرسمية الكندي لعام 2023، صيغة محينة للقانون الصادر عام 1988 بحيث جاء بالعديد من نقاط القوة لكن يبدو أن بعض نقاط الضعف حملها معه من الصيغة القديمة خاصة على مستوى حماية اللغة الفرنسية وتعزيز ثنائية اللغة في كندا.

نقاط القوة:

- **الاعتراف بالوضع الهش للغة الفرنسية:** يعترف القانون صراحةً بأن اللغة الفرنسية هي لغة أقلية في كندا وأمريكا الشمالية، ويقر بالحاجة إلى دعم تنمية المجتمعات الناطقة بالفرنسية وحماية حقوقها اللغوية.
- **تعزيز ثنائية اللغة في المؤسسات الفيدرالية:** يؤكد القانون على أهمية تقديم الخدمات باللغتين الرسميتين في المؤسسات الفيدرالية، ويلزم المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى بتلقي تدريب لغوي لضمان قدرتهم على التواصل باللغتين.
- **حماية حقوق الأقليات اللغوية:** يهدف القانون إلى حماية حقوق الأقليات الناطقة بالإنجليزية والفرنسية في جميع أنحاء كندا، ويشجع على تنمية مجتمعات الأقليات اللغوية.
- **تعزيز مكانة اللغة الفرنسية في كبيك:** يعترف القانون بالدور الهام الذي يلعبه ميثاق اللغة الفرنسية في كبيك في حماية اللغة الفرنسية وتعزيز مكانتها في المقاطعة.

نقاط الضعف:

- **افتقار إلى آليات الإنفاذ القوية:** يعتمد القانون بشكل كبير على الصياغات التشجيعية والتحفيزية، ولا يتضمن آليات إنفاذ قوية لضمان تطبيق أحكامه بشكل فعال.

- **غمـوض بعـض الأحكـام:** تحتـوي بعـض أحكـام القـانون على صـياغات غامضـة، مثـل مفهـوم "تعزيـز تقدم وضع واستخدام اللغتين"، مما يترك مجالًا للتأويل والتفسيرات المختلفة.

- **عـدم معالجـة التفـاوت في تقـديم الخـدمات:** لا يعـالج القـانون بشـكل كـافٍ مسـألة التفـاوت في تقـديم الخدمات باللغتين الرسميتين في المناطق المختلفة من كندا.

- **عـدم إلـزام المسـؤولين الحكـوميين بإتقـان اللغتـين:** على الـرغم مـن أن القـانون يشـجع المسـؤولين الحكوميين على تعلم اللغتين، إلا أنه لا يجعلها شرطًا إلزاميا لشغل المناصب العليا.

وعمومـا، يمثـل قـانون اللغـات الرسـمية لعـام 2023 خطـوة إيجابيـة في تعزيـز ثنائيـة اللغـة في كنـدا، ولكنـه لا يـزال يعـاني مـن بعـض نقـاط الضـعف التي تحتـاج إلى معالجـة .لضـمان فعاليـة القـانون، يجـب تعزيـز آليـات الإنفـاذ وتوضـيح الصـياغات الغامضـة ومعالجـة التفـاوت في تقـديم الخـدمات .بالإضـافة إلى ذلـك، يجـب أن يكـون هنـاك التزام قـوي مـن الحكومـة والمؤسسـات الفيدراليـة والمجتمـع المـدني بتعزيـز ثنائيـة اللغـة في جميـع مجـالات الحيـاة العامة.

آثار السياسة اللغوية

إن تقيـيم نتـائج سياسـة ثنائيـة اللغـة الرسـمية في كنـدا يفـرز العديـد مـن الخلاصـات خاصـة مـا يتعلـق بتأثيرهـا على وضع اللغة الفرنسية بوصفها لغة أقلية في كندا. من بين أهم الخلاصات نذكر:

- **مراجعـــة قـــانون 1988:** تـــم تعـــديل القـــانون فـــي عـــام 2023 للاعتـــراف بـــالتراجع الـــديموغرافي للفرنكوفونيين وتعزيز مكانة اللغة الفرنسية في كبيك.

- **انتقـادات للقـانون الجديـد:** يـرى الـبعض أن الأحكـام الجديـدة لا تقـدم حقوقًـا لغويـة حقيقيـة، وأنهـا تركز على الرموز أكثر من الجوهر.

- **تراجـع الحماسـة لثنائيـة اللغـة:** يـرى بعـض السياسـيين أن سياسـة ثنائيـة اللغـة فشـلت، ويـدعون إلى مراجعتها.

- **بعض نجاحات السياسة اللغوية:** تعزيز مكانة اللغة الفرنسية كلغة ثانية للنخب، وتقدم في ثنائية اللغة المؤسسية في بعض المجالات، وتعزيز حقوق الأقليات الناطقة بالفرنسية، والحفاظ على السلام الاجتماعي في كندا.

- **بعض إخفاقات السياسة اللغوية: استمرار** هيمنة اللغة الإنجليزية في العديد من المجالات، وعدم تحقيق المساواة الفعلية بين اللغتين في جميع أنحاء كندا، وضعف تطبيق القانون في بعض المؤسسات الفيدرالية، وعدم وجود آليات إنفاذ قوية لضمان احترام الحقوق اللغوية.

وهكذا، على الرغم من بعض النجاحات، لا يزال قانون اللغات الرسمية يواجه تحديات كبيرة في تحقيق المساواة الفعلية بين اللغتين الإنجليزية والفرنسية في كندا. هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز استخدام اللغة الفرنسية في الحياة العامة، وتوفير خدمات متساوية باللغتين، وضمان احترام الحقوق اللغوية لجميع المواطنين.

لكن أهم ما يستخلص من التقييم هو استمرار المشاكل البنيوية للسياسة اللغوية الكندية التي تتجلى في عدم تحقيق المساواة اللغوية المنشودة بين الإنجليزية والفرنسية، وتراجع اللغة الفرنسية في بعض المناطق. هذه المشاكل يمكن إيجازها في العناصر التالية:

- **الرؤية المتماثلة للمساواة اللغوية:** لا يمكن اعتبار الناطقين بالإنجليزية والفرنسية مجموعات متساوية في كندا، لأن الفرنكوفونيين أقلية تحتاج إلى حماية خاصة.

- **حقوق الأقليات:** التفاوت في الحقوق اللغوية بين الناطقين بالفرنسية والإنجليزية في مناطق مختلفة من كندا، على اعتبار أن الفرنسية هي اللغة المهددة، وليس الإنجليزية.

- **إخفاقات السياسة الفيدرالية:** تركيز سياسة الحكومة الفيدرالية على حماية الأقلية الناطقة بالإنجليزية في كبيك، بدلاً من تعزيز اللغة الفرنسية في جميع أنحاء كندا.

- **حقوق فردية مقابل حقوق جماعية:** منح الحقوق اللغوية للأفراد فقط غير كافٍ، ويجب الاعتراف بالحقوق الجماعية للغة الفرنسية.

- **تراجع الفرنسية خارج كبيك:** نسبة الناطقين بالفرنسية انخفضت في جميع المقاطعات، بما في ذلك كبيك، والأقليات الفرنكوفونية خارج كبيك تتعرض للاستيعاب اللغوي.

وإجمالا فإن السياسة اللغوية الفيدرالية في كندا فشلت في تحقيق المساواة بين اللغتين الإنجليزية والفرنسية، لأن التركيز على الحقوق الفردية بدلاً من الحقوق الجماعية، وعدم الاعتراف بوضع كبيك الخاص، ساهم في تراجع اللغة الفرنسية في البلاد. ويكمن الحل في منح كبيك سيادة لغوية وثقافية كاملة، أو على الأقل منحها وضعًا خاصًا كمقاطعة تتمتع بالحكم الذاتي في مسائل اللغة والثقافة. ويعود السبب الرئيسي لعدم تحقيق أهداف السياسة اللغوية كاملة في كندا إلى أن الأغلبية اللغوية ليست مستعدة للتنازل عن هيمنتها، وأن الأقليات اللغوية غير قادرة على الدفاع عن حقوقها بنفسها.

ويبقى تبني سياسات أكثر فعالية في حماية اللغات الأقلية، هو السبيل الوحيد لضمان استمرار التنوع اللغوي والثقافي في كندا.

ثالثا: ثنائية اللغة على أساس الحقوق الشخصية الترابية

تنطبق سياسة ثنائية اللغة هذه على جميع أعضاء المجتمع اللغوي الذين يقيمون في منطقة معينة. هذا النوع من ثنائية اللغة لا يمتد إلى كامل الأراضي الوطنية، ولكن فقط إلى جزء منها. تمارس الدولة هذه الثنائية اللغوية التقييدية عندما تتركز مجتمعات لغوية معينة جغرافيا. وفي هذه الحالة، تخصص للغة الأقلية حيز جغرافي حيث تكون مشتركة رسميا مع لغة الأغلبية، التي لها الحق في أن يسمع صوتها في جميع أنحاء التراب الوطني.

ونستعرض هنا حالة فنلندا التي تعتبر من الدول الرائدة في تطبيق هذه السياسة.

1 التشريعات اللغوية وثنائية اللغة الرسمية

تتميز السياسة اللغوية في فنلندا بالتركيز على الحقوق اللغوية للأفراد والمناطق في استخدام اللغتين الوطنيتين، الفنلندية والسويدية. وهذه أهم خصائص هذه السياسة اللغوية:

- **لا توجد لغات رسمية:** فنلندا ليس لديها لغات رسمية، ولكنها تعترف بالفنلندية والسويدية كلغتين وطنيتين.

- **الحقوق الشخصية والإقليمية:** يعتمد التشريع الفنلندي على مبدأ الحقوق الشخصية والإقليمية في استخدام اللغات الوطنية.

- **الوضع اللغوي للبلديات:** تنقسم البلديات إلى أربع فئات :أحادية اللغة الفنلندية، أحادية اللغة السويدية، ثنائية اللغة مع أغلبية فنلندية، وثنائية اللغة مع أغلبية سويدية.

- **قاعدة 6٪ و8٪ :**تعتمد الحقوق اللغوية في البلديات على نسبة السكان الذين يتحدثون اللغة الأقلية.

- **البلديات ثنائية اللغة :**في البلديات ثنائية اللغة، يتم توفير الخدمات باللغتين، مع إعطاء الأولوية للغة الأغلبية في بعض الحالات.

- **البلديات أحادية اللغة :**في البلديات أحادية اللغة، يتم استخدام لغة الأغلبية فقط في جميع المجالات.

ويتم تطبيق مبدأ ثنائية اللغة في جميع المجالات على النحو التالي:

- ثنائية اللغة في المجلس التشريعي: تستخدم كلتا اللغتين في البرلمان، ولكن اللغة السويدية أقل استخدامًا بسبب قلة عدد النواب الناطقين بها.
- ثنائية اللغة في القوانين واللوائح: تنشر القوانين واللوائح والمراسيم باللغتين، مع توفير ملخص باللغة السويدية للنصوص الفنلندية.
- ثنائية اللغة القضائية: يسمح باستخدام كلتا اللغتين في المحاكم، ويعتمد اختيار اللغة على الوضع اللغوي للبلدية ولغة المدعى عليه.
- لغات الخدمات الإدارية: تستخدم كل وكالة حكومية لغة غالبية دائرتها كلغة عمل، ولكن يجب على الموظفين تقديم الخدمات باللغتين في البلديات ثنائية اللغة.

- الخدمات الصحية: للمرضى الحق في استخدام لغتهم الأم والحصول على الخدمات والوثائق بلغتهم المفضلة.
- عالم العمل: معرفة اللغة الفنلندية ضرورية في معظم الوظائف، ولكن اللغة الإنجليزية تزداد أهمية.

وعموما، تتميز السياسة اللغوية في فنلندا بالمرونة والاعتراف بالتنوع اللغوي. يتمتع الأفراد بحقوق لغوية شخصية، وتتمتع المناطق بحقوق لغوية إقليمية، حسب نسبة السكان الذين يتحدثون كل لغة. يهدف هذا النظام إلى ضمان حماية حقوق الأقليات اللغوية وتعزيز التعايش السلمي بين مختلف المجموعات اللغوية في فنلندا.

اللغات في التعليم

يتكون نظام التعليم الفنلندي من مرحلة ما قبل المدرسة، ومدرسة ابتدائية إلزامية لمدة تسع سنوات، ومدرسة ثانوية أو مهنية، وتعليم عالٍ مجاني. يتم التركيز فيه على تدريس اللغات، بما في ذلك اللغتين الوطنيتين (الفنلندية والسويدية) واللغات الأجنبية، مع الالتزام بالمبادئ التالية:

- **الحقوق اللغوية الشخصية:** يحق للوالدين اختيار لغة تعليم أطفالهم، سواء كانت الفنلندية أو السويدية، في جميع أنحاء فنلندا باستثناء جزر آلاند.
- **تدريس اللغات الرسمية في المرحلة الابتدائية:** يتم تدريس كلتا اللغتين لجميع التلاميذ، مع تعلم اللغة الوطنية الثانية كلغة ثانية.
- **تدريس اللغة في المدرسة الثانوية:** في المرحلة الثانوية، يصبح تعلم اللغة السويدية (للناطقين بالفنلندية) أو الفنلندية (للناطقين بالسويدية) إلزاميا . بالإضافة إلى ذلك، يدرس التلامذة لغة أجنبية واحدة على الأقل، وعادةً ما تكون الإنجليزية، وقد يختارون دراسة لغات أجنبية إضافية. لم يعد امتحان البكالوريا يشمل اللغة الوطنية الثانية كلغة إلزامية، ولكن يمكن للطلاب اختيارها كواحدة من المواد الاختيارية.
- **التعليم الجامعي:** لغة التدريس في معظم الجامعات هي الفنلندية، باستثناء بعض المؤسسات التي تقدم التعليم باللغة السويدية أو كلتا اللغتين.

- **تـدريس اللغـات الأجنبيـة:** يـتم تـدريس لغـة أجنبيـة أولى (عـادة الإنجليزيـة) مـن الصـف الثالـث الابتـدائي، ولغة أجنبية ثانية اختيارية.

- **تعلـيم المهـاجرين:** يـتم تـوفير تعلـيم خـاص باللغـة الفنلنديـة كلغـة ثانيـة لأطفـال المهـاجرين، مـع إمكانيـة تنظيم دورات بلغتهم الأم إذا كان هناك عدد كافٍ من الطلاب.

تتميز السياسـة اللغويـة في فنلنـدا بتعزيـز التنـوع اللغـوي وتـوفير فـرص متكافئـة لجميـع التلامـذة لـتعلم اللغـات المختلفـة. يضـمن النظـام التعليمي الفنلنـدي تـدريس اللغتـين الـوطنيتين، مـع تشـجيع تعلـم اللغـات الأجنبيـة، وتوفير دعم خاص لأطفال المهاجرين لتعلم اللغة الفنلندية.

اللغات في وسائل الإعلام

تضـمن فنلنـدا المسـاواة بـين اللغتـين الفنلنديـة والسـويدية في وسـائل الإعـلام مـن خـلال الإطـار القـانوني القـوي والتنفيـذ العملي في هيئـة الإذاعـة الوطنيـة. على الـرغم مـن أن اللغـة السـويدية هي لغـة أقليـة، إلا أنهـا تتمتـع بتمثيـل جيـد في وسـائل الإعـلام، ممـا يعكـس التزام فنلنـدا بـالتنوع اللغـوي والثقـافي. وهـذه أهـم سـمات السياسـة اللغوية في الإعلام في فنلندا:

- **الإطـار القـانوني:** يـنص الدسـتور وقـانون حريـة الصحافة وقـانون هيئـة الإذاعـة الفنلنديـة على المسـاواة في المعاملة بين اللغتين الفنلندية والسويدية في وسائل الإعلام.

- **هيئـة الإذاعـة الفنلنديـة:** هي الهيئـة الوحيـدة التي تقـدم تغطيـة وطنيـة، وتبـث على أربـع محطـات باللغـة الفنلندية ومحطتين باللغة السويدية، بالإضافة إلى محطات إقليمية أخرى.

- **البـرامج التلفزيونيـة:** هنـاك بـرامج تلفزيونيـة مخصصـة للنـاطقين بالسـويدية تمثـل حـوالي 9٪ مـن إنتـاج قناتين تلفزيونيتين عامتين، ويتم بث البرامج والأخبار باللغة السويدية بانتظام.

رغـم الجهـود التي تبـذلها فنلنـدا في تطبيـق سياسـتها اللغويـة فهنـاك بعـض التحـديات التي تواجـه نظـام المسـاواة اللغوية، على الرغم من التشريعات القوية التي تحمي حقوق اللغتين الفنلندية والسويدية، ومنها:

- **تحـديات تطبيـق القـانون:** على الـرغم مـن وجـود قـوانين صـارمة لضـمان المسـاواة بـين اللغتـين، إلا أن تطبيقهـا لـيس دائمًـا صـارمًا، خاصـة فـي المنـاطق ذات الأغلبيـة الفنلنديـة .قـد يـتم تجاهـل تقـديم الخدمات باللغة السويدية أو استبدال اللافتات ثنائية اللغة بأخرى أحادية اللغة بالفنلندية.

- **تغيـر الوضـع اللغـوي للبلـديات:** إذا انخفضـت نسـبة الأقليـة اللغويـة إلى أقـل مـن 6٪، تفقـد البلديـة وضعها ثنائي اللغة، ولكن لا توجد آلية قانونية لإجبار البلديات على تغيير وضعها.

- **تحـديات التعلـيم باللغـة السـويدية:** يواجـه التعلـيم باللغـة السـويدية تحـديات بسـبب قلـة عـدد الطـلاب النـاطقين بهـا، ممـا يـؤدي إلى تحـول بعـض المـدارس السـويدية إلى مـدارس لغـة ثانيـة تسـتوعب الطلاب الفنلنديين.

- **حقـوق الأقليـة السـويدية :**على الـرغم مـن التحـديات، تتمتـع الأقليـة الناطقـة بالسـويدية في فنلنـدا بحقوق استثنائية مقارنة بالأقليات اللغوية في دول أخرى.

- **عـدم رضـا الأقليـة السـامية :**يشـير الـنص إلى أن الأقليـة السـامية غيـر راضـية عـن وضـعها اللغـوي في فنلندا، مما يشير إلى أن نظام المساواة اللغوية لا يزال بحاجة إلى تحسين.

وهكـذا، على الـرغم مـن أن فنلنـدا تعتبر نموذجًـا يحتـذى بـه في مجـال التعدديـة اللغويـة، إلا أن هنـاك تحـديات تواجـه تطبيـق نظـام المسـاواة اللغويـة على أرض الواقـع .يعـاني تعلـيم اللغـة السـويدية مـن تراجـع عـدد الطـلاب النـاطقين بهـا، وهنـاك صـعوبات في تـوفير الخـدمات باللغـة السـويدية في بعـض المنـاطق. بالإضـافة إلى ذلـك، تشـعر بعـض الأقليـات اللغويـة، مثـل السـامية، بعـدم الرضـا عـن وضـعها اللغـوي. يتطلـب الحفـاظ على التنـوع اللغـوي في فنلنـدا جهـودًا متواصـلة لتطبيـق القـوانين اللغويـة بصـرامة، وتعزيـز اسـتخدام اللغـات الأقليـة في التعليم والإعلام والحياة العامة.

رابعا: ثنائية اللغة على أساس الحقوق الترابية

هـذا النـوع مـن ثنائيـة اللغـة مسـتمد مـن مبـدأ أن اللغـات المتنافسـة في دولـة متعـددة اللغـات يـتم فصـلها على الأرض عـن طريـق الحـدود اللغويـة. ثـم تمـنح حقـوق اللغـة للمـواطنين المقيمـين داخـل إقلـيم معـين ويمكـن أن

يـؤدي تغييـر مكـان الإقامـة إلى فقـدانهم لجميـع حقـوقهم (اللغويـة)، والتي لا يمكـن نقلهـا كمـا هـو الحـال، على سـبيل المثـال، الحـق في التصـويت. في الواقـع، قـد تكـون الدولـة ثنائيـة اللغـة رسـميا، لكنهـا تطبـق أحاديـة اللغـة المحليـة. تمـارس الدولـة مثـل هـذه السياسـة عنـدما تكـون المجتمعـات اللغويـة مركـزة جغرافيـا بشـكل كبيـر وتسـتفيد مـن بنيـة دولـة لامركزيـة فيدراليـة إلى حـد مـا، حيـث تكـون الدولـة المركزيـة ثنائيـة اللغـة، في حـين أن الدولة الإقليمية قد تكون أحادية اللغة.

ونستعرض هنا حالة بلجيكا التي تعتبر من الدول الرائدة في تطبيق هذه السياسة.

تعتمد السياسة اللغوية في بلجيكا بعد الإصلاح الدستوري لعام 1993 على العناصر التالية:

- **الإصـلاح الدسـتوري** :حـول بلجيكـا إلى دولـة اتحاديـة تتكـون مـن ثـلاث منـاطق تتمتـع بـالحكم الـذاتي وثلاثة مجتمعات لغوية.
- **النصوص القانونية** :يتم تحديد السياسة اللغوية في دستور عام 1994 وعدة قوانين لغوية أخرى.
- **مسـتويات صـنع القـرار** :توجـد خمسـة مسـتويات لصـنع القـرار في بلجيكـا :الدولـة الفيدراليـة والمنـاطق والمجتمعات والمقاطعات والبلديات.
- **اللغـات الرسـمية** :اللغـات الرسـمية في بلجيكـا هي الهولنديـة والفرنسـية والألمانيـة، ولكـن يـتم اسـتخدام كل لغة في منطقة محددة.
- **حريـة اختيـار اللغـة** :للمـواطنين الحـق في اختيـار اللغـة التي يسـتخدمونها، ولكـن السـلطة الاتحاديـة هي المسؤولة عن تنظيم استخدام اللغات في بعض المناطق والمؤسسات.

السياسـة اللغويـة في بلجيكـا معقـدة ومتعـددة الأوجـه، وتعكـس التنـوع اللغـوي والثقـافي في الـبلاد .يتمتـع المواطنون بحرية اختيار اللغة، ولكن هناك قوانين تنظم استخدام اللغات في مختلف المجالات والمؤسسات.

المناصفة اللغوية في بلجيكا الاتحادية

تسـعى بلجيكـا إلى تحقيـق التـوازن اللغـوي في الحكومـة الفيدراليـة البلجيكيـة، وخاصـة بـين النـاطقين بالفرنسـية والهولندية، بالإضافة إلى آليات الحماية المتاحة للأقلية الناطقة بالفرنسية. يتجلى هذا التوازن فيما يلي:

- **مجلس الوزراء:** يجب أن يكون عدد الوزراء الناطقين بالفرنسية مساويًا لعدد الوزراء الناطقين بالهولندية.

- **رئيس الوزراء والوزراء:** من المتوقع أن يتحدثوا كلتا اللغتين، على الرغم من أن الوزراء الناطقين بالفرنسية كانوا تاريخيًا أقل إتقانًا للهولندية.

- **المناصفة اللغوية في المؤسسات:** يتم تطبيق مبدأ المناصفة اللغوية في العديد من الهيئات الحكومية الأخرى، مثل محكمة التحكيم ومجلس الدولة.

- **آليات حماية الأقلية الناطقة بالفرنسية:** توجد آليات لحماية الأقلية الناطقة بالفرنسية، مثل إجراء "جرس الإنذار" الذي يسمح بتعطيل مشاريع القوانين التي قد تضر بمصالحهم.

وهكذا، تسعى بلجيكا إلى تحقيق توازن دقيق بين الناطقين بالفرنسية والهولندية في الحكومة الفيدرالية، من خلال تطبيق مبدأ المناصفة اللغوية في مجلس الوزراء والعديد من المؤسسات الحكومية الأخرى. كما توجد آليات لحماية حقوق الأقلية الناطقة بالفرنسية، على الرغم من أن فعاليتها قد تكون محدودة في بعض الأحيان.

استخدام اللغات في القضاء

يتعلق الأمر بقانون 15 يونيو 1935 الذي ينظم استخدام اللغات في المسائل القضائية في بلجيكا من خلال مجموعة من المقتضيات تتجلى أساسا في:

- **لغة المحاكم:** تستخدم المحاكم المدنية والتجارية لغة واحدة فقط في كل منطقة لغوية: الهولندية في فلندرز، الفرنسية في والونيا، والألمانية في المنطقة الناطقة بالألمانية.

- **التعامل مع المتهم من منطقة أخرى:** إذا كان المتهم من منطقة لغوية أخرى أو لديه معرفة ضعيفة بلغة المحكمة، يمكنه الموافقة على إجراء المحاكمة بلغة أخرى. طلب خدمات مترجم شفوي على نفقة الدولة. المثول أمام محكمة في مقاطعة أخرى تتحدث لغته.

- **لغة الوثائق والأحكام:** تصدر الوثائق والأحكام بلغة إجراءات منطقة اللغة، مع بعض الاستثناءات في المناطق ثنائية اللغة.

يهدف قانون 15 يونيو 1935 إلى ضمان حق المتقاضين في فهم إجراءات المحاكمة والحصول على وثائق المحكمة بلغتهم الأم. يتم ذلك من خلال استخدام لغة المنطقة اللغوية في المحاكم، وتوفير خدمات الترجمة الفورية للمتهمين الذين لا يتحدثون لغة المحكمة.

الإدارة العمومية الاتحادية

ينظم قانون استخدام اللغات في المسائل الإدارية (18 يوليو 1966) النظام اللغوي في الإدارة البلجيكية وينص على عدة تدابير من بينها:

- **الإدارة الفيدرالية خارج بروكسل:** أحادية اللغة (فرنسية في والونيا وهولندية في فلندرز).
- **الخدمة المدنية في بروكسل:** ثنائية اللغة (هولندية وفرنسية).
- **وثائق الحكومة الفيدرالية:** مكتوبة بجميع اللغات الرسمية الثلاث (هولندية وفرنسية وألمانية) ويجب أن تكون متطابقة تمامًا في المحتوى.
- **شبكات لغوية متوازية:** تنقسم الإدارة إلى شبكات لغوية متوازية، مع 40٪ من الموظفين يتحدثون الهولندية، و40٪ يتحدثون الفرنسية، و20٪ ثنائيي اللغة.
- **الوزارات المنقسمة:** تنقسم وزارات العدل والداخلية والدفاع إلى قسمين: أحدهما ناطق بالفرنسية والآخر ناطق بالهولندية.

تعتمد بلجيكا نظامًا معقدًا لإدارة التنوع اللغوي في إدارتها، حيث يتم استخدام لغات مختلفة في مناطق مختلفة، مع وجود آليات لضمان التواصل بين الشبكات اللغوية المختلفة.

آليات المراقبة

ينص قانون استخدام اللغات في المسائل الإدارية المؤرخ 18 يوليو 1966 على إنشاء لجنة دائمة لمراقبة اللغة للإشراف على تطبيق قوانين اللغات، وتتألف من 11 عضوًا (خمسة ناطقين بالفرنسية وخمسة ناطقين بالهولندية وواحد ناطق بالألمانية) يعينهم الملك لمدة أربع سنوات.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأ قانون 28 يونيو 1983 محكمة تحكيم للبت في حالات انتهاك القوانين، ويجوز لها إلغاء أي مرسوم أو قانون صادر عن البرلمان يتجاوز اختصاصاته.

ورغم التدابير المهمة التي عرفتها السياسة اللغوية في بلجيكا فإن هناك آثار سلبية على التنوع اللغوي والثقافي نذكر من بينها على الخصوص:

- **البلديات ذات المرافق:** يعتبر النص أن إنشاء "البلديات ذات المرافق" ساهم في تراجع التنوع اللغوي، حيث شجع على استثناءات من أحادية اللغة الإقليمية في المناطق ذات الأغلبية اللغوية.
- **عدم التسامح بين الأغلبية:** يرى النص أن الأغلبيتين الناطقتين بالفرنسية والهولندية في بلجيكا غير متسامحتين مع الأقليات اللغوية، وتحرمهم من الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الخدمات الإدارية والقضائية والحق في التصويت لمرشحين من مجتمعهم.
- **فشل الفيدرالية في إدارة التنوع:** يعتبر النص أن النظام الفيدرالي الذي تم وضعه في عام 1993 فشل في إدارة التنوع اللغوي والثقافي في بلجيكا، وأدى إلى تفاقم الصراعات بين المجموعات اللغوية المختلفة.
- **النموذج البلجيكي كمثال سلبي:** يشير النص إلى أن النموذج البلجيكي في التعامل مع التعددية اللغوية يعتبر مثالًا سلبيًا في العديد من الدول، حيث يظهر عدم قدرة الأغلبيتين على التعايش السلمي مع الأقليات.

وعموما، فإن النظام الفيدرالي في بلجيكا قد فشل في إدارة التنوع اللغوي والثقافي ويعود ذلك أساسا إلى عدم التسامح بين الأغلبيتين الناطقتين بالفرنسية والهولندية، وإلى التركيز على الحقوق الإقليمية على حساب الحقوق الفردية. ويمكن اعتباره بالتالي مثالا سلبيا على كيفية التعامل مع التعددية اللغوية، وهذا النموذج قد يؤدي إلى تفاقم الصراعات وتقسيم المجتمعات.

الجزء السادس: الآفاق المستقبلية للمسألة اللغوية

أولا: التحديات والرهانات

منذ دستور 2011 تبنى المغرب الثنائية اللغوية على مستوى لغاته الرسمية معلنا بذلك التزامه الدستوري بضمان الحقوق اللغوية لمواطنيه كما تنص على ذلك المواثيق الدولية. وتطبيقا لمقتضيات الدستور في هذا المجال تم تحقيق مجموعة من المكتسبات تعتبر بمثابة نقط قوة يمكن البناء عليها لتطوير سياسة لغوية واضحة وفعالة تسهم في تكريس الوحدة الوطنية واحترام التعدد اللغوي الذي تمتاز به بلادنا. ولعل من أهم هذه المكتسبات ما يلي:

1. **الاعتراف الدستوري بالتعددية اللغوية:** يعترف الدستور المغربي بالتعددية اللغوية في البلاد، ويعتبر العربية والأمازيغية لغتين رسميتين للدولة. ويدعو إلى صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم. هذا الاعتراف يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة اللغوية واحترام التنوع الثقافي.
2. **تعزيز اللغة العربية:** تعمل الحكومة المغربية على تعزيز مكانة اللغة العربية في التعليم والإدارة والإعلام رغم ما يعوق ذلك من مبادرات موازية تسعى إلى التمكين للتعبيرات الثقافية المغربية وللغة الفرنسية خاصة في المجالات المذكورة.
3. **تدريس الأمازيغية في المدارس:** تم إدخال تدريس الأمازيغية في المدارس المغربية، وهذا يعتبر خطوة مهمة نحو الحفاظ على هذه اللغة وتعزيز مكانتها في المجتمع، مع الحاجة إلى التسريع من وتيرة الإنجاز.
4. **إنتاج محتوى ثقافي متنوع:** يشهد المغرب إنتاجًا متزايدًا للمحتوى الثقافي والفني باللغات المختلفة، بما في ذلك العربية والأمازيغية والفرنسية. هذا يساهم في تعزيز التنوع اللغوي والثقافي في البلاد.
5. **الوعي المتزايد بأهمية التعددية اللغوية:** هناك وعي متزايد في المجتمع المغربي بأهمية التعددية اللغوية ودورها في تعزيز الهوية الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

رغم الجهود المبذولة فإن العديد من التحديات لا زالت تقف أمام تطبيق المغرب لسياسة لغوية أكثر وضوحًا وفعالية، مع توفير الموارد اللازمة لدعم التعددية اللغوية وتعزيز مكانة اللغات الرسمية في المجتمع. من بين أهم التحديات القائمة نذكر على الخصوص:

1. **عدم الوضوح والتطبيق غير المتسق**: السياسة اللغوية في المغرب تفتقر إلى الوضوح الكافي في تحديد الأدوار والمجالات لكل لغة (العربية، الأمازيغية، الفرنسية...)، مما يؤدي إلى تطبيق غير متسق ولا متوازن في مجالات التعليم والإدارة والإعلام.
2. **إهمال اللغتين الرسميتين**: على الرغم من الاعتراف بالعربية وبالأمازيغية كلغتين رسميتين، إلا أن حضورهما الفعلي لا يزال محدودًا مع وضع أسوأ للغة الأمازيغية، خاصة في مجال التعليم بعد إقرار مبدأ التناوب اللغوي بشكل غير مقبول ولا ينسجم مع ما جاء في الرؤية الاستراتيجية 2030، كما أنه لا ينضبط لنص تنظيمي كما أوصى بذلك القانون -الإطار رقم 51.17.
3. **الهيمنة اللغوية للفرنسية**: لا تزال اللغة الفرنسية تحتل مكانة مهمة في التعليم المدرسي والتعليم العالي والإدارة والاقتصاد، مما يحد من فرص استخدام العربية والأمازيغية في هذه المجالات. يتجلى ذلك أساسا في استحواذ اللغة الفرنسية على ثلثي زمن التعلم في التعليم الإلزامي والباقي تتقاسمه اللغتان الرسميتان مع حضور باهت للغة الأمازيغية.
4. **الخلط بين التعدد اللغوي والتلوث اللغوي**: يشكل التداخل المعجمي بين اللهجات العامية واللغات الأجنبية، والضبابية في توزيع الوظائف بين اللغات المعيارية واللهجات المتفرعة عنها إلى تفشي ظاهرة إفقار اللهجات المغربية بإدخال معجم أجنبي بدأ في طمس هوياتها، وبروز بعض الأصوات الداعية إلى منح العامية المغربية وظائف غير مؤهلة لها لن تؤدي سوى إلى إزاحة اللغة العربية ومحو تاريخ حضاري تليد كتب بها.
5. **نقص الموارد البشرية والمادية**: يعاني التعليم من نقص في المدرسين المؤهلين لتدريس اللغات، سواء الرسمية أو الأجنبية، كما أن هناك نقص في الموارد التعليمية والبرامج المتخصصة التي تدعم تعلم اللغات الرسمية وتيسير التواصل بها فيما بين المتعلمين والمتعلمات.

6. **التحـــديات الاجتماعيـــة والاقتصـــادية**: تـــرتبط التحـــديات اللغويـــة فـي المغـــرب بتحـــديات اجتماعيـــة واقتصـادية أوسـع، مثـل الفـوارق الاجتماعيـة والمجاليـة، ممـا يعقـد مـن مسـألة تحقيـق العدالـة اللغويـة بـين مختلـف فئـات المجتمـع خاصـة تلـك التي لا تتـوفر على الفـرص الحقيقيـة لتطـوير مسـتوى الـتحكم في اللغات.
7. **غيـاب اسـتراتيجية لغويـة فعالـة**: تفتقـر السياسـة اللغويـة المطبقـة في المغـرب إلى اسـتراتيجية مخطـط لهـا تتسـم بالفعاليـة اللازمـة وبـالقبول مـن جميـع الأطـراف المعنيـة، في انتظـار تفعيـل المجلـس الـوطني للغات والثقافة المغربية الذي خوله المشرع القيام بهذه المهمة.

في ظـل هـذه التحـديات واستحضـارا للمكتسـبات التي يعرفهـا ورش السياسـة اللغويـة في المغـرب فـإن المقاربـة الموضوعية والعلمية للمسألة اللغوية تقتضي الوعي بمختلف رهاناتها، والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

1. **تعزيـز مكانـة اللغـة العربيـة:** يعتبر تعزيـز مكانـة اللغـة العربيـة كلغـة رسـمية، وتوسـيع اسـتخدامها في جميـع المجـالات، مـن أهـم الرهانـات التي تواجـه السياسـة اللغويـة. يتطلـب ذلـك تطـوير منـاهج تعليميـة حديثـة وفعالـة، وتكـوين مدرسـين مـؤهلين، وإنتـاج محتـوى تعليمي وثقـافي باللغـة العربيـة، وتعزيـز مكانتهـا في المجـالات الحيويـة، وفي مجـال التكنولوجيـا والرقمنـة في ظـل تحـدي التعدديـة التي يعرفهـا المجتمع المغربي.
2. **تفعيـل الطـابع الرسـمي للأمازيغيـة:** مـع الإشـارة، إلى أن تفعيـل الطـابع الرسـمي للأمازيغيـة عـرف مجموعة من التعثرات نذكر منها :

- التـأخر في إخـراج إلى حيـز الوجـود القـانون التنظيمي رقـم 26.19 لثمـاني سـنوات بعـد دسـترة الأمازيغيـة، مـع عـدم احترام الآجـال التي حـددها هـذا القـانون التنظيمي المتعلـق بتحديـد مراحـل تفعيـل الطـابع الرسـمي للأمازيغيـة وكيفيـات إدماجهـا في مجـال التعلـيم وفي مجـالات الحيـاة العامـة ذات الأولوية.

- ضعف انخراط بعض القطاعات الحكومية في مسار تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

ومـن هـذا المنطلـق يعتبـر تفعيـل هـذا الطـابع على أرض الواقـع رهانًـا مهمًـا. يتطلـب ذلـك تعمـيم تـدريس الأمازيغيـة في جميـع مراحـل التعلـيم، وتـوفير المـوارد اللازمـة لتطـوير هـذه اللغـة، وتعزيـز اسـتخدامها في الإدارة والإعلام.

3. **إعـادة النظـر في مكانـة اللغـة الفرنسـية:** يعتبـر إعـادة النظـر في مكانـة اللغـة الفرنسـية في النظـام التعليمي والإدارة، والعمـل على إعـادة التـوازن بينهـا وبـين اللغتـين الرسـميتين في اتجـاه إعطـاء الأسـبقية للغتـين العربيـة والأمازيغيـة، مـع مـنح مكانـة أكبـر للغـات الأجنبيـة الأكثـر تـداولا كمـا يقـول الدسـتور، خاصة اللغة الإنجليزية، رهانًا مهمًا لتحقيق العدالة اللغوية وتكافؤ الفرص بين المواطنين.
4. **تثمـين التنـوع اللغـوي والثقـافي:** يعتبـر تثمـين التنـوع اللغـوي والثقـافي الـذي يميـز المغـرب رهانًـا مهمًـا لتعزيـز الهويـة الوطنيـة والوحـدة الاجتماعيـة. يتطلـب ذلـك، طبقـا للدسـتور، أن تعمـل الدولـة على صـيانة الحسـانية، باعتبارهـا جـزءا لا يتجـزأ مـن الهويـة الثقافيـة المغربيـة الموحـدة، وعلـى حمايـة اللهجـات والتعبيـرات الثقافيـة المسـتعملة في المغـرب، وتسـهر على انسـجام السياسـة اللغويـة والثقافيـة الوطنيـة، وعلـى تعلـم وإتقـان اللغـات الأجنبيـة الأكثـر تـداولا في العـالم، باعتبارهـا وسـائل للتواصـل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر.
5. **تحقيـق العدالـة اللغويـة وتكـافؤ الفـرص:** يعتبـر تحقيـق العدالـة اللغويـة وتكـافؤ الفـرص بـين جميـع المـواطنين، بغـض النظـر عـن اللغـة التي يتحـدثونها، رهانًـا مهمًـا لتحقيـق التنميـة المسـتدامة والانـدماج الاجتمـاعي. يتطلـب ذلـك تـوفير تعلـيم جيـد بـاللغتين الرسـميتين، وضـمان الوصـول إلـى الخـدمات العمومية والإعلام بلغات مختلفة خاصة الحسانية وباقي اللهجات المغربية.
6. **مواكبـة التطـورات التكنولوجيـة:** تعتبـر مواكبـة التطـورات التكنولوجيـة في مجـال اللغـة والتعلـيم رهانًـا مهمًـا لتطـوير السياسـة اللغويـة. يتطلـب ذلـك الاسـتثمار في التقنيـات الحديثـة، وتطـوير منصـات تعليمية رقمية متعددة اللغات، وتشجيع البحث العلمي في مجال اللغويات التطبيقية.
7. **التواصـل الفعـال مـع المجتمـع:** يعتبر التواصـل الفعـال مـع المجتمـع حـول السياسـة اللغويـة وأهـدافها رهانًـا مهمًـا لكسـب تأييـد الـرأي العـام وتحقيـق التوافـق الـوطني حـول هـذه القضـية. يتطلـب ذلـك إطـلاق

حمـلات توعيـة وتثقيـف حـول أهميـة التعدديـة اللغويـة، وتشـجيع الحـوار والمشـاركة المجتمعيـة في صياغة وتنفيذ السياسة اللغوية.

ثانيا: السيناريوهات المستقبلية للمسألة اللغوية

هنـاك عـدة سـيناريوهات مسـتقبلية ممكنـة لسياسـة لغويـة ناجحـة في المغـرب، تتوقـف على الخيـارات التي تتخـذها الدولـة في السـنوات القادمـة. بمـا أن المغـرب قـد تبنى خيـار التعدديـة اللغويـة المرتكـز على ثنائيـة اللغـة الرسمية فنقدم فيما يلي ثلاثة سيناريوهات نراها ممكنة تمتح من هذا التوجه الدستوري:

السيناريو الأول: التعددية اللغوية المتوازنة

في هـذا السـيناريو، يـتم تحقيـق تـوازن بـين اللغتـين الرسـميتين العربيـة والأمازيغيـة مـن جهـة والفرنسـية بوصـفها اللغـة الأجنبيـة الأولى مـن جهـة أخـرى، مـع تعزيـز مكانـة كـل لغـة في مجـالات محـددة. وفـق هـذا السـيناريو، وهـو تقريبـا السـيناريو المعتمـد حاليـا مـع رجحـان كفـة اللغـة الفرنسـية، يـتم تـدريس اللغـات الـثلاث في جميـع مراحـل التعليم، مع التركيز على تطوير الكفاءة اللغوية والتواصلية لدى المتعلمين وفق المبادئ التالية:

- **اللغة العربية:** تظل اللغة الرسمية للدولة ولغة التعليم الأساسية، مع تطوير مناهجها الدراسية لتواكب متطلبات العصر.
- **الأمازيغية:** يتم تعميم تدريسها في جميع مراحل التعليم، وتوسيع استخدامها في الإدارة والإعلام.
- **الفرنسية:** تظل لغة مهمة في التعليم العالي والبحث العلمي، وتستخدم أيضا في التعليم المدرسي وفي بعض المجالات الحيوية الأخرى مثل الإدارة والإعلام.

السيناريو الثاني: ثنائية لغوية معززة

في هذا السيناريو، يتم التركيز على تعزيز مكانة اللغة العربية والأمازيغية كلغتين رسميتين، مع تقليص دور اللغة الفرنسية تدريجيًا. يتم تدريس اللغتين الرسميتين في جميع مراحل التعليم، وتشجيع استخدامهما في الحياة العامة.

- **اللغة العربية:** تصبح اللغة الرئيسية في التعليم والإدارة والإعلام.

- **الأمازيغية:** يتم تعزيز مكانتها كلغة رسمية، وتشجيع استخدامها في جميع المجالات.
- **الفرنسية:** تظل لغة أجنبية تدرس في المدارس والجامعات، ولكن دورها يتقلص تدريجيًا لصالح اللغتين الرسميتين مع دراسة إمكانية استبدالها تدريجيا باللغات الأكثر تداولا في العالم وخاصة الإنجليزية.

السيناريو الثالث: التعددية اللغوية الديناميكية

في هذا السيناريو، يتم تبني سياسة لغوية مرنة تتكيف مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية. يتم الاعتراف بالتنوع اللغوي في المغرب، وتشجيع استخدام جميع اللغات الموجودة في البلاد، بما في ذلك اللهجات الدارجة العربية والأمازيغية واللغات الأجنبية الأخرى.

- **اللغات الرسمية:** يتم تعزيز مكانة العربية والأمازيغية كلغتين رسميتين، مع تطوير مناهجهما الدراسية وتشجيع استخدامهما في جميع المجالات.
- **اللهجات الدارجة العربية والأمازيغية بما في ذلك الحسانية:** يتم الاعتراف بها كتعبيرات لغوية مجالية، وتشجيع استخدامها في الإعلام والثقافة.
- **اللغات الأجنبية:** يتم تشجيع تعلمها كلغات إضافية، لتعزيز التواصل مع العالم الخارجي وتلبية احتياجات سوق العمل.

لكل سيناريو إيجابيات وسلبيات ويظل اختيار السيناريو الأنسب رهينا بعدة عوامل، منها مدى التزام الحكومة بتنفيذ سياسة لغوية شاملة وفعالة، وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ السياسة اللغوية، وإشراك المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ السياسة اللغوية، والتغيرات في المشهد الدولي وتأثيرها على السياسة اللغوية في المغرب.

لتحديد السيناريو الأفضل للسياسة اللغوية في المغرب، يجب مقارنة السيناريوهات الثلاثة بناءً على عدة معايير، مع الأخذ في الاعتبار السياق المغربي وتحدياته الخاصة:

المعيار	السيناريو الأول: التعددية اللغوية المتوازنة	السيناريو الثاني: ثنائية لغوية معززة	السيناريو الثالث: التعددية اللغوية الديناميكية
تعزيز الوحدة الوطنية	قد يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال الاعتراف بالتنوع اللغوي والثقافي.	قد يؤدي إلى تهميش اللغة الفرنسية وبالتالي استياء جزء من المجتمع.	قد يعزز الوحدة الوطنية من خلال الاعتراف بجميع اللغات والثقافات في البلاد.
تحقيق العدالة اللغوية	قد يحقق العدالة اللغوية من خلال توفير فرص متساوية لجميع اللغات.	قد يهمش اللغة الفرنسية ويحد من فرص استخدامها.	قد يحقق العدالة اللغوية من خلال الاعتراف بجميع اللغات وتوفير فرص متساوية لاستخدامها.
الحفاظ على التنوع اللغوي والثقافي	يحافظ على التنوع اللغوي والثقافي من خلال الاعتراف باللغات الرسمية.	قد يقلل من التنوع اللغوي من خلال تهميش اللغة الفرنسية.	يحافظ على التنوع اللغوي والثقافي من خلال الاعتراف بجميع اللغات الموجودة في البلاد.
سهولة التنفيذ	قد يكون من الصعب تنفيذه بسبب التحديات المتعلقة بتعليم ثلاث لغات.	قد يكون أسهل في التنفيذ من السيناريو الأول، ولكنه قد يواجه مقاومة من المتحدثين بالفرنسية.	قد يكون من الصعب تنفيذه بسبب التحديات المتعلقة بتعليم جميع اللغات الموجودة في البلاد.
الموارد المطلوبة	يتطلب موارد مالية وبشرية كبيرة لتوفير تعليم جيد بثلاث لغات.	يتطلب موارد أقل من السيناريو الأول، ولكنه لا يزال يتطلب استثمارات كبيرة في تعليم اللغتين العربية والأمازيغية.	يتطلب موارد كبيرة جدًا لتعليم جميع اللغات الموجودة في البلاد.
الاستجابة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية	قد يكون أقل استجابة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية بسبب تركيزه على ثلاث لغات.	قد يكون أكثر استجابة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية من خلال التركيز على اللغتين الرسميتين.	هو الأكثر استجابة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاعتراف بجميع اللغات وتكيفها مع التغيرات.

وبغض النظر عن السيناريو الذي سيتم اعتماده، يجب أن تهدف السياسة اللغوية التي سيتم اختيارها إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **تعزيز الوحدة الوطنية:** من خلال تعزيز مكانة اللغات الرسمية وتشجيع التواصل بين مختلف مكونات المجتمع.
- **تحقيق العدالة اللغوية:** من خلال ضمان تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، بغض النظر عن اللغة التي يتحدثونها.
- **تعزيز التنمية المستدامة:** من خلال تطوير رأس المال البشري وتعزيز الإبداع والابتكار.
- **الانفتاح على العالم:** من خلال تعزيز التواصل مع العالم الخارجي وتلبية احتياجات سوق العمل العالمي.

مع ذلك، يبدو أن السيناريو الثالث: التعددية اللغوية الديناميكية هو الأقرب لروح دستور 2011 لأنه يعترف بالتنوع اللغوي والثقافي الغني للبلاد، ويسعى إلى تحقيق العدالة اللغوية من خلال توفير فرص متساوية للغتين الرسميتين. إذا تم اعتماده فيمكن الاستئناس بالتجارب الدولية المقدمة في هذا التقرير من أجل تحديد تفاصيله، والتي هي أيضا يمكن أن تنتظم في ثلاثة سيناريوهات محتملة:

1. **سيناريو ثنائية اللغة على أساس الحقوق الترابية**

هذا السيناريو يمكن أن يتضمن الملامح الأساسية التالية:

- **ترسيم الحدود اللغوية:** من خلال تقسيم المغرب إلى مناطق لغوية محددة، حيث تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية في بعض المناطق، والأمازيغية في مناطق أخرى، مع وضع معايير واضحة لتحديد المناطق اللغوية، مثل النسبة المئوية للسكان الذين يتحدثون كل لغة، والتاريخ اللغوي والثقافي للمنطقة.
- **تطبيق الحقوق اللغوية:** من خلال ضمان حق السكان في كل منطقة في استخدام لغتهم الرسمية في التعليم والإدارة والإعلام والخدمات العمومية، وتوفير التعليم باللغة الرسمية المعتمدة في كل

منطقة، مع إمكانية تعلم اللغة الرسمية الأخرى كلغة ثانية، مع تطوير المناهج والبرامج التعليمية التي تعكس الثقافة والتاريخ المحلي لكل منطقة.

- **إدارة التنوع اللغوي:** من خلال إنشاء مؤسسات وطنية وترابية لتعزيز التعددية اللغوية وحماية الحقوق اللغوية، وتطوير سياسات وبرامج لدعم تعلم اللغات وتعزيز التواصل بين المناطق اللغوية المختلفة، وتشجيع التبادل الثقافي والتعاون بين المناطق اللغوية.

على الرغم من بعض إيجابيات هذا السيناريو لكونه يمكن أن يساهم في تعزيز الهوية الثقافية لكل منطقة وتقوية الشعور بالانتماء إليها، وأن يعزز التنوع اللغوي والثقافي في المغرب، وأن يساهم في تحقيق العدالة اللغوية وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين والمواطنات، إلا أنه ينطوي على مجموعة من التحديات قد تنقلب إلى مخاطر يصعب تجنبها. وهكذا قد يؤدي هذا السيناريو إلى تعزيز الانقسامات الإقليمية والعرقية في البلاد، وقد يواجه صعوبة في التنفيذ في المناطق التي يتعايش فيها متحدثو اللغتين العربية والأمازيغية وما أكثرها، وقد يتطلب موارد مالية وبشرية كبيرة لتنفيذه بنجاح.

وعموما فإن سيناريو الثنائية اللغوية على أساس الحقوق الترابية هو خيار نظري للسياسة اللغوية في المغرب، ولكن يبقى تطبيقه مستبعدا نظرا للاندماج الكبير الذي عرفه المغرب عبر تاريخه الطويل بين المكون الأمازيغي والمكون العربي، مما يصعب معه إن لم نقل يستحيل رسم حدود ترابية لغوية واضحة داخل رقعته الجغرافية.

2. سيناريو ثنائية اللغة على أساس الحقوق الفردية

هذا السيناريو يمكن أن يتضمن الملامح الأساسية التالية:

- **الحقوق اللغوية الفردية:** من خلال ضمان حق كل فرد في استخدام لغته الرسمية الأم أي العربية أو الأمازيغية في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك التعليم والإدارة والمحاكم والإعلام، وتوفير الخدمات العمومية والوثائق الرسمية باللغتين العربية والأمازيغية، والسماح للأفراد باختيار لغة التعليم لأطفالهم، سواء كانت العربية أو الأمازيغية.

- **تطبيق الحقوق في التعليم:** من خلال توفير تعليم ثنائي اللغة في جميع مراحل التعليم، حيث يتعلم التلامذة اللغتين العربية والأمازيغية كلغة أولى أو ثانية، وتطوير مناهج ومواد تعليمية باللغتين العربية والأمازيغية تعكس الثقافة والتاريخ الخاص بكل لغة، وتكوين الأطر الكافية لتدريس اللغتين بشكل فعال وتوفير الدعم اللازم لهم.
- **تطبيق الحقوق في الإدارة والقضاء:** من خلال تمكين الأفراد من التواصل مع الإدارات العمومية والمحاكم بلغتهم الرسمية العربية أو الأمازيغية، وتوفير مترجمين فوريين في الإدارات والمحاكم عند الحاجة، وإصدار الوثائق الرسمية والتشريعات باللغتين العربية والأمازيغية.

قد يواجه هذا السيناريو بعض التحديات مرتبطة أساسا بصعوبات في التنفيذ على أرض الواقع، خاصة في المناطق التي توجد فيها أغلبية ناطقة بإحدى اللغتين، وبمتطلبات مالية وبشرية كبيرة لتوفير التعليم والخدمات العمومية باللغتين، وباحتمال وقوع توترات اجتماعية إذا لم يتم تطبيقه بشكل عادل ومنصف لجميع المواطنين. لكنه في المقابل يعد بالكثير من الإيجابيات نذكر منها قدرته على أن يعزز حقوق الأفراد اللغوية والثقافية ويضمن المساواة بين جميع المواطنين، وأن يساهم في الحفاظ على التنوع اللغوي والثقافي في المغرب، وأن يعزز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية من خلال توفير مساحة للاعتراف واحترام جميع اللغات والثقافات في البلاد.

وعموما، فإن سيناريو الثنائية اللغوية على أساس الحقوق الفردية يركز على تمكين الأفراد من استخدام لغتهم الرسمية الأم في جميع مجالات الحياة. هذا السيناريو يمكن أن يساهم في تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين، ولكنه يتطلب تخطيطًا دقيقًا وتنفيذًا فعالًا للتغلب على التحديات المحتملة.

3. سيناريو ثنائية اللغة على أساس الحقوق الفردية الترابية

هذا السيناريو يجمع بين مبادئ الحقوق الفردية والحقوق الترابية، مما يعني أنه يضمن حقوق الأفراد في استخدام لغتهم الرسمية الأم في جميع مجالات الحياة، مع مراعاة الخصوصيات اللغوية والثقافية لكل منطقة. وهو يتضمن الملامح الأساسية التالية:

- **الاعتراف بالحقوق الفردية:** يضمن حق كل فرد في استخدام لغته الرسمية الأم العربية أو الأمازيغية في التعليم والإدارة والقضاء والإعلام والخدمات العامة.

- **الاعتراف بالحقوق الترابية:** يمنح المناطق التي توجد بها أغلبية ناطقة بإحدى اللغتين وضعًا خاصًا، حيث تصبح هذه اللغة هي اللغة الرسمية للمنطقة وتستخدم في جميع المجالات.

- **التعليم ثنائي اللغة:** يتم توفير تعليم ثنائي اللغة في جميع المناطق، حيث يتعلم الطلاب اللغتين العربية والأمازيغية كلغة أولى أو ثانية.

- **الخدمات العمومية باللغتين:** يتم توفير الخدمات العمومية والوثائق الرسمية باللغتين العربية والأمازيغية في جميع المناطق.

- **التوازن بين الحقوق:** يتم تحقيق توازن بين الحقوق الفردية والحقوق الترابية، بحيث لا يتم تهميش أية لغة أو ثقافة.

رغم أن سيناريو الحقوق الفردية الترابية يمثل مقاربة شاملة للسياسة اللغوية في المغرب، حيث يجمع بين مزايا سيناريو الحقوق الفردية وسيناريو الحقوق الترابية، لكن تنطبق عليه الصعوبات التي تجري على السيناريو الأول المتعلق بالحقوق الترابية وخاصة ما يتعلق باستحالة الفصل الترابي بين اللغتين العربية والأمازيغية، الشيء الذي يجعل هذا السيناريو هو أيضا مستبعدا.

لكل ما سبق يظل السيناريو الثاني المتعلق بالثنائية اللغوية على أساس الحقوق الفردية هو السيناريو الأقرب لواقع المغرب وخصوصياته، مع إثارة الانتباه إلى أنه يفترض نوعا من التراتبية التدبيرية بين اللغتين الرسميتين، كما ذهبت إلى ذلك بعض الدول مثل فنلندا، وذلك استحضارا لواقع كل لغة رسمية وإمكانات استثمار مؤهلاتها في تعزيز النسيج اللغوي المغربي وضمان الوحدة الوطنية.

أما فيما يتعلق بالحسانية وباقي التعبيرات الثقافية المغربية فيمكن تدبير هذا المشهد اللغوي المتنوع باستحضار المشترك بينها وبين اللغتين الرسميتين، وهو يشكل مساحة كبيرة جدا، مع تحديد الوظائف التي ينبغي أن تلعبها كل لهجة في إطار سياسة لغوية تستند إلى مبادئ الازدواجية اللغوية أو الديغلوسيا. على أن يهدف هذا النهج إلى محاربة المسخ اللغوي والتقليل من حدة التلوث اللغوي باعتماد التعبيرات الثقافية المغربية الأصيلة في التواصل اليومي والإعلام الشفهي والثقافة الشعبية، مع الحرص على التداول الإعلامي لصيغها القريبة من اللغات المعيارية الرسمية، مع الحفاظ على مكانة العربية والأمازيغية كلغتين رسميتين لهما المكانة العليا في كل المجالات لا سيما الإدارة والقضاء والتشريع والتعليم والإعلام والاقتصاد.

ثالثا: التوصيات

بناء على ما ورد في هذا التقرير من تذكير بالوثائق المرجعية ذات الصلة بالمسألة اللغوية، وتحليل للنسيج اللغوي المغربي عبر التذكير بتطوره التاريخي وتعميق النظر في مختلف مكوناته في تفاعلها الدينامي فيما بينها، واستعراض للآليات المؤسساتية الساهرة على تدبير الشأن اللغوي في بلادنا، بالإضافة إلى تقديم بعض التجارب الدولية ذات المشهد اللغوي المشابه للسياق المغربي، تم إعداد مجموعة من التوصيات منها ما هو عام مرتبط أولا بتفعيل السيناريو الذي اعتبر الأقرب لروح الدستور في تدبير السياسة اللغوية في بلادنا، وثانيا بتفعيل الهندسة اللغوية الواردة في دستور 2011 والمتكونة من اللغتين الرسميتين والتعبيرات الثقافية المغربية واللغات الأجنبية، ومنها ما هو قطاعي مرتبط بتفعيل السياسة اللغوية على صعيد القطاعات الوزارية الأساسية مثل التعليم والعدل والإدارة والإعلام.

توصيات عامة

<u>توصيات لتفعيل السيناريو الراجح</u>

لضمان التنفيذ الفعال للسيناريو الذي اعتبر الأقرب لروح الدستور في الفقرة السابقة، يمكن الاستئناس بالتوصيات التالية:

- إجراء دراسات وبحوث لغوية واجتماعية لتحديد خصائص كل لغة من اللغات المشار إليها في الدستور المغربي.
- تطوير معاجم اللغتين الرسميتين من أجل ضمان مواكبة اللغة العربية واللغة الأمازيغية للإنتاج العلمي والتكنولوجي وطنيا ودوليا.
- إنشاء مؤسسة وطنية للترجمة تواكب المستجدات العلمية والتكنولوجية وتترجمها إلى اللغتين الرسميتين.
- الاستثمار في تعليم اللغتين الرسميتين وتطوير مناهج وبرامج تعليمية حديثة وفعالة.
- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ السياسة اللغوية بنجاح.

- إجـراء تقيـيم دوري للسياسـة اللغويـة ومراجعتهـا بانتظـام لضـمان تحقيـق أهـدافها والتكيـف مـع التطورات الاجتماعية والاقتصادية.
- توسـيع العمـل التشـاركي ليشـمل مختلـف الفـاعلين غيـر الرسـميين، بمناسـبة إعـداد وصـياغة وتقيـيم السياسات العمومية اللغوية؛
- الحـرص علـى ملاءمـة النصـوص التشـريعية والتنظيميـة والسياسـات العموميـة في المجـال الثقـافي مـع أحكـام الدسـتور في المجـال اللغـوي بمـا يضـمن تعزيـز مكانـة اللغتـين الرسـميتين واسـتعمال التعبيـرات الثقافية المغربية الأصيلة؛
- تنسـيق جهـود الجامعـات والمؤسسـات البحثيـة المختلفـة فـي المجـال اللغـوي للاسـتجابة للحاجـات العصـرية: إنشـاء معـاجم عصـرية، كتـب قواعـد عصـرية، تجديـد طـرق الـتعلم والتعلـيم، تطـوير الترجمـة والتأليف باللغتين الرسميتين؛
- الإسـراع بـإخراج المجلـس الـوطني للغـات والثقافـة المغربيـة إلـى حيـز الوجـود وتـوفير المـوارد الماديـة والبشرية اللازمة بما يضمن فعاليته ويعزز وظيفته المؤسساتية اللغوية والثقافية؛

توصيات تتعلق بالهندسة اللغوية في الدستور

<u>توصيات تتعلق باللغتين الرسميتين</u>

- وضـع سياسـة لغويـة ذات بعـد اسـتراتيجي، تحـدد الوضـع الاعتبـاري والقـانوني للغـة العربيـة واللغـة الأمازيغيـة، وفـق جدولـة وظيفيـة تحـدد الاسـتعمالات ومجالاتهـا. مـع التمييـز بـين البعـدين الـوظيفي والتواصلي بشكل يبرز الوحدة والتكامل والانسجام في السياسة اللغوية؛
- تنسـيق العمـل بـين المؤسسـات والهيئـات ذات الصـلة بـاللغتين الرسـميتين مـن أجـل تجسـير العلاقـات والاستفادة من تراكم الخبرات والإنجازات في كل ما يتعلق بالمصطلح والترجمة؛
- إلـزام الحكومـة ومختلـف المؤسسـات الوطنيـة باسـتعمال اللغـات الرسـمية في الاجتماعـات الرسـمية وبمناسبة استقبال الوفود الأجنبية وتمثيل المغرب في المحافل والمنتديات الدولية.

- الاهتمام بالعمق الإفريقي للغة العربية من خلال تعزيز الإشعاع الديني والثقافي وتقوية أدوار عمل المجلس الأعلى للغة العربية بإفريقيا.
- إلزام الإدارات العمومية وشبه العمومية والمصالح الخاصة باستعمال اللغتين العربية والأمازيغية في تحرير الوثائق والمذكرات والعقود والمراسلات والأختام والمطبوعات الإدارية والتواصل مع المواطنين والإعلانات والملصقات؛
- وضع آليات مؤسسية وقانونية لمراقبة التزامات الدولة بحماية اللغة العربية واللغة الأمازيغية باعتبارهما لغتين رسميتين على الصعيدين المحلي والوطني، مع التنصيص على ترتيب العقوبات على كل إخلال بمقتضيات استعمالها في الإعلام والإدارة والفضاء العام.
- التحيين المستمر للإطار التشريعي بما يمكن من حماية اللغتين الرسميتين وتنمية استعمالها وذلك بناء على تقييم مؤسساتي منتظم لتطبيق السياسة اللغوية في البلاد؛
- الإسراع بإخراج "أكاديمية محمد السادس للغة العربية" إلى الوجود وضبط مواردها المادية والبشرية لتقوم بدورها العلمي والبحثي في النهوض بلغة الضاد باعتبارها مؤسسة وطنية ذات مستوى عال، مكلفة بتخطيط مشروع مستقبلي طموح، ذي أبعاد ثقافية وعلمية معاصرة؛
- وضع مخططات وسياسات قارة وناجعة لتعريب العلوم والمعارف مع الاستفادَة من التراكمات المنجزة؛
- الارتقاء بـ "معهد الدراسات والأبحاث للتعريب" وتوسيع صلاحياته ليضطلع بمهامه كمؤسسة علمية مختصة في تطوير اللغة العربية والقيام بأدواره العلمية في مجال التعريب والمعجمية والبحث العلمي المتخصص في القضايا اللغوية واللسانية؛
- وضع آليات وضوابط رقابية صارمة على اللغة الإشهارية المستعملة في الفضاءات العامة، لاسيما الإعلانات والملصقات واللافتات المعروضة في الواجهات والساحات العمومية، مع ما يستلزم ذلك من تقنين وفرض لضوابط لغوية تحمي اللغتين الرسميتين من التشويه؛
- الإسراع بتفعيل القانون التنظيمي رقم 16 -26 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مختلف مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، مع إعمال المرسوم رقم 2.20.600المؤرخ في 08 شتنبر 2020 بإحداث اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتتبع وتقييم تفعيل

الطـابع الرسـمي للأمازيغيـة وكيفيـة سـيرها. باعتبـاره الوثيقـة الإجرائيـة والتمهيديـة لتنزيـل مضـامين القانون التنظيمي رقم 16-26 المذكور؛

- العمـل على اسـتثمار الرصـيد المعرفي والإنتاجـات العلميـة للمعهـد الملكـي للثقافـة الأمازيغيـة في بلـورة المخططـات الهادفـة إلى تنزيـل كافـة القـوانين ذات الصـلة بتفعيـل الطـابع الرسـمي للأمازيغيـة، لغـة وثقافة، ضمن البرنامج الحكومي.
- التنسـيق مـع المعهـد الملكـي للثقافـة الأمازيغيـة فـي إدراج الإنتاجـات الفكريـة والإبداعيـة والفنيـة الأمازيغيـة في خريطـة البـرامج الثقافيـة لـوزارة الثقافـة (المعـرض الـدولي للنشـر والكتـاب، المهرجانـات الثقافية، اللقاءات والندوات الفكرية...).
- تعزيـز مكانـة اللغـة والثقافـة الأمـازيغيتين، والعمـل على تعبئـة مقوماتهـا، وتثمـين مواردهـا التراثيـة الماديـة واللاماديـة لإدماجهـا في مسلسـل التنميـة المجاليـة. وكـذا إرشـادات إدراجهـا في البوابـات الإلكترونيـة للمؤسسات العمومية.

<u>توصيات تتعلق باللهجات والتعبيرات الثقافية المغربية</u>

- تطـوير قـواميس ومعـاجم وقواعـد نحويـة خاصـة بـالتعبيرات الثقافيـة المغربيـة الأصـيلة مـن أجـل تحقيـق التقـارب على مسـتوى المعجـم بينهـا وبـين اللغتـين الرسـميتين وإبعـاد تـأثير اللغـات الأجنبيـة على قواعـدها وقاموسها.
- تشـجيع اسـتخدام التعبيرات الثقافيـة المغربيـة القريبـة مـن اللغـات المعياريـة الرسـمية في وسـائل الإعـلام المرئيـة والمسـموعة، مـع الحفـاظ على مكانـة العربيـة والأمازيغيـة في الإعـلام المكتـوب إلى جانـب اسـتمرار حضورهما في الإعلام المرئي والمسموع.
- إطـلاق حمـلات توعيـة بأهميـة التنـوع اللغـوي في المغـرب، وتعزيـز قيمـة التعبيرات الثقافيـة المغربيـة كلغـة للتواصل.
- العمـل في حـدود الإمكـان على إدمـاج الثقافـة الحسـانية في المقـررات المدرسـية والمنـاهج التربويـة التابعـة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛

- تجميع وتوثيق كل مكونات الثقافة الحسانية، وتشجيع الباحثين المهتمين بالموروث الثقافي الحساني وتعزيز التكوين في مختلف مجالات التراث الحساني؛
- تشجيع الاهتمام بالجانب الفني من خلال إحداث معاهد موسيقية بالأقاليم الجنوبية تعنى بالتكوين في ميدان الموسيقي الحسانية.
- مساهمة المجالس المنتخبة في تأهيل وتثمين التراث الحساني المادي واللامادي عبر توفير الاعتمادات المالية الكافية وتقوية الشّراكة بين القطاعيْن العامّ والخاص لدعم الإنتاج الثقافي الحساني.
- التوطين الترابي للإستراتيجية الوطنية المقترحة لحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه وتثمينه، مع الأخذ بين الاعتبار مبدأ التفريع في نقل الاختصاصات.
- رصد الموارد المادية والبشرية الكفيلة بتطبيق السياسات المرتبطة بصيانة الحسانية وضمان استعمال التعبيرات الثقافية المغربية الأصيلة في التواصل.

توصيات قطاعية

<u>توصيات تتعلق بمنظومة التربية والتكوين</u>

- جعل المتعلم المغربي عند نهاية التعليم الإلزامي متمكنا من اللغتين الرسميتين، ومتقنا للغتين أجنبيتين على الأقل.
- تشجيع التدريس باللغتين الرسميتين في الجامعة المغربية إلى جانب اللغات الأجنبية الأكثر تداولا بما يتطلب ذلك من تأهيل للموارد البشرية اللازمة.
- جعل اللغة العربية لغة التدريس الأساس، وإعادة النظر في تطبيق مفهوم التناوب اللغوي في التعليم من أجل إرساء مبدأ التراتبية بين اللغتين الرسميتين من جهة واللغات الأجنبية من جهة أخرى.
- تمكين أطر التدريس والتكوين والبحث من تكوين لغوي متين، مع التقيد التام في التدريس باستعمال اللغة المقررة دون غيرها من الاستعمالات اللغوية.
- تحديث مناهج تدريس اللغة العربية واللغة الأمازيغية، وتجديد المقاربات المعتمدة في تدريسها، من أجل تيسير تعلمها والتمكن منها.

- مراجعة مناهج تدريس اللغات الأجنبية طبقا للمقاربات والطرائق التعليمية الجديدة.
- استثمار التعبيرات الثقافية المغربية الأصيلة في التعامل مع أطفال التعليم الأولي من أجل الشروع في التواصل الشفهي باللغة العربية ثم اللغة الأمازيغية على أن تدرج اللغتان الأجنبيتان الأولى والثانية في التعليم الابتدائي.
- تدريس اللغة العربية في التعليم الابتدائي والتدريس بها، مع إلزامية اللغة الأمازيغية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مدرسة.
- تدريس اللغة الأجنبية الأولى ابتداء من السنة الثانية ابتدائي واللغة الأجنبية الثانية ابتداء من الرابع ابتدائي، وتدريس بعض المضامين باللغات الأجنبية ابتداء من الإعدادي مع الحرص على مبدأ التراتبية بين اللغتين الرسميتين واللغات الأجنبية.
- إحداث مسالك تكوينية ووحدات للبحث المتخصص في اللغتين العربية والأمازيغية، وفي اللغات الأجنبية.
- إدراج التكوين باللغة العربية في تخصصات ووحدات التكوين المهني، إلى جانب اللغات الأجنبية المعتمدة في التكوين.

<u>توصيات تتعلق بمنظومة العدالة</u>

- العمل على تأهيل الموارد البشرية والرفع من القدرات الثقافية واللغوية الأمازيغية لموظفي وزارة العدل والمحاكم عبر تنظيم برامج للتكوين في الترجمة إلى اللغة الأمازيغية وتشجيع الانفتاح على اللغات الحية (الفرنسية، الإسبانية، الإنجليزية والألمانية)؛
- النهوض بمهام المساعدة الاجتماعية بمختلف محاكم المملكة، والعمل على تجويد خدمات التواصل وإرشاد المرتفقين بمرفق العدالة باللغة الأمازيغية؛
- الإدماج الواسع للغة الأمازيغية في مسار رقمنة الإدارة القضائية؛
- الالتزام العملي للإدارة القضائية والمحاكم باستعمال اللغة الأمازيغية على مستوى إجراءات التحقيق ومختلف أطوار المحاكمة؛
- الالتزام العملي بتعميم التشوير بفضاءات المحاكم باللغة الأمازيغية وبحروف تيفيناغ الموحدة وفق المعايير المعتمدة؛

- اعتماد الترجمة إلى اللغة الأمازيغية في جميع المطبوعات والوسائل التواصلية.

توصيات تتعلق بالمجال الإعلامي

- وضع منظور معياري لما ينبغي أن تكون عليه لغة الإعلام أو تكون عليه اللغتان الرسميتان داخل جميع وسائل الإعلام؛
- إيجاد دليل إذاعي تلفزي متضمناً ضبطاً للمعجم الإعلامي المستعمل ومتضمناً أيضاً المعالم البارزة للأسلوب الإعلامي الواضح والسليم؛
- التزام الجهات المسؤولة في جميع وسائل الإعلام بتطبيق ما جاء به الدليل الإذاعي والتلفزي من تعليمات وتوجيهات؛
- اعتماد تدريس اللغتين الرسميتين عبر مراحل التدريس في كليات ومعاهد وأقسام الإعلام المغربي؛
- الأخذ بعين الاعتبار قدرات الطالب اللغوية لا سيما اللغتين الرسميتين، واعتبارها شرطاً ضرورياً للالتحاق بكليات ومعاهد الإعلام المغربية؛
- الأخذ بعين الاعتبار القدرات اللغوية لا سيما اللغتين الرسميتين، شرطاً من الشروط المطلوبة لتدريس الإعلام في المعاهد والكليات المغربية؛
- تعزيز مراقبة مدى التزام وسائل الإعلام بعناصر دفاتر التحملات المرتبطة باللغات.
- الحث على تنظيم دورات تكوينية لممارسات العمل الصحفي في المجالات اللغوية واللسانية.

المراجع

المراجع العربية

الجريدة الرسمية للمملكة المغربية. (2003). الظهير الشريف رقم 1.03.119 بتنفيذ القانون رقم 10.02 المتعلق بإنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية.

الجريدة الرسمية للمملكة المغربية. (2005). الظهير الشريف رقم 257-04 بتنفيذ القانون رقم 77.03 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري .

الجريدة الرسمية للمملكة المغربية. (2019). الظهير الشريف رقم 1.19.113 بتنفيذ القانون -الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

الحسين أولياس. (07 07, 2024). *مكانة اللغة ضمن المنظومة القضائية – دراسة مقارنة مدعمة باجتهادات قضائية*. تم الاسترداد من موقع العلوم القانونية -MAROC DROIT: https://www.marocdroit.com/%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9-%D8%B6%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A7

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (2021). *رأي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بشأن مشروع المرسوم المتعلق بتحديد تطبيقات الهندسة اللغوية بالتعليم المدرسي والتكوين المهني والتعليم العالي*.

أنس بوسلام. (يونيو, 2020). المسألة اللغوية في المنظومة التربوية المغربية بين خياري التعريب واللغات الأجنبية. *مجلة العربية*، الصفحات 83-84.

رئيس الحكومة المغربية. (2018). *منشور رئيس الحكومة حول إلزامية استعمال اللغة العربية أو اللغة الأمازيغية*.

عبد الرحمان الرامي. (2009). نظرة عن تدريس اللغات وتعلمها من خلال مسارات الإصلاح التعليمية بالمغرب، المحطات الأساسية، التحولات، الإشكالات الكبرى، الآفاق. *الندوة العلمية الثالثة للمجلس الأعلى للتعليم*. الرباط: المجلس الأعلى للتعليم.

عبد الله العلمي. (07 07, 2024). *موقف القضاء الإداري المغربي من عدم استعمال العربية كلغة رسمية للدولة في تصرفات الإدارة*. تم الاسترداد من موقع العلوم القانونية : MAROC DROIT https://www.marocdroit.com/%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A

عبدالرحمن ابن محمد ابن خلدون. (2016). *مقدمة ابن خلدون*. بيروت: دار الأرقم بن ابي الأرقم.

فؤاد بوعلي. (2012). *النقاش اللغوي والتعديل الدستوري في المغرب*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

لطفي الزيادي. (يناير, 2021). اللغة العربية في وسائل الاتصال والإعلام والتحول الرقمي: قراءة تاريخية وملاحظات آنية. *البحوث الإعلامية، الجزء الثاني*، صفحة 685.

محمد الغيداني. (2014). *الإعلام السمعي البصري الأمازيغي و مسألة الهوية*. الرباط: إدكل للطباعة و النشر.

محمد الكشبور. (2010). مجلة المناهج القانونية. *قرار محكمة النقض 1346* ، صفحة 247.

مصطفى عنترة. (2023). *المسألة الأمازيغية بالمغرب: من المأسسة إلى الدسترة*. الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة.

هيئة المحامين بالدار البيضاء. (نونبر-دجنبر, 1992). قرار محكمة النقض عدد1579 بتاريخ 17 يونيو 1992. *مجلة المحاكم المغربية*.

المراجع الأجنبية

Calvet, L.-J. (1999). *La guerre des langues et les politiques linguistiques.* Paris: Payot.

Baker, C. (2011). *Foundations of bilingual education and bilingualism.* Multilingual matters.

Boukous, A. (2013). L'officialisation de l'Amazighe enjeux et stratégies. *Asinag*, pp. 15-34.

Bourdieu, P. (2001). *Langage et pouvoir symbolique.* Paris: Éd. du Seuil.

Boyer, H. (2010). Les politiques linguistiques. *Mots. Les langages du politique*, pp. 67-74.

Brann, C. (1985). *Official and national Languages in Africa: Complementary of Conflict?* Québec: CIRB, Université Lava.

Bureau, R. (1987). Problèmes ethniques et linguistiques: l'exemple du Cameroun. Dans *Langues et conflits* (pp. 33-43). Nanterre: Institut de Politique internationale et européenne.

Calvet, L.-J. (2021). Politique linguistique. *Langage et société HS1*, pp. 275-280.

Cooper, R. (1989). *Language planning and social change.* Cambridge university press.

Corbeil, J.-C. (2013). *L'embarras des langues: Origine, conception et évolution de la politique linguistique québécoise.* Québec Amérique.

Crystal, D. (2002). *Language death.* Cambridge university press.

Davis, R. (1987). *The Young Ireland Movement.* Dublin: Gill and Macmillan.

Ferguson, C. (1959). Diglossia. *word*, pp. 325-340.

Fierman, W. (1991). *Language planning and national development.* De Gruyter Mouton.

Fishman, J. (2003). The impact of nationalism on language planning. In R. Harris, & B. Rampton, *The Language, Ethnicity and Race Reader* (pp. 117-126). London: Routledge.

Fishman, J., & García, O. (2010). *Handbook of language & ethnic identity. Vol. 1.* Oxford University Press.

Gilbert, L. (1995). Problématique des groupes ethniques et de l'autonomie au Nicaragua. Dans *La construction de l'anthropologie québécoise.* Québec: Les Presses de l'Université Laval.

Grin, F., Sfreddo, C., & Vail, F. (2011). *The economics of the multilingual workplace.* Routledge.

Haugen, E. (1959). Planning for a standard language in modern Norway. *Anthropological linguistics*, pp. 8-21.

Haugen, E. (1966). *Language conflict and language planning: The case of modern Norwegian.* Harvard University Press.

Haugen, E. (1983). The implementation of corpus planning: Theory and practice. *Progress in language planning: International perspectives*, pp. 269-290.

Kern, R. (2015). *Language, literacy, and technology.* Cambridge University Press.

Kloss, H. (1966). Types of Multilingual Communities: A Discussion of Ten Variables. *Sociological Inquiry*.

Kloss, H. (1969). *Research Possibilities on Group Bilingualism: A Report.*

Leclerc, J. (1992). *Langue et société.* Laval: Mondia Éditeu.

Léger, M. (1994). La Côte atlantique du Nicaragua : une autonomie régionale. Dans *Des peuples enfin reconnus* (pp. 79-111). Montréal: Les Éditions Écosociété.

Mühlhäusler, P. (2000). Language planning and language ecology. *Current Issues in Language Planning*, pp. 306-367.

Phillipson, R. (1992). *Linguistic imperialism.* Oxford University Press.

Rousseau, L.-J. (2005). Élaboration et mise en œuvre des politiques linguistiques. *Séminaire Francophonie-Russophonie sur les politiques linguistiques.*

Rubagumya, C. (1986). Language Planning in the Tazanian Educational System: problems and prospects. *Journal of Multilingual and Multicultural Development, 7*(4), pp. 283-300.

Spolsky, B. (2004). *Language policy.* Cambridge university press.

Spolsky, B. (2009). *Language management.* Cambridge University Press.

Tollefson, J. (1991). Planning language, planning inequality.